مجلة المنظمة

الصادرة عن منظمة التعاون الإسلامي

يناير – إبريل ٢٠٢٣
العدد ٥١
OIC Journal

فضاء المنظمة يستوعب ثلث شباب العالم في ٢٠٥٠

حسين طه يبحث تحديات العالم الإسلامي في نيويورك

الجمهورية الإسلامية الموريتانية
تستضيف الدورة ٤٩ لمجلس وزراء الخارجية
لمنظمة التعاون الإسلامي
نواكشوط – ٢٠٢٣

مسجد شنقيط في مدينة شنقيط الموريتانية التي كانت فيما سبق مركز تعلم و عبادة تاريخي حيث بني خلال القرن الثالث أو الرابع عشر في واحة شنقيط في ولاية أدرار في موريتانيا.

٢٠٢٢: محطات مهمة على طريق الإنجاز

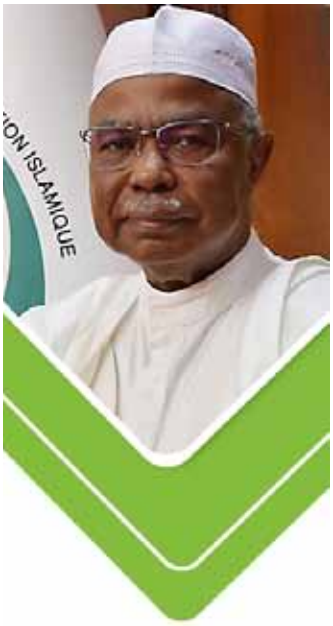

حسين إبراهيم طه
الأمين العام
لمنظمة التعاون الإسلامي

شهدت الفترة الماضية، محطات مهمة وجبت الإشارة إليها، فيما أقفل عام ٢٠٢٢ صفحاته بالفعل، وقد شكلت تلك المحطات فرصا للتدارس وصناعة القرار في عدة مجالات مهمة تضطلع بها منظمة التعاون الإسلامي، وشملت مجالات اقتصادية وإنسانية وثقافية واجتماعية وإعلامية وعلمية.

ويحيط العدد الحالي من مجلة المنظمة بتلك المؤتمرات القطاعية واجتماعات اللجان الدورية، والتي كانت استئنافا لنشاط المنظمة المتواصل والذي شهد في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، جمودا بسبب جائحة كوفيد – ١٩. والآن، مضت منظمة التعاون الإسلامي في مؤتمراتها الهامة كالمعتاد بخطى ثابتة، والتي كان واحدا من أبرز تلك الأنشطة، انعقاد الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بالمنظمة، تحت رعاية كريمة لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، ممثلة في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، تحت مظلة المنظمة يومي ٢٠ و٢١ ديسمبر الماضي.

وكانت العلامة الفارقة في هذا الاجتماع إقرار «اتفاقية مكة المكرّمة» لمكافحة الفساد على مستوى دول المنظمة، لما لتلك الاتفاقية من دور أساسي في إحداث فعل جماعي يحارب هذه الظاهرة ويساهم في تعزيز اقتصادات الدول الأعضاء، وحمايتها والمضي بها إلى الأمام.

وفي جدة كذلك، في ٧ سبتمبر الماضي، استضافت المملكة العربية السعودية الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في دول المنظمة، تحت شعار «تنمية الشباب والرياضة لبناء أمة متضامنة».

وليس خافيا على أحد، أهمية العناية بفئة الشباب باعتبارها المحرك البشري الفعّال لعجلة التنمية وبناء الاقتصاد، فضلا عن أن التنشئة السليمة لهذه الفئة من شأنها أن تحول بينها وبين محاولات التغرير بها نحو التطرف والإرهاب.

ولقد دعوت في خطابي أمام الاجتماع المذكور إلى مواجهة التحديات أمام شباب الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة وخطر انتشار ظاهرة التطرف ومشكلة النزوح واللجوء والهجرة غير الشرعية، من خلال وضع سياسات واستراتيجيات وخطط عمل مشتركة لتلبية احتياجات الشباب وتوفير الفرص وتعزيز دورهم في التنمية للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وبناء وتعزيز السلم والحوار.

وعندما ننظر إلى تشابك وتداخل تلك الاجتماعات وتكامل أهدافها، نرى التماثل بين دور الشباب المسلم، منسجما مع سعي الدول الأعضاء لمحاربة الفساد في ظل غايات تنموية واقتصادية رئيسة، تكتمل من خلال وعي لا يمكن بناؤه من دون الاهتمام بالجانب الإعلامي.

وهنا أستذكر انعقاد الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام لمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول بالجمهورية التركية – ٢٢ أكتوبر الماضي، تحت شعار: (مناهضة التضليل الإعلامي وظاهرة الإسلاموفوبيا في عصر ما بعد الحقيقة).

وقد بحثت هذه الدورة التحديات التي تواجه قطاع الإعلام وبنيته التحتية في الدول الأعضاء بالمنظمة، كما استعرضت الخطاب الإعلامي الموجّه إلى الآخر عن طريق وسائل الإعلام التقليدية وعبر قنوات الإعلام الحديث وشبكات التواصل الاجتماعي.

وفي الإطار الاقتصادي أيضا، شهد شهر نوفمبر الماضي انعقاد الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، وتعد هذه المؤتمرات طريقا نموذجيا نحو ترسيخ روح التآزر بين الدول الأعضاء التي لديها قدرات مالية وتكنولوجية عالية مع تلك التي تمتلك موارد طبيعية، مثل الأراضي الصالحة للزراعة والتي تفتقد للموارد المالية والتكنولوجيا لاستغلال ذلك خدمة للمصلحة المشتركة في العالم الإسلامي.

وليس ببعيد، في إسلام أباد، في منتصف ديسمبر الماضي، كان انعقاد الاجتماع الحادي والثلاثين للجنة التنفيذية للجنة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك).

ويأتي هذا الاجتماع في سياق فيما يواجه العالم الإسلامي جملة من التحديات في مجال التنمية، والتدهور البيئي، والتغير المناخي، وصحة الإنسان، ونقص الطاقة، وندرة موارد المياه. وهي مشاكل كلها ذات أبعاد علمية وتوفر مجالاً واسعاً للتعاون البيني في إطار المنظمة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

إن تلك المؤتمرات والاجتماعات المهمة لم تكن المسار الوحيد الذي قطعته منظمة التعاون الإسلامي خلال أشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر وديسمبر الماضية، بل لقد حفلت الأمانة العامة بنشاط منقطع النظير في عدة اتجاهات، بعضها خارج مقرها، والآخر كان دؤوبا في أروقة الأمانة العامة ضمن لقاءات ومباحثات عديدة.

فقد شاركت الأمانة العامة بوفد موسع إلى اجتماعات الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، في سبتمبر الماضي، وكانت تلك المشاركة ضرورة ملحة لعقد الاجتماعات الدورية التي كان أبرزها عقد وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، على هامش أعمال الدورة ٧٧ للجمعية العامة، اجتماعهم التنسيقي السنوي المعتاد والذي التأم في ٢٢ سبتمبر الماضي. فالاجتماع انطلق بهدف توحيد مواقف الدول الأعضاء في المنظمة تجاه قضايا العالم الإسلامي وأهم المسائل الدولية على جدول أعمال الجمعية العامة، وقد حقق نجاحا كبيرا في رفد الموقف الإسلامي الموحد، وتنسيق الجهود نحو مشاركة فعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

ولا يسعني في هذه السانحة إلا أن أتوجه بالشكر للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي لم تكن لتتمكن من القيام بواجباتها لولا دعم دولها وتقديمها كل ما يلزم لإنجاز عملها الجماعي الهام. وأخص بالشكر تلك الدول التي شاركت في الفترة السابقة بما فيها المملكة العربية السعودية والجمهورية التركية وجمهورية باكستان الإسلامية وكل من ساهم في دعم جهود المنظمة وإعلاء كلمة العالم الإسلامي.

دعوت إلى مواجهة التحديات أمام شباب الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة وخطر انتشار ظاهرة التطرف ومشكلة النزوح واللجوء والهجرة غير الشرعية

مجلة المنظمة

تصدر عن منظمة التعاون الإسلامي

مدير إدارة الإعلام ورئيس التحرير
وجدي علي سندي

مدير التحرير
أيمن عبوشي

تصميم واخراج
محمد عبد القادر قلبة

مستشار التحرير
السفير طارق علي بخيت

الترجمة
هشام خوجلي
أمجد حسن علي
محمد البوسيفي

المملكة العربية السعودية
ص . ب 178 جدة : 21411
هاتف : 6515222 فاكس : 6512288

حقوق نشر الصور داخل العدد
منظمة التعاون الإسلامي

موقع الالكتروني : www.oic-oci.org
البريد الالكتروني : journal@oic-oci.org

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بنيويورك
320 East- 51st Street
New York 10022
New York - U.S.A
www.oicun,org
oic@un.int

بعثة المراقبة الدائمة التابعة للمنظمة
في مقر الأمم المتحدة بجنيف
ICC-20 Route pre - Bois - Case Postal 1818
CH 1215 Geneve - SUISSE
www.oic - un.org
oic@oci - un.org

إن الآراء الواردة في المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منظمة التعاون الإسلامي، بل هي تمثل آراء الكُتّاب الخاصة بهم. ومع ذلك، تحتفظ بحق تعديل أي جزء من النص أو مراجعته أو تحريره أو حذفه أو إعادة صياغته عندما وأينما يبدو ذلك ضرورياً.

روابط أجهزة المنظمة

الأجهزة المتفرعة

- مجمع الفقه الإسلامي الدولي . جدة www.fiqhacademy.org
- المركز الإسلامي لتنمية التجارة . الدار البيضاء www.icdt-oic.org
- الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا . داكا www.iutoic-dhaka.edu
- مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية أنقرة www.sesrtcic.org
- مركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا). اسطنبول www.ircica.org
- صندوق التضامن الإسلامي . جدة www.isf-fsi.org
- الجامعة الاسلامية في النيجر . نيامي
- الجامعة الاسلامية في أوغندا . كامبالا

المؤسسات والأجهزة المتخصصة

- البنك الإسلامي للتنمية . جدة www.isdb.org
- منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) . الرباط www.isesco.org.ma
- اتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا) . جدة www.islamicnews.org.sa
- اتحاد الإذاعات الإسلامية (إيبو) . جدة www.ibu.org
- اللجنة الإسلامية للهلال الدولي . بنغازي www.icic-oic.org
- المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي . نور سلطان
- منظمة تنمية المرأة في الدول الإسلامية . القاهرة
- مركز العمل لمنظمة التعاون الاسلامي . باكو
- مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق الشرطي . اسطنبول
- منظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (أمانة الكومستيك). إسلام آباد

المؤسسات المنتمية

- الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة . كاراتشي www.icci-oic.org
- معهد المعايير والمقاييس للبلدان الإسلامية . إسطنبول
- الجامعة الاسلامية العالمية في ماليزيا . كوالا لمبور
- الاتحاد الرياضي لألعاب التضامن الإسلامي . الرياض
- منتدى شباب التعاون الاسلامي للشباب . اسطنبول
- المجلس العام للمصارف الإسلامية والمؤسسات المالية . المنامة
- الأكاديمية الإسلامية العالمية للعلوم . عَمان www.ias-worldwide.org
- منظمة العواصم والمدن الإسلامية . مكة المكرمة www.oicc.org
- المنتدى العالمي للوسطية . عَمان
- الاتحاد العالمي للكشاف المسلم . جدة
- فريق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية لمنظمة التعاون الإسلامي . سيري كامبنغان . ماليزيا
- اتحاد السلطات الضريبية للدول الاسلامية (أتايك) . الخرطوم
- الاتحاد العالمي للمدارس العربية الإسلامية الدولية . القاهرة www.wfais.org
- اتحاد المقاولين في البلدان الاسلامية . الدار البيضاء
- اتحاد المستشارين في البلدان الاسلامية . اسطنبول
- الاتحاد العقاري في الدول الاسلامية . جيبوتي
- الاتحاد الإسلامي لمالكي البواخر . جدة www.oisaonline.com
- منتدى الإعلاميين لمنظمة التعاون الاسلامي . تركيا
- منتدى السلطات المعنية بتنظيم البث في الدول الأعضاء . تركيا

محتويات العدد

ملف خاص

٤ – «الوزاري التنسيقي» يبحث قضايا العالم الإسلامي في اجتماعات الجمعية العامة

٧ – أمين عام المنظمة يجري مباحثات مكثفة في نيويورك

تحت المجهر

١٠ – «الوزاري» الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في دول «التعاون الإسلامي»

١١ – الأمين العام: «اتفاقية مكة» هي الإطار الملائم لمنع الفساد

ملف فلسطين

١٧ – إسرائيل تغتال ١٦ فلسطينيا في اعتداءات متكررة على جنين ونابلس

١٤ – في يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني: القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية

علاقات دولية

٢٤ – مباحثات مشتركة بين «التعاون الإسلامي» وروسيا

أفغانستان

٢٦ – «التعاون الإسلامي» تستنكر قرارات كابل حرمان المرأة من حقوقها

٢٧ – افتتاح المقر الجديد لبعثة «التعاون الإسلامي» في أفغانستان

الملف الإنساني

٣٩ – «التعاون الإسلامي» و«مفوضية اللاجئين» توقعان خطة عمل مشتركة

أقليات

٤٢ – «وزارية انتهاكات حقوق الروهينغيا» تعقد اجتماعا مفتوحا في «التعاون الإسلامي»

علوم وتكنولوجيا

٤٥ – «هيئات الدواء» تعتمد خطة الوصول للقاحات والأدوية الآمنة

٤٧ – المنظمة مهتمة بتعزيز الإطار المؤسسي العلمي والتكنولوجي بالدول الأعضاء

شؤون اقتصادية

٤٩ – كومسيك تعقد دورتها الـ ٣٨ وسط تحديات اقتصادية كبيرة

٥٠ –إبراهيم طه يدعو لإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشاريع

الأجهزة

٥٨ – الأمانة العامة للمنظمة تستضيف اجتماعا تنسيقيا لمؤسسات «التعاون الإسلامي»

الرئيس الفلسطيني يستقبل الأمين العام على هامش اجتماعات الجمعية العامة 5

المنظمة تؤكد ضرورة مواجهة التحديات الإعلامية بخطاب مدروس 32

نيجيريا تشهد الفيضانات الأسوأ في تاريخها وكوارث بشرية في إندونيسيا وفلسطين 36

رئيس الوزراء الباكستاني يستقبل الأمين العام في إسلام آباد 46

الرئيس التركي يستقبل الأمين العام للمنظمة 48

«الوزاري التنسيقي» يبحث قضايا العالم الإسلامي في اجتماعات الجمعية العامة

أمين عام المنظمة السيد حسين إبراهيم طه والرئيس الأمريكي جو بايدين في احتفال على هامش اجتماعات الجمعية العامة

عقد وزراء خارجية منظمة التعاون الاسلامي، ٢٢ سبتمبر الماضي، في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، على هامش أعمال الدورة ٧٧ للجمعية العامة، الاجتماع التنسيقي السنوي. وجاء الاجتماع بهدف توحيد مواقف الدول الأعضاء في المنظمة تجاه قضايا العالم الإسلامي وأهم المسائل الدولية على جدول اعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتحدث في الجلسة الافتتاحية، إلى جانب معالي الامين العام للمنظمة السيد حسين إبراهيم طه، صاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية رئيس القمة الإسلامية الثانية عشرة، ومعالي السيد بيلاوال بوتو زرداري، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية رئيس الاجتماع التنسيقي السنوي، وخالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الاوسط وآسيا والمحيط الهادي بالأمم المتحدة، وميجال انجل موراتينوس، الممثل السامي لتحالف الحضارات لمنظمة الأمم المتحدة.

وأشار الأمين العام في كلمته للتحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية المتعددة التي تواجه العالم الإسلامي والتي تتطلب مواصلة الجهود المشتركة للتعامل معها في إطار روح التضامن الإسلامي بما يحقق استقرار الدول الأعضاء وأمنها وازدهارها ورفاهية شعوبها.

وتطرق الأمين العام إلى تطورات القضية الفلسطينية والأوضاع في جامو وكشمير وأفغانستان ومنطقة الساحل وبحيرة تشاد وأفريقيا الوسطى وموزمبيق وغينيا والصومال، وأكد حرص المنظمة على التوصل الى حلول سلمية للأوضاع في اليمن وليبيا والعراق والسودان بما يضمن امنها واستقرارها وتنميتها.

كما استعرض الأمين العام جهود المنظمة في متابعة قضية مسلمي الروهينغا، وأوضاع المجموعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء. وتناول الأمين العام أيضا جهود المنظمة في مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا، والقضايا الاجتماعية والثقافية والمسائل التنموية.

من جهة ثانية، عقد وزراء خارجية الدول الأعضاء في فريق الاتصال المعني بمسلمي الروهينغيا في ميانمار التابع للمنظمة اجتماعا في نيويورك وذلك برئاسة معالي الأمين العام.

وأكد معاليه في كلمته أنه منذ أكثر من ٢٠ عاما تتابع المنظمة هذه القضية باهتمام كبير، وتبذل جهودا حثيثة لتقديم الدعم المطلق للروهينغا سعياً لإنهاء محنتهم، مشيرا إلى أنه مضى الآن أكثر من ٥ سنوات على الحملة الوحشية التي شنها جيش ميانمار يوم ٢٥ أغسطس ٢٠١٧ على المدنيين الروهينغيا، الأمر الذي أدى لتدفق هائل للاجئين الروهينغيا من إقليم راخين في ميانمار إلى بنغلاديش المجاورة. وشدد على أن هذه الذكرى السنوية الخامسة تعد تذكيرا بأن الفظائع التي ارتُكبت ضد الروهينغيا تتطلب العدالة ومحاسبة مقترفيها والمزيد من الالتزام والتضامن من جانب المجتمع الدولي. ودعا الأمين العام المجتمع الدولي لممارسة الضغط على ميانمار لضمان سلامة وأمن مسلمي الروهينغا، والاعتراف بحقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقهم في المواطنة، وتهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والآمنة والكريمة والمستدامة لجميع اللاجئين والنازحين الروهينغيا إلى ديارهم. وأعرب السيد حسين طه عن امتنانه لجمهورية بنغلاديش الشعبية وجمهورية غامبيا على جهودهما الجديرة بالثناء في دعم مجتمع الروهينغا، مشيدا في الوقت ذاته بجهود أعضاء فريق الاتصال والدول الأعضاء في المنظمة على مواصلتها تقديم المساعدة والتضامن.

إلى ذلك، أعرب الاجتماع عن قلقه الشديد إزاء حقيقة أن مجتمع الروهينغا لا يزال يواجه ممارسات تمييزية ممنهجة في ولاية راخين، ومنها القتل والاغتصاب والتشريد والطرد القسري للسكان والانتهاكات الصارخة المستمرة لحقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا، بما في ذلك ما بعد الانقلاب العسكري في ميانمار الذي وقع يوم ١ فبراير ٢٠٢١.

الرئيس الفلسطيني يستقبل الأمين العام على هامش اجتماعات الجمعية العامة

استقبل فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٢ سبتمبر الماضي على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.

وأطلع فخامة الرئيس الأمين العام على آخر تطورات القضية الفلسطينية وخاصة ما تتعرض له مدينة القدس الشريف من عدوان وانتهاكات على المقدسات واعتداءات على المواطنين المقدسيين العزل ومحاولة فرض المناهج التعليمية الإسرائيلية وتزييف الحقائق التاريخية، ودعا الرئيس إلى تفعيل دور الدول والمؤسسات لمواجهة تصاعد الانتهاكات.

ومن جهته، أكد الأمين العام على التزام المنظمة بمواصلة الجهود تجاه دعم القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية والتي من أجلها أنشئت المنظمة مؤكدا على ضرورة دعم حل الدولتين واحترام القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

في غضون ذلك، عقدت اللجنة السداسية المعنية بفلسطين التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، اجتماعا على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، يوم ١٩ سبتمبر الماضي برئاسة معالي الأمين العام للمنظمة.

وافتتح معالي الأمين العام الاجتماع بخطاب أكد فيه موقف المنظمة الثابت تجاه قضية فلسطين والقدس الشريف العادلة، داعيا إلى حشد كافة الجهود السياسية والقانونية لتسخير الإجماع الدولي طويل الأمد بشأن الحل العادل والدائم للقضية الفلسطينية وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. كما دعا لتنشيط الجهود لإطلاق عملية سلام برعاية دولية متعددة الأطراف، وفق جدول زمني محدد، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. وشدد الأمين العام على ضرورة استمرار الضغط على مجلس الأمن الدولي لاتخاذ إجراءات عملية لتنفيذ قراراته لوضع حد لسياسات إسرائيل الاستيطانية الاستعمارية غير القانونية والاحتلال غير القانوني بجميع مظاهره وتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقرير المصير، واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد الحل العادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين.

ودعا مجلس الأمن الدولي إلى الموافقة على الفور على عضوية دولة فلسطين الكاملة التي طال انتظارها في الأمم المتحدة، وتوفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني، بما يتوافق مع القانون الإنساني الدولي.

وقدمت اللجنة توصياتها للاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد كذلك على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وكان معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، قد شارك في ٢٢ سبتمبر الماضي، في المؤتمر الدولي لدعم اللاجئين الفلسطينيين الذي أقيم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة.

وأشار الأمين العام في كلمته إلى أن ملايين اللاجئين الفلسطينيين يعانون طيلة عقود من التهجير والظلم والحرمان من حقوقهم المشروعة نتيجة للاحتلال الاستعماري الإسرائيلي المتواصل، منوها إلى ما تعانيه وكالة الأونروا حالياً من نقص في التمويل. وفي هذا الصدد دعا الأمين العام المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته تجاه تخفيف معاناة اللاجئين الفلسطينيين وإيجاد حل عادل ودائم لقضيتهم وفق قرارات الشرعية الدولية ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٩٤.

وحث الأمين العام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل بشكل حاسم من أجل قيام الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها الحالية بتجديد ولاية وكالة الأونروا.

فخامة الرئيس محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

فخامة الرئيس محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر

رئيس نيجيريا يستقبل الأمين العام

حسين طه يشارك في ندوة النيجر

استقبل فخامة الرئيس محمد بخاري، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ٢٠ سبتمبر الماضي في مقر إقامته في نيويورك، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، وذلك على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وخلال اللقاء، ثمن معالي الأمين العام السيد حسين إبراهيم طه، دعم نيجيريا المتواصل لمنظمة التعاون الإسلامي وللعمل الإسلامي المشترك.

ومن جهته، أعرب فخامة الرئيس بخاري عن تمنياته لمعالي الأمين العام بالتوفيق في مهامه على رأس الأمانة العامة للمنظمة.

واستعرض الجانبان التحديات الأمنية والتنموية وآثار التغيرات المناخية التي تواجه منطقة الساحل وبحيرة تشاد. وثمن الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد، دور جمهورية نيجيريا في المنطقة وجهودها الحثيثة التي تقوم بها بقيادة فخامة الرئيس بخاري لمكافحة الإرهاب.

على صعيد آخر، وبدعوة من فخامة السيد محمد بازوم، رئيس جمهورية النيجر، شارك الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في أعمال المائدة المستديرة على أعلى مستوى التي دعت لها النيجر بعنوان: "ضمان نجاح تعليم الفتيات في النيجر" وذلك على هامش اجتماع الدورة ال ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكان اللقاء يهدف إلى حشد الدعم اللازم من قبل الشركاء لتمكين الفتيات في المناطق الريفية في النيجر من مواصلة التعليم في ظروف جيدة.

كما أجرى معالي أمين عام منظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٣ سبتمبر الماضي على هامش مشاركته في الدورة ٧٧ للجمعية العامة سلسلة من اللقاءات شملت مباحثات مع السيدة عواطف التيجاني احمد كيبرو، أمينة الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج، حيث تم استعراض التحديات الامنية والتنموية والانسانية التي تواجه منطقة بحيرة تشاد والساحل وجهود منظمة التعاون والاسلامي لمساعدة دول المنطقة على تجاوزها.

وعقد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، على هامش الدورة، اجتماعا مع السيد ميجيل موراتينوس، الممثل السامي لاتحاد تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة. وناقش الجانبان خلال الاجتماع، سبل تعزيز التعاون المشترك بما في ذلك الجهود الخاصة بمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا التي تتفشى في الغرب وبعض دول العالم، والشراكة في نشر قيم التسامح والتعايش بين الحضارات والأديان. وأشاد الجانبان بتبني هيئة الأمم المتحدة يوم ١٥ مارس من كل عام يوما دوليا لمكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا.

واستقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ١٩ شهر سبتمبر الماضي لعام ٢٠٢٢ في مقر البعثة الدائمة لمنظمة التعاون الإسلامي في نيويورك، على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، السيد رشاد حسين، سفير الولايات المتحدة الأمريكية المتجول للحرية الدينية الدولية.

وخلال هذا اللقاء، تم استعراض أوجه العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي والولايات المتحدة في ضوء اجتماعات الحوار الاستراتيجي التي انعقدت جولتها الأولى في العاصمة الأمريكية واشنطن في شهر مايو الماضي، والتأكيد على الرغبة المشتركة في مزيد دعم الحوار والتعاون بين الجانبين.

كما جرى تبادل وجهات النظر بشأن أوضاع المجتمعات والأقليات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة، وظاهرة الإسلاموفوبيا والحرية الدينية.

أمين عام المنظمة يجري مباحثات مكثفة في نيويورك

أجرى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في نيويورك، على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، عدة لقاءات برز من بينها اجتماعه الثنائي مع معالي الأمين العام للأمم المتحدة، معالي السيد أنطونيو غوتيرش.

وثمن، خلال اللقاء، الجانبان المستوى المتميز الذي بلغته علاقات التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة في العديد من المجالات.

وأشاد معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيرش بجهود منظمة التعاون الإسلامي في تعزيز دعائم الأمن والسلم في العديد من المناطق.

ومن جانبه، عبر معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد إبراهيم حسين طه، عن تطلع المنظمة إلى تعزيز الشراكة مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات خدمة لقضايا السلم والأمن والتعاون.

وجرى خلال اللقاء بحث عدة قضايا على رأسها القضية الفلسطينية والأوضاع في أفغانستان ودول الساحل وبحيرة تشاد والصومال.

في سياق ذلك، عقد معالي الأمين العام للمنظمة، اجتماعا مع معالي وزير خارجية جمهورية أذربيجان، السيد جيهون بيرموف. وخلال اللقاء، ذكر معالي الأمين العام بالموقف المبدئي لمنظمة التعاون الإسلامي الداعم لجمهورية أذربيجان بخصوص الاعتداءات الأرمينية على أراضيها. وفي هذا الصدد ثمن معالي وزير الخارجية الأذري مساندة المنظمة والدول الأعضاء لبلاده ضد تلك الاعتداءات الأرمينية.

كما عقد معالي الأمين العام، اجتماعا مع معالي وزير خارجية الجمهورية التركية، السيد مولود جاويش أوغلو. وخلال اللقاء، ناقش الجانبان عدة قضايا على جدول أعمال المنظمة بما في ذلك سبل مكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وخلال لقائه وزير خارجية الكويت آن ذاك، الشيخ الدكتور أحمد ناصر المحمد الصباح، تمت مناقشة عددا من القضايا الإقليمية والدولية، ومن بينها تطورات القضية الفلسطينية ودول الساحل وبحيرة تشاد وأفغانستان والأقليات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في "التعاون الإسلامي" ومكافحة ظاهرة الإسلاموفوبيا.

وخلال اجتماعه كذلك مع وزيرة الخارجية لاندونيسيا، السيدة ريتنو مارسودي، تم بحث تطورات عدد من القضايا الراهنة ومن ضمنها الوضع في أفغانستان.

كما التقى معالي الأمين العام، بالسيد ارسين تاتار، رئيس قبرص التركية، حيث استمع الى عرض حول وضع القبارصة المسلمين. وعبر عن تضامن منظمة التعاون الاسلامي معهم اتساقا مع قرارات المنظمة ذات الصلة.

واجتمع معالي الأمين العام مع معالي السيد سيف الدين عبد الله، الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الماليزي في ذلك الحين. وخلال المقابلة، ثمن الأمين العام دور ماليزيا الريادي داخل منظمة التعاون الإسلامي وإسهاماتها العديدة في تعزيز العمل الإسلامي المشترك.

من جانبه، أكد عبد الله الأهمية التي توليها ماليزيا لدور منظمة التعاون الإسلامي واستعداد بلاده لمزيد دعم عمل المنظمة خدمة لقضايا العالم الإسلامي.

وبحث الجانبان آفاق التعاون وجملة من القضايا الإقليمية والدولية الراهنة على جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي.

على صعيد آخر، استقبل الأمين العام في مقر البعثة الدائمة للمنظمة في نيويورك، على هامش مشاركته في الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمين العام لمنظمة التعاون الرقمي، السيدة ديمة اليحيى. وخلال اللقاء، تم بحث آفاق التعاون بين الجانبين والمواضيع ذات الاهتمام المشترك.

الأمين العام: طيلة العقود الأربعة الماضية قدّمنا الدعم لشعب جامو وكشمير في نضاله

عقد فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بالمسلمين في أوروبا اجتماعا مفتوحا على المستوى الوزاري، وذلك على هامش الدورة ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، يوم ١٩ سبتمبر الماضي برئاسة معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه.

وأعرب الأمين العام، في كلمته، عن قلق منظمة التعاون الإسلامي إزاء تصاعد المشاعر المعادية للمسلمين في بعض الدول الأوروبية، ودعا إلى بذل مزيد من الجهود لدعم الحوار البناء من أجل تعزيز الانسجام بين الثقافات والتفاهم والتسامح والاحترام المتبادل.

وأضاف الأمين العام أن المجتمعات المسلمة في أوروبا تعيش في الوقت الراهن زمناً حافلاً بالصعوبات والتحديات الكبيرة، إذ يتعرضون للاعتداءات اليومية، ويتم وصمهم بأنهم "غرباء" عن أوروبا، مشيرا إلى أن المسلمين في صميم أجندة اليمين المتطرف السياسية الباعثة على الفرقة والمتسمة بالشوفينية والإقصائية.

إلى ذلك، استعرض الاجتماع الوضع العام للمسلمين في أوروبا منذ الاجتماع الأخير لفريق الاتصال، الذي عُقد يوم ٢٢ مارس الماضي في إسلام أباد، وأكد مجدداً دعمه الثابت للمجتمعات المسلمة، مع الاحترام الكامل للسيادة والسلامة الإقليمية للبلدان المعنية.

ودعا الاجتماع جميع الدول لاحترام حرية الدين لجميع المسلمين، وعدم تقييد حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمسلمين، بما في ذلك على وجه الخصوص حرمانهم من حقهم في ممارسة حقوقهم المدنية والثقافية.

وأعرب الاجتماع عن بالغ انشغاله إزاء الاتجاه المثير للقلق للمشاعر المعادية للمسلمين وظاهرة الإسلاموفوبيا وخطاب الكراهية والتطرف اليميني والمنحى الذي تتخذه حوادث العنف التي تستهدف المسلمين في بعض البلدان الأوروبية بدافع خطاب الكراهية والتمييز المتفشي، رافضاً بشدة الخطاب السياسي لليمين الراديكالي المثير للانقسام وغير المتسامح والمتسم بالإقصائية.

ودعا الاجتماع قادة المجتمع المسلم في أوروبا إلى تكثيف الجهود للمشاركة مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الشباب والنساء المسلمات، لتعزيز التعايش السلمي والتسامح والشمولية والوئام والاحترام المتبادل والتفاهم من ناحية ثانية، عقد فريق الاتصال لمنظمة التعاون الإسلامي المعني بجامو وكشمير اجتماعاً وزاريا على هامش المناسبة نفسها، برئاسة معالي الأمين العام. وفي إطار استعراضه للأوضاع القائمة في جامو وكشمير، ذكر الأمين العام أن المنظمة قامت طيلة الأربعة عقود الماضية وبصفة جماعية بتقديم الدعم للشعب الكشميري في نضاله من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير، مشيرا الى أن هذا الاجتماع يأتي في أعقاب الذكرى الثالثة لتطبيق الإجراءات الأحادية وغير الشرعية في المنطقة الى تحتلها الهند من جامو وكشمير.

وجدد معالي الأمين العام دعوة المنظمة للمجتمع الدولي لاتخاذ خطوات ملموسة لحل النزاع في جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن. كما دعا كذلك لانخراط باكستان والهند معا في حوار جاد بمشاركة بناءة من المجتمع الدولي كخطوة أساسية لحل النزاع في جامو وكشمير.

من جهة ثانية، عقد معالي الأمين العام في نيويورك، اجتماعا مع معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف. وخلال اللقاء، ثمن الجانبان تطور العلاقات بين المنظمتين واستعرضا أوجه التعاون وآفاقه وآلياته وتعزيز التشاور حول مختلف المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

على صعيد آخر، أكدت الأمانة العامة للمنظمة التزامها التام بتقديم الدعم الإنساني للصومال لمواجهة آثار الجفاف، وأشارت إلى انها سترسل ، بناء على دعوة مقدمة من الحكومة الصومالية، وفدا رفيع المستوى إلى الصومال لبحث مجالات الدعم الإنساني للمتأثرين من كارثة الجفاف الذي ضرب عدة أقاليم في البلاد.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشوون الإنسانية أمام الاجتماع الذي عقده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية حول الاستجابة للاحتياجات الانسانية العاجلة في القرن الافريقي بالتنسيق مع حكومات المملكة المتحدة والولايات المتحدة وايطاليا وقطر، ٢١ سبتمبر الماضي.

ياوندي عاصمة الثقافة الإسلامية عن افريقيا ٢٠٢٢

رسميا، وفي حفل كبير حضره كبار المسؤولين وآلاف المواطنين بالمتحف الوطني في العاصمة الكاميرونية ياوندي، في الثلاثين من شهر يونيو الماضي، تم إطلاق احتفالية ياوندي عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي لعام ٢٠٢٢ عن المنطقة الإفريقية، تحت رعاية فخامة الرئيس بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، حيث ترأس الحفل السيد جوزيف ديون نغوتي، رئيس وزراء جمهورية الكاميرون، وحضره الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، والدكتور محمد زين العابدين، رئيس قطاع الثقافة والاتصال بمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، وكبار المسؤولين في حكومة جمهورية الكاميرون، والقيادات الدينية بالكاميرون والشخصيات العامة والسفراء المعتمدون.

ويأتي إطلاق الاحتفالية، التي ستتواصل برامجها وأنشطتها لمدة عام، بالتنسيق بين منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ووزارة الفنون والثقافة بجمهورية الكاميرون، في إطار الفلسفة الجديدة لبرنامج الإيسيسكو لعواصم الثقافة في العالم الإسلامي، التي تثمن التراث وترسخ قيم السلام التعايش والحوار الحضاري.

وقد استهل الدكتور سالم بن محمد المالك، مدير عام منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) كلمته في الحفل، بالتعبير عن الشكر لرئيس جمهورية الكاميرون، على رعايته الكريمة للاحتفالية، ودعمه المتواصل للتنمية الثقافية، مشيدا بالدور الذي تلعبه مدينة ياوندي، في إنتاج الأدب الشفهي بالقارة الإفريقية، والفنون المعاصرة والموسيقى.

وثمن الدكتور سالم بن محمد المالك، مدير عام منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، التنوع اللغوي والعرقي والديني والثقافي، الذي تحتضنه ياوندي مدينة التلال السبع، مشيرا إلى أنها نموذج يعكس الوسطية كما يعكس الاعتدال في الدين والتسامح والقيم الروحية والأخلاقية، ولفت الدكتور المالك إلى أن إعلان ياوندي عاصمة للثقافة في العالم الإسلامي سوف يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بمجالات الثقافة والبحث العلمي وبناء قدرات النساء والشباب.

وأكد المدير العام للإيسيسكو، السيد سالم بن محمد المالك أن منظمة الإيسيسكو مستعدة للتعاون مع الجهات الكاميرونية المعنية، من أجل إنجاح برامج ونشاطات احتفالية ياوندي عاصمة الثقافة في العالم الإسلامي على مدار العام، الأمر الذي سوف يساهم في إشعاع المدينة السياحي، وإبراز مواقعها التراثية والطبيعية، وتعزيز سمعتها إقليميا ودوليا، وجلب الاستثمارات في المجال الثقافي، وتعزيز التعايش والتسامح.

وأضاف سالم بن محمد المالك، أن الإيسيسكو ستعمل مع الحكومة الكاميرونية على تسجيل المواقع التراثية بمنطقة الهلوف وبرج جوتو جولفي وموقع بدزار الأثري، على قائمة التراث في العالم الإسلامي، وستعقد ورشا تدريبية حول كيفية تسجيل العناصر الثقافية على قوائم التراث.

وأشار مدير عام منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، إلى أنه سيتم تعزيز عمل كرسي الإيسيسكو حول التنوع الثقافي السلام والتعاون الدولي بمعهد العلاقات الدولية في الكاميرون، من أجل تطوير البحث العلمي، وعقد مؤتمر دولي حول التراث الثقافي والتنمية المحلية في ياوندي، وعدد من الأنشطة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية الكاميرونية.

واختتم المدير العام للإيسيسكو كلمته بالإشادة بإنجازات عدد من الشخصيات الكاميرونية في مجالات السياسية والأدب والثقافة والفنون والرياضة، مؤكدا أنهم مصدر إلهام للأجيال الجديدة في إفريقيا وجميع قارات العالم.

«الوزاري» الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد بدول «المنظمة»

انعقد الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء بالمملكة العربية السعودية، والذي تستضيفه، ممثلة في هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، تحت مظلة المنظمة في جدة يومي ٢٠ و٢١ ديسمبر ٢٠٢٢.

وأقر الاجتماع الوزاري لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في المنظمة، "اتفاقية مكة المكرمة"، حيث حظى بمشاركة دولية رفيعة المستوى من وزراء ورؤساء ونواب وممثلي أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بالمنظمة، ورؤساء المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد بما فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الأنتربول)، ومجموعة وحدة الاستخبارات المالية (إيغمونت)، وعدد من خبراء سعوديين مختصين في مجال حماية النزاهة ومكافحة الفساد وغيرهم.

وقال معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، إن الاتفاقية تأتي تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الخارجية رقم ٤٨/٩-ق بشأن تعزيز التعاون في إطار المنظمة في مجال مكافحة الفساد والذي دعا الأمانة العامة لإعداد مشروع اتفاقية لمكافحة الفساد في إطار المنظمة، داعيا لتقديمها لمجلس وزراء الخارجية القادم في دورته ٤٩ في نواكشوط، الجمهورية الإسلامية الموريتانية ٢٠٢٣ لاعتمادها.

وأضاف الأمين العام بأنه وعلى غرار المنظمات الدولية التي وضعت اتفاقيات دولية لمكافحة الفساد، مثل منظمة الأمم المتحدة، فإن "التعاون الإسلامي" عقدت العزم على تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء من خلال إرساء اتفاقية دولية بين دولها لمكافحة الفساد وتعزيز

> حسين طه:
> روح التوافق سادت اجتماعات الخبراء وسمحت بتجسير الفجوة حول مختلف القضايا الخلافية في موضوع الفساد

قنوات التواصل وتبادل المعلومات والتحريات والوسائل المتاحة للاستخدام في مرحلة الاستدلال في قضايا الفساد بما يضمن الاستجابة السريعة لطلبات تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات انفاذ القانون في الدول الأطراف لأغراض العدالة الجنائية، مشيرا إلى أن ذلك يعد استرشادا بالمبادئ والاهداف الواردة في الميثاق، لا سيما الفقرة ١٨ من المادة الأولى التي تنص على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات والفساد وغسيل الأموال والاتجار بالبشر، مؤكدا أن ذلك جاء كذلك اقتناعا بأن خلق إطار قانوني للتعاون بين الدول الأعضاء في مكافحة الفساد أصبح ضرورة حتمية لمجابهة التحديات الاقتصادية والأمنية والآثار المتسارعة للتقنيات التي يستخدمها مرتكبو جرائم الفساد من أجل الافلات من يد العدالة وتهريب وإخفاء العائدات الاجرامية.

وأوضح السيد حسين إبراهيم طه بأنه وبفضل روح التوافق التي سادت اجتماعات الخبراء والتي سمحت بتجسير وردم الفجوة حول مختلف القضايا الخلافية التي يطرحها موضوع الفساد، تمكنت الدول الأعضاء من الوصول للاتفاق على نص توافقي لمشروع الاتفاقية الذي شكل لبنة جديدة في البناء المؤسساتي والقاعدي للمنظومة القانونية للمنظمة، حيث سيساهم في توفير عدة قنوات للتواصل بغية التعاون في إطار المنظمة بما يضمن الاستجابة السريعة لطلبات تبادل المعلومات والتحريات بين سلطات انفاذ القانون في الدول الأعضاء، وبالتالي سيساهم في الحد من الانتشار المتسارع والآثار السلبية لظاهرة الفساد على مجتمعات الدول الأعضاء حيث تقوض الاقتصاد وتهدد أمن الدول وتعرقل جهود التنمية المستدامة.

الأمين العام: «اتفاقية مكة» هي الإطار الملائم لمنع الفساد

جاء في كلمة الأمين العام في الجلسة الافتتاحية لاجتماع وزراء مكافحة الفساد إن الفساد أصبح في الآونة الأخيرة من المواضيع التي توليها الدول الأعضاء اهتماما خاصا بسبب آثاره الخطيرة بوصفه أحد عوائق التنمية وسبباً من أسباب ضياع الثروات الوطنية، مشيرا إلى أنه "يهدد رفاه المجتمعات، لافتا إلى أنه في كل سنة، هناك المليارات من الدولارات التي تدفع رشاوى أو يتم اختلاسها أو نهبها وتهريبها أو تبييضها في إطار ظاهرة الفساد التي صارت تقوض بشكل خطير سيادة القانون وتعطل عمل مؤسسات الدول.

وقال إن الفساد يعيق النمو الاقتصادي نظرا لما يسببه ارتفاع في التكاليف، ويقوض الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية، لافتا إلى أنه ينتهك حقوق الإنسان الأساسية، ويزيد من تفاقم الفقر والبطالة ويعطل خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وغيرها من الخدمات الأساسية».

وقال الأمين العام إن الحوكمة الرشيدة تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة، ولها أهمية حيوية في مكافحة الفساد والجريمة المنظمة. وأوضح أن لكل حلقة من حلقات مسلسل التنمية عُرضة للفساد، بدءا بالرشاوي التي يدفعها المتاجرون بالأسلحة والمخدرات للمسؤولين لإفساد ذممهم وصولا إلى التصاريح والتراخيص القائمة على الاحتيال التي تستخدم لتيسير التجارة غير المشروعة في الموارد الطبيعية.

وأضاف بأن المنظمة، ووعيا منها بمخاطر الفساد وتعدد مظاهره في عالم مضطرب ومثقل بالأزمات التي يمكن أن تقوض جهود دولها الاعضاء للنهوض بالتنمية والسلام وحقوق الإنسان، قد عملت، من خلال الاتفاقية، على وضع إطار قانوني يستجيب لمتطلبات العمل الاسلامي في هذا المجال، ملتزمة بالوفاء بمسؤولياتها الدولية بالتعاون الدولي في مجال العدالة الجنائية.

وأوضح بأن هذه الاتفاقية تمثل الإطار الملائم الأهم لمنع الفساد ومحاربته، وذلك من خلال آليات فعالة للمنع، وإنفاذ القانون، والتعاون الدولي، واسترداد الأصول، مما سيعزز ثقافة النزاهة والشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة باعتبارها من الأهداف الواردة في ميثاق المنظمة، منوها بأن الدول الأعضاء بحاجة لآليات قانونية تساعد في تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة لتكريس أسس الحكامة الرشيدة التي ما فتئ المجتمع الدولي يؤكد على ضرورة تكريسها في الأنظمة القانونية للدول لتحقيق اهداف التنمية المستدامة المنشودة دوليا.

وأكد معاليه بأن الاجتماع مثل فرصة فارقة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الفساد بغية إعادة الأمل وإحياء الثقة في المؤسسات، وتضمن رسالة قوية، مفادها أن مكافحة الفساد تظل أولوية على أجندة المنظمة بالنظر لما سيحققه من اثار إيجابية على الأداء المؤسساتي للدول الأعضاء وتوطيد دعائم الحكامة الرشيدة القائمة على مبدأي الشفافية والنزاهة.

وبين بأن منظمة التعاون الإسلامي تدرك جسامة المهمة التي أنجزت من طرف الخبراء خلال الاجتماعين الأول والثاني للوصول لصيغة نهائية متوافق عليها بين الدول الاعضاء، وجدد شكره الخالص والعميق للمملكة العربية السعودية، وخاصة على مبادرتها الكريمة بصفتها رئيس القمة الإسلامية الرابعة عشرة بدعوتها لاستضافة الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ القانون المختصة بمكافحة الفساد في الدول الأعضاء تحت مظلة المنظمة؛ مشيرا إلى أنه سيكون لهذه المبادرة صدى دولي عميق ستساهم في توطيد وتعزيز أسس الحكامة الرشيدة في الدول الأعضاء.

ووجه الأمين العام نداء إلى جميع الدول الأعضاء للانخراط في مسار مكافحة الفساد من خلال التوقيع والمصادقة على اتفاقية مكة المكرمة للدول الأعضاء في المنظمة للتعاون في مجال إنفاذ قوانين بمكافحة الفساد وفقا لأنظمتها القانونية وبما يتماشى مع تطلعات الدول الأعضاء ورؤاهم في مجال مكافحة الفساد، كما جدد الأمين العام الشكر لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، ولصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي عهده، رئيس مجلس الوزراء على استضافة المملكة العربية السعودية على ما يقدمونه من دعم دائم وسخي لمنظمة التعاون الإسلامي.

رئيس الاجتماع: الحدث يأتي تأكيدا لتفعيل ميثاق المنظمة

اختتمت في ديسمبر الماضي، جلسات الأعمال وحلقات النقاش المصاحبة للاجتماع الوزاري، وكان قد افتتح أعمال الاجتماع بالإنابة عن صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) رئيس الاجتماع الأستاذ مازن بن إبراهيم الكهموس، حيث رحب في الجلسة الافتتاحية برؤساء وممثلي المنظمات الدولية في الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء للمنظمة، مؤكداً على أن بلاده بقيادة خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء تدعم جهود مكافحة الفساد على المستويين المحلي والدولي، إذ تعد مكافحة الفساد من أهم مرتكزات رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ .

وأوضح الكهموس أن الاجتماع الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد بالدول الأعضاء في المنظمة، يأتي تأكيداً لتفعيل ميثاق المنظمة الذي نص على مكافحة جرائم الفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة، ولتجسيد العلاقات المتينة بين الدول الإسلامية وتحقيق الأهداف المرجوة، بما يحقق تطلعات قادتنا حفظهم الله.

وأشار معالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد إلى أن اعتماد اتفاقية مكة المكرمة من الدول الأعضاء يؤسس لمرحلة جديدة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الفساد بما يخدم مصالحها المشتركة ويحقق لها المزيد من التنمية والازدهار، ويجعلها مثالا يحتذى به في التجمعات الإقليمية والدولية الأخرى، وهي خطوة تنسجم مع مضامين الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد، وتعكس إدراك الدول الأعضاء في المنظمة، كثاني أكبر تجمع دولي بعد الأمم المتحدة.

وفي ختام كلمة رئيس نزاهة قدم شكره لمعالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، وللأمانة العامة، ولفريق الخبراء الحكوميين على الجهود المبذولة في التحضير لهذا الاجتماع والإعداد لاتفاقية مكة المكرمة، والدول الأعضاء والمنظمات لاستجابتهم للدعوة وحضور الاجتماع والمشاركة.

بعد ذلك ألقت المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة السيدة غادة والي، كلمتها في الجلسة الافتتاحية قدمت من خلالها الشكر للمملكة على استضافتها لهذا الاجتماع المهم، مؤكدة أن الثقافة الإسلامية لا تزال تحارب الفساد على مر العقود.

ثم ألقى سعادة المدير التنفيذي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) السيد يورجن ستوك، كلمة شكر فيها الدولة المضيفة، وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد على استضافة هذا الاجتماع الهام.

من جانبها ألقت رئيس مجموعة الإيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية السيدة زوليسيلي خانيلي، كلمة أكدت فيها أن جريمة الفساد ليس لها حدود، وأنه من خلال اجتماعنا هذا سنصل إلى اتفاق وتعاون لمحاربة الفساد.

كما ألقى معالي رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الدكتور عبدالمجيد بن عبدالله البنيان، كلمة تقدم فيها بالشكر الجزيل لمعالي رئيس هيئة الرقابة ومكافحة الفساد، ومعالي أمين عام منظمة التعاون الإسلامي على جهودهم في محاربة الفساد، مشيراً إلى أن مكافحة الفساد من أولويات الجامعة أكاديمياً وبحثياً وتدريبياً، منوهاً بأهمية الدور الكبير الذي تبذله (نزاهة) في المملكة العربية السعودية.

وعلى مدى يومين تمت مناقشة عنوان الاجتماع الوزاري بجلسات عمل افتتاحية وجلسات مغلقة في اليوم الأول وحلقتي نقاش في اليوم الثاني شارك فيها رؤساء وممثلو أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة الفساد في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، ورؤساء وممثلو المنظمات الدولية ذات العلاقة.

وكانت حلقة النقاش الأولى في اليوم الثاني بعنوان: التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون لمكافحة الفساد، شارك فيها كل من المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة السيدة غادة والي، والمدير التنفيذي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) السيد يورجن ستوك، ورئيس مجموعة الإيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية السيدة زوليسيلي خانيلي، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية بجمهورية مصر العربية اللواء عمرو عادل، ووزير القانون والعدل والشؤون البرلمانية بجمهورية بنغلادش الشعبية السيد أنيسول حق.

المنظمة تعقد اجتماعات مكثّفة لإنجاح وزاري مكافحة الفساد

عقدت منظمة التعاون الإسلامي سلسلة من الاجتماعات لبحث ومناقشة اتفاقية "مكة المكرمة"، حيث جاء الاجتماع التحضيري للمؤتمر الوزاري الأول لأجهزة إنفاذ قانون مكافحة الفساد في الدول الأعضاء في المنظمة لإقرار الاتفاقية في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ في مقر المنظمة بجدة على مستوى كبار الموظفين.

وقال الأمين العام في الاجتماع التحضيري في كلمة ألقاها السفير يوسف بن محمد الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إن الاجتماع الثاني في نوفمبر الماضي، نجح بفضل روح التوافق التي سادت بين خبراء الدول الأعضاء في الوصول إلى تفاهمات على صيغة نهائية لمشروع الاتفاقية من خلال تجاوز مختلف العقبات التي كانت تعترض مسيرة بناء هذا الصرح القانوني الجديد، مشيرا إلى أن أنه سيشكل لا محالة لبنة جديدة في البناء المؤسساتي والقاعدي للمنظومة القانونية للمنظمة، وبالتالي سيساهم في الحد من التاثيرات السلبية لظاهرة الفساد على المجتمعات الإسلامية التي تقوض التنمية وتهدد أمن الدول وتعرقل جهود التنمية المستدامة حول العالم.

وأضاف بأن اجتماع ديسمبر يمثل فرصة فارقة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتسريع العمل الإسلامي ضد الفساد من أجل إحياء الأمل والثقة في المؤسسات، وسيشكل بالنسبة للمنظمة علامة فارقة في عملها المشترك لكونه سيبعث رسالة قوية إلى العالم، مغزاها أن مكافحة الفساد تظل أولوية على أجندة المنظمة بالنظر لما سيحققه من اثار إيجابية على الأداء المؤسساتي للدول الأعضاء عبر خلقنة ودمقرطة مفهوم المسؤولية وتوطيد دعائم الحكامة الرشيدة القائمة على مبدأي الشفافية والنزاهة، مشيرا إلى أن الأمانة العامة تدرك جسامة المهمة التي أنجزت من طرف الخبراء خلال الاجتماعين الأول والثاني للوصول إلى صيغة نهائية متوافق عليها بين الدول الاعضاء.

وضمن جهودها قامت المنظمة بعقد الاجتماع الثاني لفريق الخبراء المكلف بدراسة مشروع اتفاقية مكافحة الفساد في إطار المنظمة في ٦ نوفمبر الماضي. واستمعت الجلسة الافتتاحية لكلمة معالي الأمين العام للمنظمة، التي ألقاها نيابة عنه، السفير يوسف بن محمد الضبيعي، والتي أكد فيها أن المنظمة تولي موضوع الفساد أهتماما كبيرا بسبب آثاره الخطيرة بوصفه أحد عوائق التنمية وسبباً من أسباب ضياع الثروات الوطنية. وأكدت كلمة الأمين العام أن دعوة الأمانة العامة للمنظمة من أجل إعداد مشروع اتفاقية مكافحة الفساد، جاءت تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الخارجية رقم ٤٨/٩-ق بشأن تعزيز التعاون في إطار المنظمة في مجال مكافحة الفساد، عبر تشكيل فريق خبراء حكومي لدراسته تمهيدا لعرضه على الاجتماع الوزاري لأجهزة إنفاذ القانون المختصة بمكافحة الفساد قبل تقديمه إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والأربعين في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية عام ٢٠٢٣ وذلك لاعتماده بشكل نهائي.

وقال الأمين العام بأنه وعياً من المجتمع الدولي بضرورة وضع أطر اتفاقية للتعاون في مجال مكافحة الفساد، فقد بادرت أغلب المنظمات الدولية والإقليمية بوضع اتفاقيات لمكافحة الفساد، مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الاتحاد الافريقي، حيث واصلت الأمانة العامة مشاوراتها بشأن إعداد مسودة تتوافق مع جميع مقترحات وملاحظات الدول الأعضاء على مشروع اتفاقية المنظمة للتعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد المتضمنة مرئيات وملاحظات الدول الأعضاء عليها.

وكان اجتماع فريق الخبراء الحكوميين المكلف بدراسة مشروع اتفاقية مكافحة الفساد قد بدأ في سبتمبر الماضي بدراسة مشروع الاتفاقية، وفي الجلسة الافتتاحية للاجتماع، خاطب معالي الأمين العام، الحضور في كلمة ألقاها نيابة عنه، السفير الضبيعي، حيث قال معالي الأمين العام إنه ولمسايرة التوجه الدولي في مكافحة الفساد، صار لزاما على المنظمة أن تعتمد إطارا لمكافحة الفساد يتلاءم مع خصوصياتها ويستجيب لتطلعات دولها الأعضاء ويستنير بمبادئ الشرع الإسلامي الحنيف، مشيرا لاعتماد مجلس وزراء الخارجية خلال دورته ٤٨، في إسلام آباد في مارس الماضي، قرار بشأن تعزيز التعاون في إطار المنظمة في مجال مكافحة الفساد يدعو دولها لتعزيز التعاون في مكافحة الفساد بما يخدم المصالح المشتركة ويحد من الملاذات الآمنة للفاسدين.

في يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني:

القدس جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية

أقامت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي احتفالية لإحياء اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يصادف يوم ٢٩ نوفمبر من كل عام، وذلك بمقرها بجدة يوم الأربعاء ٠٧ ديسمبر الماضي، حيث أعرب الأمين العام، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته بهذه المناسبة عن تضامن المنظمة المطلق مع الشعب الفلسطيني، وتأكيده لمركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة الإسلامية.

وأدان الأمين العام الإجراءات والممارسات غير القانونية التي يقترفها الاحتلال الإسرائيلي لتغيير طابع مدينة القدس وجغرافيتها وطمس هويتها العربية وتدنيس مقدساتها، وانتهاك حرية العبادة فيها، ومحاولة عزلها عن محيطها الفلسطيني، لافتاً إلى أن ذلك يشكل تحدياً جسيماً يتعين على المجتمع الدولي الاضطلاع بمسؤولياته لمعالجته فورا.

وأعرب حسين إبراهيم طه عن إدانة المنظمة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي القائمة على بناء المستوطنات الاستعمارية، ودعا إلى تعزيز الجهود المشتركة من أجل مواجهة سياسات الاحتلال وفضحها أمام الرأي العام العالمي، وطالب كذلك جميع الدول بزيادة المساهمات المالية لتمكين وكالة الأونروا من الاستمرار في تقديم الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين.

كما دعا الأمين العام إلى تظافر الجهود الرامية لإحياء عملية السلام برعاية دولية متعددة الأطراف، من أجل إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

> حسين إبراهيم طه: اللقاء يجيء في ظل وضع خطير ومتدهور تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس

وألقى بهذه المناسبة كل من القنصل العام لدولة فلسطين السفير محمود الأسدي، والمندوب الدائم لدولة فلسطين لدى منظمة التعاون الإسلامي في جدة السفير ماهر الكركي كلمتين في هذه الاحتفالية، التي شارك فيها موظفو الأمانة العامة، وعدد من القناصل العامين ومندوبي الدول الأعضاء المعتمدين لدى المنظمة.

من جهة ثانية، استمع احتفال الأمم المتحدة إلى كلمة الأمين العام بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني والذي نظمته المعنية بممارسة حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، في ٣٠ نوفمبر الماضي.

وقال السيد حسين إبراهيم طه إن هذه المناسبة تأتي تعبيرا عن الدعم الثابت لنضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل استرداد حقوقه الوطنية المشروعة، وتأكيداً على الموقف الرافض لسياسات العدوان والتهويد والاستيطان الاستعماري والتهجير القسري والتمييز العنصري التي يمارسها الاحتلال الاسرائيلي.

وأعرب السيد حسين إبراهيم طه عن تقدير المنظمة، للأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة وفي مقدمتها اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف على الجهود والمبادرات الحثيثة التي يبذلونها من أجل حشد الدعم والتضامن الدولي مع القضية الفلسطينية العادلة.

وقال الأمين العام إن اللقاء في هذه المناسبة يجيء في ظل وضع خطير ومتدهور تشهده الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، نتيجة تصعيد وتيرة الانتهاكات والاعتداءات والجرائم التي ترتكبها اسرائيل، قوة الاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، والتي أودت بحياة ما يزيد عن ٢٠٠ فلسطينيا منذ بداية العام الجاري وسقوط مئات الجرحى، بمن فيهم الأطفال والنساء، اضافة الى استمرار معاناة حوالي ٥٥٠٠ أسير فلسطيني في سجون الاحتلال الاسرائيلي.

وأوضح الأمين العام بأن الأوضاع في مدينة القدس لا تقل خطورة بسبب استمرار الاعتداءات والانتهاكات المتكررة من قبل مجموعات المستوطنين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال الاسرائيلي على حرمة المقدسات الاسلامية والمسيحية وخصوصا المسجد الأقصى المبارك.

وجدد التأكيد على أن القدس الشرقية تشكل جزءً لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، عاصمة دولة فلسطين، وعلى ضرورة الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمقدسات الاسلامية والمسيحية فيها، ووضع حد للإجراءات الاسرائيلية الرامية لتغيير وضعها الجغرافي والديمغرافي.

«التعاون الإسلامي» تتناول القدس في ندوة الوثائق التاريخية

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٢ ديسمبر الماضي، في اسطنبول ندوة بالتعاون مع مركز الأبحاث للتاريخ والفنون الإسلامية (ارسيكا) والهيئة العليا للقدس في دولة فلسطين تحت عنوان "القدس والمسجد الأقصى في ضوء الوثائق التاريخية"، وضمت الندوة ممثلين عن أعضاء السلك الدبلوماسي وأكاديمين وباحثين من جامعات فلسطينية وتركية .

وتحدث السفير سمير بكر الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس الشريف لدى المنظمة، عن الأوضاع التي آل إليها التراث الحضاري والتاريخي الذي تزخر به مدينة القدس المحتلة والتي تتطلب جهوداً مشتركة لتوثيق وأرشفة المعلومات والوثائق والأملاك في القدس وخصوصاً ما يتعلق بالمسجد الأقصى المبارك، لتكون في متناول الباحثين والمؤرخين والمؤسسات المعنية والجمهور بشكل عام. مؤكدا أن ذلك يشكل وجها من وجوه المقاومة الثقافية وحلقة من حلقات الدفاع عن الوجود والحق الفلسطيني في مدينة القدس الشريف، ويساعد على الإبقاء على هذا التراث حياً في وجدان كل المسلمين وذاكرتهم الجماعية .

وشارك في الجلسة الافتتاحية الأستاذ الدكتور مَحْمُودْ اِرُولْ قِلِيجْ ، مدير عام مركز ارسيكا بكلمة ترحيبية بالحضور، مؤكدا على أهمية هذه الفعالية في تقديم مساهمة علمية قائمة على المعرفه لدعم قضية القدس والمسجد الاقصى المبارك.

وبدوره استعرض السفير فائد مصطفى سفير دولة فلسطين لدى الجمهورية التركية، الانتهاكات والجرائم التي تمارسها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، كما أشاد بأهمية الفعالية في الدفاع عن مدينة القدس الشريف والحفاظ على مكانتها التاريخية والروحية والقانونية وحماية موروثها ومواجهة محاولات وطمس هويتها العربية وتدنيس معالمها الدينية المقدسة .

ومن جانبة أشار السيد معتصم تيم أمين سر اللجنة العليا للقدس و رئيس وحدة القدس في الرئاسة الفلسطينية، إلى أن الندوة تأتي في إطار العمل المتراكم لإحقاق الحقوق الفلسطينية ومواجهة التزوير والتزييف ومحاولة فرض وقائع جديده في القدس المحتله عاصمة دولة فلسطين ومقدساتها الاسلامية والمسيحيه وفي مقدمتها المسجد االاقصى المبارك. كما أكد أهمية وضع خطة عمل لمراجعة الوثائق التاريخية التي تشمل السجل والطابع العثماني، وسجلات محكمة القدس الشرعية، والاتفاقيات الدولية، وفترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

وتخللت الفعالية تقديم أوراق عمل متخصصة استعرضت الجهود في الحفاظ على مكانة القدس والمسجد الاقصى المبارك بالإستناد الى الوثائق التاريخية، وشملت التوصيات والنقاش أهمية الاستمرار في جمع الوثائق التاريخية في العهود المختلفة التي مرت على القدس وبشكل خاص الوثائق العثمانية والعربية لتسهم في تأسيس شبكة من الباحثين والأكاديميين لتوفير قاعدة بيانات علمية وتاريخية موثقة عن الوضع القانوني والتاريخي لمدينة القدس والمسجد الاقصى المبارك.

وكانت المنظمة قد أدانت بشدة في شهري سبتمبر وأكتوبر الاقتحامات التي يقوم به المستوطنون للمسجد الأقصى المبارك. ففي ٢٦ سبتمبر الماضي دانت «التعاون الإسلامي» بشدة اقتحام مستوطنين متطرفين باحات المسجد الأقصى المبارك بحماية قوات الاحتلال الإسرائيلي وفرض القيود على دخول المصلين والاعتداء عليهم، واعتقال العشرات منهم، معتبرة هذا التصعيد الخطير اعتداء على حرمة الأماكن المقدسة وحرية العبادة، وانتهاكا صارخاً لمواثيق حقوق الإنسان واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفي ١٣ أكتوبر الماضي دانت المنظمة كذلك، وبشدة اقتحام مجموعات المستوطنين المتطرفين بحماية قوات الاحتلال الأقصى المبارك وممارستهم طقوسا تلمودية في باحاته، إضافة لإغلاق الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل الذي جرى إغلاقه كذلك في نوفمبر اللاحق، فضلا عن مواصلة الإجراءات التعسفية وجريمة العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين لا سيما في مدينة القدس المحتلة، معتبرة هذا التصعيد الخطير انتهاكا صارخاً للقانون الدولي واتفاقيات جنيف وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وحمّلت المنظمة سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن هذا التصعيد الخطير، مجددة دعوتها المجتمع الدولي للتحرك الجاد من أجل وضع حد لهذه الانتهاكات المتكررة، وإلزام إسرائيل، قوة الاحتلال، باحترام حرمة الأماكن المقدسة والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي للمسجد الأقصى المبارك، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

«التعاون الإسلامي» ترحب بالدعم الدولي للقضية الفلسطينية

استقبل الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس في منظمة التعاون الإسلامي، السفير سمير بكر ٦ ديسمبر الماضي، في مقر الأمانة العامة في جدة، السفير لينود فرولوف ممثل الأمين العام للأمم المتحدة، المدير التنفيذي لمكتب تسجيل الأضرار الناجمة عن بناء جدار العزل في الأراضي الفلسطينية.

وبحث الطرفان خلال الاجتماع نشاط مكتب الأمم المتحدة لتسجيل الاضرار الناجمة عن بناء جدار العزل في الأراضي الفلسطينية من قبل الاحتلال الإسرائيلي المتمثل في تلقي شكاوى المتضررين الفلسطينيين من بناء الجدار وتوثيقها. وأكد السفير سمير من جهته ما تعلقه المنظمة من أهمية لدور هذا المكتب في تسجيل حقوق الفلسطينيين المتضررين، كما اتفق الطرفان على أهمية التنسيق والتواصل ما بين منظمة التعاون والمكتب الأممي لحين استكمال عمله ورفع تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة.

في سياق ذلك، رحبت "التعاون الإسلامي" بتصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالأغلبية على ٥ قرارات محورية، ٤ منها تتعلق بفلسطين، والخامس حول الجولان السوري المحتل، وتتعلق بولاية وعمل اللجنة المعنية بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الإعلامي الخاص بالقضية الفلسطينية وإدانته لمقتل الصحفية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، والمبادئ الأساسية لـ "الحل السلمي" للقضية الفلسطينية، كما تضمن أحد القرارات، الطلب من الأمم المتحدة إحياء الذكرى ٧٥ للنكبة الفلسطينية.

وأشادت المنظمة بمواقف الدول التي ساهمت في رعاية ودعم هذه القرارات تأكيداً على التزامها بالقانون الدولي وانسجاما مع مواقفها التاريخية القائمة على مبادئ الحق والعدل والسلام، وجددت دعوتها للمجتمع الدولي "لمضاعفة جهوده من أجل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

كما رحبت المنظمة بالقرارات الأممية بشأن القضية الفلسطينية، بما فيها القرار A/C.٤/٧٧/L.١٢/Rev١ ، الذي يطلب من محكمة العدل الدولية أن تصدر فتوى بشأن الآثار القانونية الناشئة عن انتهاك إسرائيل المستمر لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وعن احتلالها طويل الأمد للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس، وعن الآثار القانونية المترتبة على هذا الوضع بالنسبة لجميع الدول والأمم المتحدة.

من ناحية آخرى، أعربت الأمانة العامة للمنظمة عن تقديرها لمساهمة المملكة العربية السعودية بقيمة ٢٧ مليون دولار لصالح وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، معتبرة أن هذا التبرع السخي يشكل امتداداً للدعم السياسي والمالي المتواصل من المملكة العربية السعودية للشعب الفلسطيني، وذلك استرشاداً بالقرارات الصادرة عن المنظمة لدعم قضية فلسطين والقدس الشريف.

وفي سياق آخر، رحبت المنظمة بقرار الولايات المتحدة الأميركية فتح تحقيق في جريمة اغتيال الصحفية أبو عاقلة، واعتبرت أن ذلك يشكل خطوة مهمة نحو مساءلة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكاته وجرائمه المتكررة بما يسهم في تحقيق العدالة.

من جانب آخر، رحبت "التعاون الإسلامي" بإعلان الحكومة الأسترالية إلغاء اعترافها بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل، والتزامها بحل الدولتين، معتبرة هذه الخطوة مهمة وتنسجم مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتدعم الجهود الدولية لإحياء مسار السلام وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، كما دعت جميع الدول التي اعترفت بالقدس عاصمة مزعومة لإسرائيل أن تتراجع عن مواقفها المخالفة للشرعية الدولية.

المنظمة تحمل اسرائيل مسؤولية استشهاد الأسير أبو حميد في سجونها

إسرائيل تغتال ١٦ فلسطينيا في اعتداءات متكررة على جنين ونابلس

تابعت منظمة التعاون الإسلامي خلال فترة نهاية عام ٢٠٢٢، أوضاع الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، حيث حملت إسرائيل، قوة الاحتلال، المسؤولية الكاملة عن استشهاد الأسير الفلسطيني ناصر أبو حميد في سجونها، جرّاء سياسة الإهمال الطبي المتعمد والحرمان من الحقوق الأساسية التي تمارسها إدارة السجون الاسرائيلية بحق الأسرى.

وطالبت المنظمة بتشكيل لجنة تحقيق دولية لمتابعة هذه الجريمة الجديدة التي تضاف لسجل الجرائم الاسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني بما في ذلك الأسرى. وأكدت منظمة التعاون الإسلامي وقوفها إلى جانب الأسرى الفلسطينيين، مطالبة في الوقت نفسه، الهيئات الدولية المختصة بالتدخل السريع من أجل حماية حقوقهم، والضغط على إسرائيل لوقف انتهاكاتها المستمرة ضدهم والإفراج الفوري عنهم.

وكانت المنظمة في أكتوبر ونوفمبر الماضيين قد أعربت عن بالغ قلقها إزاء تدهور الحالة الصحية الحرجة لأبو حميد الذي كان يعاني من مرض السرطان ويكابد إلى جانب آلاف الأسرى الفلسطينيين من الإجراءات التعسفية والحرمان من الحقوق الأساسية، بما فيها الحق في العلاج داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي.

كما كانت المنظمة قد أعربت عن تضامنها ودعمها لقضية الأسرى الفلسطينيين الذين كان قد بدأ العشرات منهم إضرابا مفتوحا عن الطعام احتجاجا على سياسة الاعتقال الإداري في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

يذكر أن المؤسسات الحقوقية والدولية كانت قد وجهت دعوة للتدخل الفوري من أجل الإفراج عن الأسير الفلسطيني الراحل أبو حميد، وكافة الأسرى لا سيما المرضى منهم، وكبار السن، والأطفال، والنساء، والمعتقلين الإداريين.

وكانت المنظمة قد بدأ متابعتها لقضية الأسرى في سبتمبر الماضي حيث أعرب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، عن قلقه بشأن أوضاع آلاف الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي واستمرار الإجراءات التعسفية ضدهم وحرمانهم من الحقوق الأساسية.

ووجه الأمين العام رسالتين إلى كل من المفوضة السامية لحقوق الإنسان، ورئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، داعياً المنظمتين الدوليتين للاضطلاع بمسؤولياتهما لمساءلة إسرائيل، قوة الاحتلال، عن انتهاكاتها للقانون الدولي، والضغط عليها من أجل الإفراج عن الأسرى الفلسطينيين، وضمان احترام حقوق الإنسان لجميع الأسرى الفلسطينيين، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضدهم.

على صعيد آخر، دانت المنظمة الاعتداءات الإسرائيلية المتوالية على المدن الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ففي سبتمبر الماضي اعتدت قوات الاحتلال على مخيم جنين ما أسفر عن استشهاد ٤ فلسطينيين وإصابة العشرات بجروح. في أكتوبر اللاحق، شنت قوات الاحتلال عدوانا همجيا على مدينة نابلس أسفر عن استشهاد ٦ مواطنين فلسطينيين وإصابة العشرات بجروح.

وفي نوفمبر من العام نفسه، أدانت المنظمة استمرار جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية وإقدامها على إطلاق النار وتنفيذ إعدامات ميدانية راح ضحيتها الشقيقان جواد وظافر ريماوي، ومفيد اخليل. وفي ديسمبر الفائت كررت قوات الاحتلال جرائم الإعدامات الميدانية،

«التعاون الإسلامي» تجدد التزامها بدعم حقوق الشعب الفلسطيني

في ذكرى ١٠٥ لوعد بلفور

صادف الثاني من نوفمبر الفائت، الذكرى ١٠٥ لصدور الوعد المشؤوم لوزير الخارجية البريطاني الاسبق "آرثر بلفور" بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٧م الذي جسدت تداعياته بداية النكبة سنة ١٩٤٨م بتشريد الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه الوطنية المشروعة، وتأسيس دولة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي القائمة على سياسات الاستيطان الاستعماري، والعدوان العسكري، والتهجير القسري، والتطهير العرقي، ومصادرة الأرض، وتدمير الممتلكات، وتهويد مدينة القدس الشريف.

وقالت منظمة التعاون الإسلامي في بيان أصدرته بهذا الشأن إنه وفي هذه المناسبة التي ما تزال تشكل علامة قاتمة في الذاكرة والضمير الإنساني، وانتكاسة لقيم الحرية والعدالة. وجددت منظمة التعاون الإسلامي التزامها الدائم بدعم نضال الشعب الفلسطيني العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة.

ودعت المنظمة، في هذه الذكرى المشؤومة، المجتمع الدولي لا سيما الأطراف الفاعلة منه إلى تصحيح هذا الظلم التاريخي، وتحمل مسؤولياته في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه المشروعة، بما في ذلك حقه في العودة وتجسيد إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية، وتحقيق رؤية حل الدولتين استناداً الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

المنظمة ترحب بتوقيع الفصائل الفلسطينية إعلان الجزائر للمصالحة

رحبت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في أكتوبر الماضي، بتوقيع الفصائل الفلسطينية على إعلان الجزائر للمصالحة الوطنية، معتبرة أن هذه الخطوة مهمة وإيجابية على طريق إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني.

كما أعربت المنظمة عن تقديرها لجمهورية الجزائر في رعاية واستضافة هذا الحوار، مؤكدة دعمها كل الجهود التي تساهم في تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

من جهة ثانية، استقبل الامين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مقر الأمانة العامة السيد محمد سالم الشرقاوي، المدير المكلف بتسيير وكالة بيت مال القدس الشريف. وبحث معه سبل التعاون من أجل توسيع الجهود التي تقوم بها الوكالة لدعم مدينة القدس وتعزيز صمود أهلها

المرابطين.

واشاد معالي الأمين العام خلال اللقاء بجهود جلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من أجل الدفاع عن القدس وخدمة القضية الفلسطينية، وأشار الى أهمية الدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس، الذراع المالي للجنة القدس التابعة للمنظمة، مؤكداً ضرورة متابعة تنفيذ القرارات التي تدعو الدول الأعضاء لدعم موازنتها وبرامجها، ومشددا على حرص الأمانة العامة على التعاون من أجل تسهيل مهام الوكالة وحشد المزيد من الموارد المالية وكذلك الخبرات الفنية للمساهمة في إنجاز مشاريعها بمدينة القدس الشريف. كما أشار إلى أهمية الدعوة لاجتماعات منتظمة، لتسليط الضوء على أعمال الوكالة واستعراض حصيلة مشاريعها في القدس، وتشجيع الدول الأعضاء على تقديم الدعم اللازم لها، حسب الأنظمة واللوائح التي تؤطر عملها.

من جهته، قدم المدير المكلف بتسيير وكالة بيت مال القدس الشريف لمحة عن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي تكابدها مدينة القدس جراء الإجراءات غير القانونية التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي، في ضوء التقارير الأخيرة التي أصدرتها الوكالة استنادا الى دراسات مرصد "الرباط" للملاحظة والتتبع والتقويم، التابع للوكالة في مدينة القدس.

بصحبة ٢٠٢٣

أيمن عبوشي
مدير تحرير مجلة المنظمة

لم تتوقف الهواجس في العالم وبالتحديد في العالم الإسلامي، منذ أكثر من عقد. فمع تداعيات أحداث ٢٠١١، والحروب الأهلية التي اندلعت إثر هذا الحدث، وما تلاه من ظهور مدو للإرهاب متمثلا فيما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والذي اعتمد على الترهيب الإعلامي، وتصويره نفسه في خضم ذلك المد الهمجي الذي يجتاح، بدموية ووحشية، الحواضر من دون رادع إلى أن تمت هزيمته بالفعل، واجتثاث جذوته وأساطيره وتجفيف منابعه باغتيال قائده أبو بكر البغدادي في عام ٢٠١٩، حتى تفشي فيروس كورونا المستجد في العام نفسه، وما سببه من هلع ودخول في عادات صحية صارمة تبدأ بغسل الأيدي بالصابون، ووضع الكمامات الطبية، مصحوبا بريبة الاقتراب من التجمعات، وبالطبع الإغلاقات والحجر صحي المشدد، الأمر الذي انعكس بصورة كبيرة على الأوضاع الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم، وانتهاء بالحرب الروسية – الأوكرانية وما خلفته من أعباء اقتصادية كبيرة. كل ذلك تراكم بصورة كبيرة جعلت من عام ٢٠٢٢ ذروة اسوداد الغمامة التي تخيم على العالم، مصطحبة معها تغيرات مناخية غير مسبوقة تحمل نذر الكوارث والقلق، وأزمات اقتصادية لا تجد نهاية مضيئة في آخر النفق، فضلا عن عشوائية الإعلام التي تفشت مع رواج وسائل التواصل الاجتماعي أو ما يطلق عليه اسم الإعلام الشعبوي في مساحة تتيح للجميع أن يدلو بدلوه، فيكثر القيل والقال ويتصدر من ليس أهلا لذلك في شرح أو تضخيم الأزمات في أعين العامة.

بعد ذلك كله، فما من شك أن العالم بات يقف على ساق واحدة وهو يتربص قدوم عام ٢٠٢٣، مدركا أنه لم ينته بعد مما أحدثته الأعوام السابقة من خسائر بشرية ومادية ومعنوية، فالتقارير الصحفية تقول إنه ورغم طمأنة منظمة الصحة العالمية دولها، من عدم وجود ضرورة للمضي في حملة جديدة للقاحات ضد فيروس كوفيد – ١٩، وذلك بحسب إعلان نشرته في ٢٥ ديسمبر الماضي، إلا أن الضغوط النفسية لا تزال تفتك بالعديد من الأشخاص، فيما يقع ما نسبته ٢٥ في المائة من الناس ضحية الاكتئاب الذي صاحب الأزمة بكل جوانبها، ولم تعد الأعراض المرضية كالحمى والسعال أو ضيق التنفس شيئا يؤرق المستشفيات بقدر ما هو الاكتئاب النفسي غير المحسوس.

فالإغلاقات والحجر المنزلي لم يكن سببا في خسائر تجارية هائلة فقط، وكساد بدأ يخيم بظلاله قبل حتى أن يبدأ عام ٢٠٢٣، بل إن العزلة التي فرضها الوباء دفعت بتغير تدريجي في نمط الحياة الاجتماعية المتبع، وأخذت بذلك وسائل الإعلام الاجتماعي، والتطبيقات الذكية، والتواصل عن بُعد دورا أكبر في حياة الأفراد، ودفعتهم إلى الانكفاء مختارين اختفاء طوعيا شهد انفراجة لكنه لم يتمكن من إعادة العالم لما كان عليه قبل ٢٠١٩.

ومع أننا قادرون على القول بالإجمال إن عام ٢٠٢٣ سيكون إعلانا صريحا يؤكد التخلص نهائيا من تبعات وباء كورونا المستجد، إلا أن الندب النفسية التي خلفها هذا الوباء تحتاج إلى سنوات طويلة لإقناع جيل بأكلمه بأن الحياة لا تدار دائما بجهاز التحكم عن بعد، وأن الإنسان – الكائن الاجتماعي – بطبيعته هو دائم البحث عن المحيط، وأن الحضارات البشرية المتلاحقة لم تكن لتوجد إن اكتفى البشر بكهوفهم، وتوقفوا عن التعرف على مجاهل هذا الكون، مصداقا لقوله تعالى: (يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) الحجرات – ١٣.

هل سيكون عام ٢٠٢٣ أفضل حالا من سابقيه؟ سؤال يفرض نفسه بقوة بعد العشرية الصعبة التي داهمت مناطقنا ولم تتوقف أو تمنحنا وقتا مستقطعا نكف فيه عن القلق واستحضار نهاية وشيكة أو سعيدة.

في مارس ٢٠١٩، وفي حديث جانبي عن بوادر وباء كورونا المستجد الذي تسلل من مدينة ووهان الصينية، كان البعض مستكينا لفكرة أن العالم المتحضر لن يسمح لهذا الوباء بالتفشي، وأن الأخبار المتسارعة عن انتقاله في حقائب المسافرين بين المطارات ستنتهي فجأة مع خبر آخر يطوي تلك الثرثرة عن هذا الزائر الجديد.

لكن ما جرى أن وباء حل بالبشرية، وأحكم قبضته على عنق الكرة الأرضية التي إن قدر مشاهدتها من الفضاء لبدت حينها كئيبة منزوية. ومع ذلك استطاع البشر التأقلم والتغلب على هذه الأزمة بالفعل من خلال البدائل التقنية التي تجاوزت عقبات الحجر والإغلاقات، وتواصل الناس رغم أنف المرض المعتل، والاكتشافات العلمية التي أنهت سنتين مريرتين من عمر البشر.

وبقدر لطف الله سبحانه وتعالى بخلقه، وقدرة الإنسان على التكيف مع المحن، نستطيع أن نقول إن المضي في سنة جديدة سيكون أشبه برحلة استشكافية جديدة لقدرة البشر على استكمال مسيرتهم بكل ما فيها من إنجاز وإحباطات. والأزمات التي مر بها العالم ليست سوى تجارب جديدة يمكن اعتبارها مدرسة كونية يتعلم فيها الإنسان شيئا إضافيا كل مرة، لتكون تلك الدروس المستقاة من الماضي منارات ربما تحول دون الوقوع في أخطاء مماثلة.

حسين طه يلتقي مسؤولين تشاديين

المنظمة تدعو أطراف حوار أنجمينا لتنفيذ مخرجاته بحكمة

استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ٢٧ سبتمبر الماضي بمكتبه في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في محافظة جدة، معالي السيد موسى صالح بطراقي، وزير الاقتصاد والتخطيط التنموي والتعاون الدولي لجمهورية تشاد والوفد المرافق له. وخلال هذا اللقاء، تناول الجانبان آفاق التعاون بين المنظمة وجمهورية تشاد والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

في سياق ذلك، استقبل معالي الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه في ٥ شهر أكتوبر الماضي بمكتبه بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بمحافظة جدة، الدكتور محمد بخاري حسن، رئيس جامعة الملك فيصل بانجمينا بجمهورية تشاد والدكتور حسين أحمد جمعة، رئيس مجلس إدارة الجامعة والوفد المرافق لهما. وناقش الجانبان سبل تعزيز التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الملك فيصل بأنجمينا

على صعيد آخر، كانت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي قد تابعت باهتمام أعمال الحوار الوطني الشامل والسيادي، الذي افتتح في ٢٠ شهر أغسطس الماضي في أنجمينا في جمهورية تشاد. وكان معالي أمين عام منظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، قد حث في حفل افتتاح أعمال هذا الحوار جميع الأطراف على بذل المزيد من الجهد لإنجاح الحوار والاتفاق حول الأولويات الوطنية من أجل التغلب على كافة التحديات التي تواجه جمهورية تشاد بهدف تهيئة مناخ من السلم والأمن والاستقرار ملائم للتنمية الشاملة للبلاد.

وجددت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، التأكيد على الأهمية التي توليها منظمة التعاون الإسلامي لاستقرار وأمن جمهورية تشاد، كما نوهت الأمانة العامة للمنظمة بالجهود التي بذلتها مختلف الأطراف الفاعلة والعديد من الميسرين خلال هذا الحوار والتي مكنت من التوصل إلى مخرجات توافقية.

وفي هذا الصدد دعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الاسلامي مختلف الأطراف إلى أهمية تنفيذ تلك المخرجات بروح الحكمة والتشاور المستمر.

كما دعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، جميع الأطراف التشادية، بما في ذلك تلك التي لم تشارك في هذا المسار، إلى مواصلة الحوار بما يخدم المصلحة العليا للشعب التشادي واستقرار بلده من أجل تحقيق انتقال ناجح في كنف السلم والتماسك والحفاظ على الوحدة الوطنية.

الأمين العام يجري مباحثات مع وزيري غامبيا وموريتانيا

أجرى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه ٦ شهر أكتوبر الماضي، اتصالا هاتفيا مع معالي الدكتور مامادو تنغارا، وزير خارجية جمهورية غامبيا. وخلال هذا الاتصال، بحث الجانبان آفاق التعاون بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي وجمهورية غامبيا. كما استعرضا جملة من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

من ناحية ثانية، التقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه مع معالي الدكتور محمد سالم ولد مرزوك، وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج في الأول من شهر نوفمبر الماضي بالجزائر العاصمة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على هامش انعقاد الدورة الحادية والثلاثين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، وبحث معه آفاق التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والجمهورية الإسلامية الموريتانية التي ستستضيف الدورة ٤٩ لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الأمين العام يستقبل ممثل غامبيا الدائم لدى المنظمة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٩ ديسمبر الماضي الممثل الدائم لجمهورية غامبيا لدى المنظمة، سعادة السفير عمر جبريل صلاح.

واستعرض الأمين العام والممثل الدائم آفاق التعاون الثنائي وتبادلا وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

في استقبال الممثل الدائم التركي لدى المنظمة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٢٩ ديسمبر الماضي الممثل الدائم للجمهورية التركية لدى المنظمة، سعادة السفير محمد متين إيكير.

وأشاد الأمين العام بالتزام الجمهورية التركية القوي بمبادئ منظمة التعاون الإسلامي وأهدافها وبالدعم الفعال للقيام بدورها.

حسين طه يستقبل مندوب باكستان الجديد لدى المنظمة

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ١٩ ديسمبر الماضي، سعادة السفير فاود شير، المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى المنظمة والذي قدم لمعاليه أوراق اعتماده. وأشاد الأمين العام بالدور النشط لجمهورية باكستان داخل منظمة التعاون الإسلامي.

الأمين العام يستقبل القنصل العام البحريني بجدة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٣٠ أكتوبر الماضي، السيد موسى عبد الله النعيمي، الذي قدم له أوراق اعتماده مندوبا دائما لبلاده لدى المنظمة. ورحب الأمين العام بالمندوب الدائم البحريني مؤكدا له أهمية العلاقات بين المنظمة ومملكة البحرين.

الأمين العام يتسلم أوراق اعتماد مندوب الجزائر

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٠ أكتوبر الماضي، السيد محمد علي بوغازي، الذي سلم أوراق اعتماده بصفته مندوباً دائماً للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى المنظمة. وأشاد الأمين العام بدور الجزائر الفاعل في إطار أنشطة وبرامج المنظمة.

الأمين العام يستقبل المندوب السعودي الدائم لدى المنظمة

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه في مقر الأمانة العامة في محافظة جدة، المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية لدى المنظمة، الدكتور صالح السحيباني.

وتناول اللقاء المواضيع ذات الاهتمام المشترك وأهم القضايا في العالم الإسلامي وسبل تعزيز العمل الإسلامي المشترك.

وأشاد الأمين العام بالدور الفعال للمملكة العربية السعودية دولة المقر ورئيسة القمة الإسلامية في دورتها الحالية، داخل منظمة التعاون الإسلامي، مثمنا الدعم المستمر والسخي الذي تقدمه المملكة لتسهيل أعمال المنظمة.

الأمين العام يستقبل القنصل العام الكزخي الجديد

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٣ شهر أكتوبر الماضي، في مكتبه بمقر منظمة التعاون الإسلامي بجدة، السيد رسلان كوسبانوف، القنصل العام الجديد لجمهورية كازاخستان بجدة ونائب المندوب الدائم لدى منظمة التعاون الإسلامي.

وثمن الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه الدور النشط لجمهورية كازاخستان بمنظمة التعاون الإسلامي، ودعمها للعمل الإسلامي المشترك.

الأمين العام يتسلم أوراق اعتماد المندوب الكويتي الدائم

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٧ شهر سبتمبر الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة جدة، السيد محمد سعود المطيرى، الذي سلم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي أوراق اعتماده بصفته مندوبًا دائمًا لدولة الكويت لدى «التعاون الإسلامي. وأشاد السيد حسين إبراهيم طه بدور الكويت الريادي في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

الأمين العام يستقبل القائم بالأعمال بالنيابة بمندوبية غينيا

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في مكتبه في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في مدينة جدة، ١١ شهر سبتمبر الماضي، السيد نابي دينا سوما، القائم بالأعمال بالنيابة بالمندوبية الدائمة لجمهورية غينيا لدى منظمة التعاون الإسلامي.

وتناول اللقاء الثنائي علاقات التعاون والعمل المشترك بين منظمة التعاون الإسلامي وجمهورية غينيا وسبل تعزيزها.

الأمين العام يستقبل المدير الإقليمي لـ «الدولية للهجرة» بالشرق الأوسط

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٧ نوفمبر الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة بجدة السيد عثمان البلبيسي المدير الاقليمي لمنظمة الهجرة الدولية.

وتم خلال اللقاء، التأكيد على أهمية العلاقات الثنائية المتميزة بين منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الهجرة الدولية من خلال مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين في عام ٢٠٠٣.

كما أشاد معالي الأمين العام بالجهود التي تبذلها منظمة الهجرة الدولية من أجل حماية حقوق المهاجرين.

الأمين العام يلتقي الغابد وإحسان أوغلو

استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حامد الغابد، الأمين العام الأسبق للمنظمة، ٢٤ اغسطس الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة. وقدم الغابد خلال اللقاء مشروع الوقف المنشأ في النيجر بهدف تمويل المشاريع الإنسانية والتنموية، مشيرا إلى أهمية دعم ومشاركة منظمة التعاون الإسلامي في تنظيم مؤتمر بهدف الحصول على التمويل المناسب لهذا الوقف.

من جهته، رحب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بفكرة الوقف، وأبدى استعداد المنظمة للوقوف مع النيجر وكافة الدول الأعضاء في تنفيذ مشاريعها الإنسانية والتنموية.

وفي ختام اللقاء، اهدى معالي الأمين العام للسيد الغابد درع منظمة التعاون الإسلامي تكريما لجهوده السابقة في خدمة المنظمة.

كما قام معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، بزيارة لمعالي الأمين العام الأسبق للمنظمة، البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلو في مقر إقامته، وذلك على هامش حضور معالي الأمين العام السيد حسين إبراهيم طه، الدورة الثانية للمؤتمر الإعلامي لوزراء الإعلام التي التأمت في إسطنبول، ٢١ – ٢٢ أكتوبر الماضي.

وتبادل معالي الأمين العام، مع البرفيسور إحسان أوغلو وجهات النظر إزاء القضايا المختلفة في العالم الإسلامي، وسبل ترسيخ الأمن والاستقرار في الدول الأعضاء في المنظمة، وكيفية الاستفادة من التجارب السابقة في التعامل مع التحديات الراهنة.

الأمين العام يستقبل سفير تايلند لدى الرياض

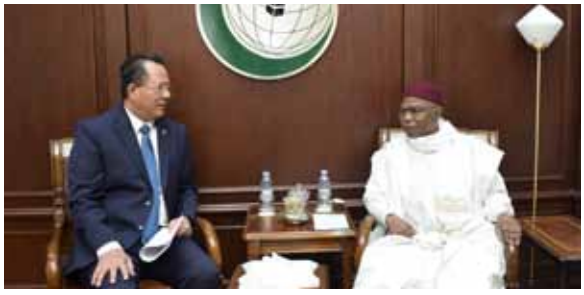

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، ٢٧ ديسمبر الماضي بمقر الأمانة العامة، سعادة السيد دارم بونثام، السفير الجديد لمملكة تايلند المعتمد لدى المملكة العربية السعودية. وخلال الاجتماع، أشاد الجانبان بمستوى التعاون القائم بين منظمة التعاون الإسلامي ومملكة تايلند التي تتمتع بصفة مراقب لدى المنظمة. كما استعرضا السبل الكفيلة بتعزيز هذا التعاون في مختلف المجالات، وأكّدا على أهمية استمرار الحوار بين الجانبين بشأن أوضاع المجتمع المسلم في تايلند.

الأمين العام يستقبل الممثل الرسمي الأمريكي لدى المنظمة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ١٨ أكتوبر الماضي في مقره بمنظمة التعاون الإسلامي، سعادة السيد فارس أسعد، القنصل العام للولايات المتحدة الأمريكية بجدة والممثل الرسمي لها لدى منظمة التعاون الإسلامي.

وخلال اللقاء، استعرض الجانبان أوجه العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي والولايات المتحدة الأمريكية ومتابعة نتائج الدورة الأولى للحوار الاستراتيجي بينهما التي انعقدت في العاصمة الأمريكية واشنطن في شهر مايو الماضي، وأكدا العزم المشترك على مزيد دعم الحوار والتعاون. وجددا الطرفان، التأكيد على التزامهما بتعزيز العلاقات الثنائية القائمة في شتى المجالات.

مباحثات مشتركة بين «التعاون الإسلامي» وروسيا

عقد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، جلسة مباحثات مع معالي السيد سيرجي لافروف وزير خارجية روسيا الاتحادية خلال زيارة الأمين العام إلى موسكو في ٢٤ أكتوبر الماضي. وترأس معالي الأمين العام، السيد حسين ابراهيم طه وفد المنظمة، بينما ترأس الجانب الروسي السيد لافروف الجانب الروسي في اللقاء.

وبحث الطرفان خلال اجتماعهما على نحو مستفيض التحديات الإقليمية والدولية الرئيسية، مؤكدين أهمية التنسيق والتشاور بما يخدم الجهود والمساعي الدولية لإحلال السلم والاستقرار والتنمية في العالم.

وأكد الجانبان حرصهما على دعم روابط الصداقة القائمة ودعم التعاون بين روسيا الاتحادية والعالم الإسلامي في مختلف المجالات وذلك في ضوء عضوية روسيا المراقبة في منظمة التعاون الاسلامي .

من جهة آخرى، استعرض الجانبان التعاون الثنائي والتنسيق في جميع المسائل ذات الاهتمام المشترك وذلك في إطار آلية التشاور السياسي بين الجانبين.

على صعيد آخر، التقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه في ٢٥ أكتوبر برئيسة مجلس الاتحاد للجمعية الفيدرالية لروسيا الاتحادية، فالنتينا ماتفيينكو، في إطار زيارته الرسمية إلى العاصمة الروسية موسكو. حيث ناقش الطرفان القضايا ذات الاهتمام المشترك ومنها الأمن الغذائي لأفريقيا وتمكين المرأة.

> وقعت «التعاون الإسلامي» ووزارة العلوم والتعليم العالي الروسية مذكرة تفاهم لتعزيز التنمية والعلاقات البناءة طويلة المدى في مجالات العلوم والتعليم العالي

كما التقى الأمين العام بنائب رئيس مجلس مفتي روسيا روشان أبياسوف والبطريرك كيريل / مطران كازان وتتارستان (بطريركية الكنيسة الأرثوذكسية الروسية). وخلال الاجتماعين، أكد الجانبان أهمية الحوار والتفاهم بين أتباع الأديان والثقافات.

من جهة ثانية، وقعت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ووزارة العلوم والتعليم العالي في روسيا الاتحادية مذكرة تفاهم لتعزيز التنمية والعلاقات البناءة طويلة المدى في مجالات العلوم والتعليم العالي.

وبموجب هذه المذكرة، سيتولى الجانبان تنفيذ ودعم مشاريع وبرامج مشتركة من شأنها تعزيز التفاعل بين المنظمات العلمية ومؤسسات التعليم العالي في مختلف المجالات، بما في ذلك تدريب الطلبة ومشاريع تعليمية وبحثية مشتركة في كل من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وروسيا الاتحادية. كما تم الاتفاق على إنشاء فريق عمل مشترك للإشراف على تنفيذ مذكرة التفاهم، والتي ستدخل حيز التنفيذ فور إكمال عملية الموافقة الداخلية لكلا الطرفين.

ووقع على مذكرة التفاهم نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي السفير أسكار موسينوف، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، وعن وزارة العلوم والتعليم العالي في روسيا الاتحادية، إيرينا بوشارنيكوفا، نائبة وزير العلوم والتعليم العالي.

الأمين العام يجري مباحثات دولية مع السفراء الأجانب

الأمين العام يجري مباحثات مع الأمم المتحدة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في مكتبه بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ٥ أكتوبر الماضي، سعادة الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) والوفد المرافق لها.

وبحث الاجتماع أوجه التعاون المشترك بين المنظمتين خاصة في المجالات الاجتماعية، وتمكين المرأة، والشباب، والعلوم والتكنولوجيا، وشؤون فلسطين، والمجالات الاقتصادية، وذلك في إطار العمل على تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين.

الجدير بالذكر أن السيدة رولا عقدت خلال زيارتها إلى مقر المنظمة اليوم عدة لقاءات ثنائية مع الإدارات المعنية بالتعاون المشترك بين الجانبين، حيث اتفق الطرفان على وضع خطة عمل محددة لتنفيذ مذكرة التفاهم خلال هذا العام وعام ٢٠٢٣.

الأمين العام يجري مباحثات مع السفيرة السويدية

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه في ٥ ديسمبر الماضي، السيدة بيترا ميناندر السفيرة الجديدة للسويد لدى المملكة العربية السعودية. وتناول الطرفان مجالات التعاون بين المنظمة والسويد وسبل تعزيزها وتبادلا وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

حسين طه يستقبل سفيرة بريطانيا

واستقبل معالي الأمين العام، ٦ أكتوبر الماضي، في مكتبه بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة سعادة القنصل العام الجديد للمملكة المتحدة، السيدة سسيل البليدي. وتباحث الجانبان آفاق التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي والمملكة المتحدة، خاصة في المجالات السياسية والإنسانية وموضوع تمكين المرأة.

الأمين العام يستقبل سفيري باريس وهيليسنكي لدى الرياض

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه بمقر الأمانة العامة ٠٦ ديسمبر الماضي، سعادة السيد لودوفيك بويّ، سفير الجمهورية الفرنسية لدى المملكة العربية السعودية. وتناول اللقاء علاقات التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وفرنسا وسبل تعزيزها وتطويرها، بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

كما ناقش الجانبان القضايا الراهنة ذات الاهتمام المشترك والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

واستقبل الأمين العام كذلك، بمقر الأمانة العامة ٠٧ ديسمبر الماضي، سعادة السيدة آنو ايريكا فليانين، سفيرة فنلندا لدى المملكة العربية السعودية. وتناول اللقاء علاقات التعاون بين منظمة التعاون الإسلامي وفنلندا وسبل تعزيزها وتطويرها، خاصة في مجال الوساطة وفض النزاعات.

الأمين العام يستقبل سفيري كييف وسنغافورة لدى الرياض

استقبل معالي السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، ٦ نوفمبر الماضي، سعادة السفير أناطولي بترينكو، سفير أوكرانيا الجديد لدى المملكة العربية السعودية.

واستعرض الجانبان آفاق العلاقات بين منظمة التعاون الإسلامي وأوكرانيا وتبادلا الرأي بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك.

واستقبل السيد حسين إبراهيم طه، ١٥ سبتمبر الماضي، في مقر الأمانة العامة للمنظمة السيد وونغ شو مينغ، سفير جمهورية سنغافورة لدى المملكة العربية السعودية. وتبادل الجانبان خلال اللقاء وجهات النظر حول القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك وناقشا السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الحوار والتعاون في مختلف المجالات.

وجدد الأمين العام للمنظمة التأكيد على الأهمية الخاصة التي توليها منظمة التعاون الإسلامي للجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء في المنظمة، بما في ذلك جمهورية سنغافورة، وأثنى على يقوم به هذا البلد في سبيل تعزيز التعايش السلمي والوئام السلمي بين مجتمعات مختلف الديانات.

«التعاون الإسلامي» تستنكر قرارات كابل حرمان المرأة من حقوقها

أكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في المؤتمر الدولي حول تعليم المرأة الأفغانية أن المرأة ليس لها كامل الحق الخاص بها في التعليم فحسب؛ بل إن هذا الأمر يشكل في حقيقته عنصراً حاسماً لتحقيق التنمية والسلام والاستقرار وتجسيد حقوق الإنسان بأوسع معانيها.

وخلال المؤتمر الدولي، الذي عُقد في بالي بإندونيسيا، ٨ ديسمبر الماضي، دعا الأمين العام في الكلمة التي ألقاها باسمه مبعوثه الخاص إلى أفغانستان، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية، السفير طارق علي بخيت، إلى المزيد من التفاعل البنّاء مع الإدارة القائمة في أفغانستان بحكم الأمر الواقع لدعم تعليم الفتيات.

وشدّد الأمين العام على أن المنظمة تظل، كما كانت دوماً، مستعدة وجاهزة للانخراط بشكل بنّاء مع شركائها في جهد متضافر لمساعدة أفغانستان على تحقيق التعافي وإعادة الإعمار واستعادة مكانتها المفقودة منذ فترة طويلة كدولة تؤدي دورها بنجاح في إطار المجتمع الدولي.

وكان الأمين العام للمنظمة قد انتقد في ٢٥ ديسمبر الماضي، قرار سلطات الأمر الواقع في أفغانستان القاضي بحظر عمل المرأة لدى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، واصفا ذلك بأن حقوق المرأة الأفغانية تلقت ضربة قاسية بصدور قرار وزارة الاقتصاد لسلطات الأمر الواقع في كابل يوم ٢٥ ديسمبر، القاضي بتعليق عمل الموظفات في المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية حتى إشعار آخر.

وأعرب حسين طه، عن بالغ قلقه بشأن قرار الحظر المعلن، حيث يأتي هذا القرار في أعقاب صدور قرار مماثل يحظر التحاق النساء والفتيات الأفغانيات بالمؤسسات الجامعية.

وأشار الأمين العام إلى أن القرار الصادر إنما يعبر عن سياسة مبيتة لدى سلطات الأمر الواقع ترمي من خلالها على ما يبدو إلى المس بحقوق المرأة الأفغانية، موضحاً أن هذا القرار المُحير سوف لن يحرم فقط المرأة الأفغانية من مصدر عيشها وعيش أسرتها، بل والأسوأ من ذلك أنه سيؤثر تأثيرا خطيرا على العمليات الإنسانية وعمليات الإغاثة التي تقوم بها شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لفائدة المجتمعات المحلية الأفغانية الضعيفة.

ووصف الأمين العام للمنظمة حظر عمل المرأة لدى المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بالفعل العقيم ويضر بمصالح الشعب الأفغاني، داعيا بشدة سلطات الأمر الواقع إلى إعادة النظر في هذا القرار من أجل الإدماج الاجتماعي للمرأة والاستمرارية غير المنقطعة لمهام الشبكة الدولية للأمان الإنساني التي تعتبر أفغانستان في أمس الحاجة إليها.

وكان الأمين العام قد أصدر بيانا في ٢١ ديسمبر الماضي وذلك في أعقاب القرار الذي اتخذته إدارة الأمر الواقع في أفغانستان بإغلاق الجامعات أمام الفتيات والنساء لفترة غير محددة، حيث أعلن عن بالغ انشغاله واستنكاره لهذا القرار المثير للقلق.

وقال إن الخطوة التي اتخذتها حكومة الأمر الواقع من خلال وزارة التعليم العالي التابعة لها تثير الفزع الشديد للمنظمة، حيث كان الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى أفغانستان قد حذرا مرارًا وتكرارًا سلطات الأمر الواقع من اتخاذ قرار من هذا القبيل. وكانت آخر رسالة تحذيرية تلك التي نقلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى أفغانستان خلال زيارته لكابل في منتصف نوفمبر ٢٠٢٢.

وأعرب الأمين العام عن اعتقاده بأن تعليق وصول الطالبات إلى جامعات أفغانستان سوف يسهم بشكل كبير في تقويض مصداقية الحكومة القائمة، كما أنه سيحرم الفتيات والنساء الأفغانيات من حقوقهن الأساسية في التعليم والتوظيف والعدالة الاجتماعية.

وشدد الأمين العام على التزام المنظمة بسياسة التواصل مع إدارة الأمر الواقع، إلا أنه أكد أن المنظمة لا يسعها إلا أن تعرب عن شجبها لهذا القرار، داعيةً سلطات كابل إلى التراجع عنه من أجل المحافظة على الاتساق بين وعودها وقراراتها الفعلية.

افتتاح المقر الجديد لبعثة "التعاون الإسلامي" في أفغانستان

تم في ١٣ نوفمبر الماضي في العاصمة الأفغانية، كابل افتتاح المقر الجديد لبعثة منظمة التعاون الإسلامي.

وحضر حفل الافتتاح مولاوي أمير خان متقي، وزير خارجية أفغانستان ورؤساء بعثات الدول الأعضاء في المنظمة، وممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية الأخرى.

وفي كلمته التي ألقاها نيابة عن معالي الأمين العام للمنظمة في حفل الافتتاح، أكد المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة، لأفغانستان السفير طارق علي بخيت التزام المنظمة بدعم أفغانستان، وتقدم بالشكر للسلطات الأفغانية على الدعم والمساعدة، وكذلك على توفير التسهيلات والأمن اللازمين لبعثة المنظمة. كما أشاد بالمساعدة المالية والمادية السخية التي قدمتها المملكة العربية السعودية والتي مكنت من نقل بعثة منظمة التعاون الإسلامي إلى المقر الجديد.

وأكد السفير طارق بخيت مجدداً أن المنظمة ستواصل الوفاء بالولاية الممنوحة لها من مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة.

من جانبه، رحب مدير مكتب المنظمة في كابل الدكتور محمد العياش بالضيوف المشاركين في الحفل وأشاد بتوفير الجهات المختصة للأمن، مشيراً إلى أن مهمة البعثة الأساسية تتمثل في دعم أفغانستان لمواجهة مختلف التحديات.

وفي كلمته أمام الحفل، رحب الوزير متقي بافتتاح المكتب مؤكداً دعم السلطات الأفغانية له وتسهيل جميع الاجراءات المتعلقة بنشاطه في أفغانستان.

وحضر حفل الافتتاح من وفد الامانة العامة الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في المنظمة سعادة السفير يوسف الضبيعي.

وخلال الزيارة كذلك، التقي السفير بخيت، المولوي عبد السلام حنفي نائب رئيس مجلس وزراء السلطة القائمة في أفغانستان. وبحث اللقاء متابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الخارجية الخاصة بافغانستان والجهود التي تبذلها المنظمة لدعم افغانستان في جميع المجالات.

وكان السفير بخيت خلال زيارته والوفد المرافق لأفغانستان، قد عقد اجتماعات في ١٢ الشهر نفسه، مع وزير الخارجية ووزير العدل السيد عبد الحكيم شريعي كل على حدة. وتركزت المناقشات على القضايا السياسية والقانونية والإنسانية والاقتصادية التي تشكل أولوية للمنظمة، وذلك في إطار متابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الخارجية بشأن الحالة في أفغانستان.

وأجرى المبعوث الخاص ١٠ نوفمبر الماضي مباحثات مع ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في أفغانستان، سعادة السيدة روزا أوتونباييفا وذلك في مقر بعثة الأمم المتحدة في كابل. ورافق الممثلة الخاصة في الاجتماع نائبها السيد ماركوس بوتزل.

وخلال اللقاء، قدم السفير بخيت شرحا لجهود المنظمة في أفغانستان وشكر الأمم المتحدة على جهودها في دعم شعب أفغانستان.

وتبادل الجانبان وجهات النظر حول السبل التي يمكن بها للمنظمة والأمم المتحدة أن تواصل التعاون المشترك في التصدي للتحديات الإنسانية والمتطورة التي تواجه أفغانستان.

ورافق المبعوث الخاص في الزيارة، السفير الضبيعي والدكتور العياش ومدير الشؤون الآسيوية في الادارة السياسية السفير أحمد سرير، والدكتور ياسمي أدريانسيا من سكرتارية المبعوث الخاص.

كما التقي السفير بخيت في ٢٨ نوفمبر الماضي في مقر الامانة العامة في جدة سعادة السفير عصمت الله إرجاشيف مبعوث جمهورية اوزبكستان الي أفغانستان والوفد المرافق له. وبحث الطرفان خلال هذا اللقاء جهود المنظمة، وجمهورية أوزباكستان لدعم الشعب الافغاني، وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية بهذا الخصوص. وأكد الجانبان ضرورة التنسيق والتشاور والتعاون للتخفيف من الأزمة الإنسانية والاقتصادية في أفغانستان.

المنظمة تشيد بجهود "الأمن الغذائي" في أفغانستان

مذكرة بين «التعاون الإسلامي» ومركز الملك سلمان لتنفيذ مشروع إنساني

ألقى السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية لمنظمة التعاون الإسلامي والمبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لأفغانستان، رسالة في المؤتمر الافتراضي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي حول حالة تنفيذ برنامج الأمن الغذائي الأفغاني، في ١٤ نوفمبر الماضي. وأشاد المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لأفغانستان بالعمل القيم الذي اضطلعت به المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في متابعة التنفيذ الفعال للبرنامج الذي أسنده لها مجلس وزراء الخارجية الاستثنائي لمنظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في إسلام أباد، يومي ١٨-١٩ شهر ديسمبر ٢٠٢١.

كما أعرب المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لأفغانستان عن تقديره للجهود المشتركة التي تبذلها المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، واللجنة الإسلامية للهلال الدولي، والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، والمكتب الإنساني للمنظمة في العاصمة الأفغانية، كابول، وكذلك المبادرات الثنائية التي اتخذتها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لدعم مساعي أفغانستان لاستعادة السلام والاستقرار وتحقيق التنمية.

وقدم المبعوث الخاص للأمين العام للمنظمة لأفغانستان إيجازا حول الإجراءات والخطوات التي اتخذتها منظمة التعاون الإسلامي تجاه أفغانستان وحالة المساهمات المالية في الصندوق الاستئماني الإنساني لأفغانستان الذي أنشأه مجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي تحت رعاية البنك الإسلامي للتنمية. وجدد دعوة "التعاون الإسلامي" لتقديم مزيد من المساهمات المالية له لتمكينه من تقديم المساعدة الإنسانية اللازمة التي يتوقعها ملايين الأفغان بما في ذلك النساء والأطفال.

في سياق ذلك، وقعت بعثة منظمة التعاون الإسلامي في أفغانستان، مذكرة تفاهم مع مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وذلك لتنفيذ مشروع مساعدات غذائية طارئة للمتضررين من الفيضانات والأسر الأكثر احتياجاً في أفغانستان للعام

وعلى هامش مشاركته في مؤتمر التعليم في أفغاستان، والذي انعقد في جزيرة بالي في اندونيسيا ٨ ديسمبر الماضي، التقى السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، مبعوث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لأفغانستان بمعالي وزيرة الشؤون الخارجية الاندونيسية، السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي .

وفي معرض مباحثاتهما، أطلع مبعوث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لأفغانستان، وزيرة الشؤون الخارجية الاندونيسية، السيدة ريتنو ليستاري بريانساري مارسودي على آخر المستجدات فيما يتعلق بعمل المنظمة في أفغانستان، وأشاد السفير طارق علي بخيت بمبادرة اندونيسيا في عقد مؤتمر التعليم في أفغاستان وذلك في إطار مساعيها المقدرة في دعم الشعب الأفغاني .من جانبها أكدت وزيرة الشؤون الخارجية الاندونيسية التزام اندونيسيا بدعم كافة الجهود التي تضطلع بها منظمة التعاون الإسلامي في افغانستان .

والتقى في ٢٢ سبتمبر الماضي، المبعوث الخاص للأمين العام لمنظمة التعاون الاسلامي لأفغانستان، السفير طارق علي بخيت مع ممثل الخاص للولايات المتحدة الأمريكية إلى أفغانستان، السيد توماس ويست والمبعوث الأمريكي الخاص لشوون المرأة السيدة رينا اميري، وذلك على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبحث الطرفان آخر المستجدات في أفغانستان والسبل الكفيلة لمواجهة التحديات في المجالات الإنسانية والاقتصادية في البلاد.

أفغانستان تتعرض لسلسلة اعتداءات إرهابية

استهدفت مساجد ودبلوماسيين

تعرضت أفغانستان لسلسلة من التفجيرات والاعتداءات الإرهابية، المتوالية على مدى أشهر سبتمبر وأكتوبر وديسمبر الماضية. ونددت المنظمة بتلك الاعتداءات.

وفي هذا السياق، التقي مبعوث الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، الخاص لدى أفغانستان السفير طارق علي بخيت، في زيارة إلى كابل في ١٥ نوفمبر الماضي، المولوي محمد يعقوب مجاهد وزير الدفاع الأفغاني، وذلك بمقر وزارة الدفاع الافغانية.

وبحث اللقاء جهود المنظمة لدعم الشعب الأفغاني، وذلك في إطار متابعة تنفيذ قرارات مجلس وزراء الخارجية بشأن أفغانستان. وأكد وزير الدفاع الأفغاني استتباب الأمن في أفغانستان والتزامها بمكافحة الإرهاب في شتي صوره وأشكاله، وان افغانستان لن تكون ملاذا للإرهاب ولن تسمح باستخدام الأراضي الأفغانية لشن عمليات إرهابية علي بلدان أخرى.

وفي ١٢ ديسمبر الماضي كانت الأمانة العامة للمنظمة قد أدانت بشدة الهجوم الشنيع الذي تعرض له فندق في وسط كابول، ووُجهت فيه أصابع الاتهام في التخطيط له وتنسيقه لمجموعة من الإرهابيين. وكانت الهجوم الإرهابي قد خلّف عددا من الجرحى من بين نزلاء الفندق، بمن فيهم ٥ رعايا صينيين بناء على أفادت به وزارة الخارجية الصينيّة.

وفي السادس من الشهر نفسه، أدانت الأمانة العامة بأشد العبارات التفجير المؤسف الذي استهدف حافلة حكومية كانت تقل موظفين بشركة نفط في مزار شريف، عاصمة إقليم بلخ شمالي أفغانستان. حيث أوردت التقارير أن هذا التفجير المروع، قد أسفر عن مقتل ٧ موظفين في شركة للنفط كانوا على متن الحافلة، وإصابة العديد من المدنيين الأبرياء.

وفي الثاني من الشهر ذاته، أدانت «التعاون الإسلامي» بشدة الهجوم الشنيع على مجمع سفارة باكستان في كابل والذي استهدف سفير جمهورية باكستان الإسلامية في العاصمة الأفغانية، سعادة السيد عبيد الرحمن نظاماني، الذي لم يصب بأذى في حين تم الإعلان عن إصابة أحد موظفي أمن السفارة بجروح خطيرة.

وشجبت الأمانة العامة للمنظمة هذا العمل الإرهابي الشنيع باعتباره عملاً مستهجناً وانتهاكاً صارخاً لحرمة المباني الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين. ودعت سلطات الأمر الواقع في كابل إلى بذل جهودها القصوى إلى تقديم مرتكبي الهجوم للعدالة ولاتخاذ تدابير فعالة لضمان أمن وسلامة البعثات الدبلوماسية وموظفيها.

وتوالت الاعتداءات الإرهابية، حيث تعرض مركز تعليمي ومسجد في كابل لتفجير انتحاري دموي وآخر استهدف مُحيط مجمع وزارة الداخلية في كابل. وحسب التقارير فقد سقط جراء هذا التفجير العديد من القتلى وعشرات الجرحى. كما أعربت الأمانة العامة عن إدانتها الشديدة للتفجير الذي استهدف وزارة الداخلية في كابل. وفي ٣٠ سبتمبر دانت الأمانة العامة بأشد العبارات الهجوم الانتحاري الذي استهدف مركزا تعليميا في منطقة دشت بارشي غرب العاصمة كابل، وراح ضحيته ١٩ قتيلا وعشرات الجرحى.

وفي ٢٥ الشهر نفسه، أدانت المنظمة بأشد العبارات الانفجار القوي الذي استهدف مسجدًا في حي وزير أكبر خان في كابول. وفي ٥ سبتمبر الماضي، أوقع انتحاري تفجيراً كبيراً خارج مبنى سفارة روسيا الاتحادية في العاصمة الأفغانية كابل. وفي مطلع سبتمبر الماضي كذلك دانت الأمانة العامة بشدة الانفجار الدموي الذي هز مسجد جوزارجاه في مدينة هرات غربي أفغانستان. وبحسب التقارير، أسفر الانفجار الوحشي عن مقتل العشرات من المدنيين وخلف العديد من الجرحى.

وزاري الإعلام بـ «التعاون الإسلامي» يحذر من تحديات الوصول للحقيقة

عقدت الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام لمنظمة التعاون الإسلامي أعمالها، في إسطنبول – الجمهورية التركية – ٢٢ أكتوبر الماضي. ونقلت المملكة العربية السعودية رئاسة المؤتمر إلى الجمهورية التركية في بداية الجلسة الافتتاحية، حيث ألقى معالي الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، وزير الإعلام المكلف بالمملكة العربية السعودية كلمة نقل فيها تحيات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي، الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد، وتمنياتهما للدورة بالتوفيق والسداد.

ولفت معالي الوزير إلى التحديات التي يشهدها العالم وما يستوجبه ذلك من تنسيق الجهود بين دول المنظمة لمواجهتها، داعيا لوضع خريطة طريق بآليات واضحة تنبني على الثقة للنهوض بالعمل الإسلامي المشترك.

بدوره، سلط معالي البروفيسور فخر الدين آلتون، مدير الاتصالات برئاسة الجمهورية التركية، رئيس الاجتماع، الضوء على التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء، وقال إن ثمة مسؤولية كبيرة ملقاة على عاتق المؤتمر، خاصة وأن التضليل الإعلامي آخذ في ازدياد وتتولد عنه مشاكل كبيرة، في ظل صعوبة الوصول للحقيقة في جميع أنحاء العالم.

وخاطب معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه الجلسة الافتتاحية وقال إن الدورة التي تحمل عنوان: (مناهضة التضليل الإعلامي وظاهرة الإسلاموفوبيا في عصر ما بعد الحقيقة) بحث التحديات التي تواجه قطاع الإعلام وبنيته التحتية في الدول الأعضاء بالمنظمة، كما استعرضت الخطاب الإعلامي الموجّه إلى الآخر عن طريق وسائل الإعلام التقليدية وعبر قنوات الإعلام الحديث وشبكات التواصل الاجتماعي مشيرا إلى أن الأخيرة أتاحت التواصل الإعلامي للجميع.

وأشار معالي الأمين العام إلى أن الدورة بحثت جملة من القضايا أبرزها المسألة الفلسطينية والقدس الشريف، وإبراز الاعتداءات التي يتعرض لها المسجد الأقصى المبارك، بالإضافة إلى أهمية تسليط الضوء على الدول الأعضاء في القارة الإفريقية، فضلا عن مشروع إطلاق جائزة المنظمة الدولية لمكافئة وسائل الإعلام والإعلاميين في مجال تعزيز الحوار والتسامح والوئام بين الثقافات.

وأضاف الأمين العام إن ما يستدعي النظر هو استمرار تنامي ظاهرة الإرهاب وخطاب التطرف اللذين وجدا طريقهما إلى بعض المجتمعات في الدول الأعضاء، وما لذلك من تأثير على فئة الشباب تحت شعارات توظف الدين الإسلام الحنيف رغم ابتعادها عنه كل البعد.

وأشار الأمين العام إلى أنه ينبغي على المؤسسات الإعلامية ووسائل الإعلام، التي تتبع المنظمة، وتلك التي تتبع الدول الأعضاء، مواجهة التحديات عبر خطاب واعٍ ومقنع؛ وأن تقوم بنشر أخبار المشاريع التنموية والاقتصادية والسياحية والثقافية الطموحة التي تبعث الأمل والانطلاق في النفوس بعيدا عن تلك التي تُحبط الجماهير وتدفع بهم إلى اليأس والقنوط والتفريط في خدمة الأوطان.

من جهة ثانية، ثمن الأمين العام عالياً جهود القائمين على هذه الدورة مؤكدا أن التضليل الإعلامي وظاهرة الإسلاموفوبيا من أخطر الممارسات في تزييف الحقائق وتغليط الرأي العام المحلي والعالمي، مؤكدا أنهما يستهدفان تشويه الحقيقة والخبر وسماحة الدين الإسلامي ونبل قيمه، داعيا لمحاربتهما بلا هوادة عن طريق الإعلام وعبر مقاربات وآليات سيتم بحثها خلال هذه الدورة.

يذكر أن معالي الأمين العام كان قد توجه بالشكر الجزيل للقيادة التركية، على استضافتها أعمال الدورة، معربا كذلك عن شكره للمملكة العربية السعودية لما بذلته من جهود خلال ترؤسها للدورة السابقة لوزراء الإعلام.

الأمين العام يجري مباحثات مع وزراء الإعلام

أجرى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، لقاءات ثنائية على هامش مؤتمر وزراء الإعلام. والتقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه مع معالي البروفيسور فخر الدين آلتون، مدير الاتصالات برئاسة الجمهورية التركية، حيث أعرب معالي الأمين العام، عن شكره وامتنانه للجمهورية التركية، وقيادتها المتمثلة في فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، والشعب التركي على حسن استضافة المؤتمر، وتنظيمه وكرم الضيافة والوفادة.

وبحث الجانبان جملة من القضايا الإعلامية، حيث أكد الأمين العام في اللقاء أهمية التصدي لظاهرة الإسلاموفوبيا، فضلا عن الوقوف أمام التضليل الإعلامي، مشددا كذلك على أهمية الوصول إلى إجراءات عملية تحد من هذه الظاهرة من خلال استراتيجية موحدة داخل منظمة التعاون الإسلامي.

من جانبه، أكد البروفيسور فخر الدين استعداد بلاده، التي ترأس مؤتمر وزراء الإعلام للمنظمة، لحشد جهود الدول الأعضاء من أجل محاربة هذه الظاهرة والقضاء عليها بطرق عملية وفعالة.

والتقى الأمين العام بمعالي الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، وزير الإعلام المكلف بالمملكة العربية السعودية، حيث جدد السيد حسين إبراهيم طه، شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية على مواصلة دعمها ومؤازرتها للمنظمة وبرامجها ومشاريعها المختلفة. وبحث اللقاء أوجه التعاون المشترك بين الجانبين، والقضايا الإعلامية المختلفة، والسبل التي يمكن من خلالها تطوير العمل الثنائي في مختلف القضايا الإعلامية.

ونوه معالي الوزير القصبي في اللقاء بالجهود التي يقوم بها معالي الأمين العام، مؤكدا استعداد المملكة العربية السعودية التي ترأست الدورة الحادية عشرة لمؤتمر وزراء الإعلام، الاستمرار في دعم الملفات الإعلامية في المنظمة والمضي بها إلى الأمام.

من جهة ثانية، التقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، بمعالي السيد حكمت هاجير، مساعد الرئيس، ورئيس إدارة السياسة الخارجية في الرئاسة بجمهورية أذربيجان. حيث هنأ معالي السيد حسين إبراهيم طه، جمهورية أذربيجان على نجاح سعيها في استضافة الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر وزراء الإعلام القادم. وبحث الجانبان أهم القضايا الإعلامية التي يمكن البناء عليها في السنوات المقبلة.

وأعرب معالي الأمين العام عن ثقته في قدرة جمهورية أذربيجان على تعزيز العمل الإعلامي، فيما أكد معالي السيد هاجير استعداد أذربيجان لتقديم ما يلزم لدعم القضايا الإعلامية المختلفة، معربا في الوقت نفسه عن شكره وامتنانه لمعالي الأمين العام على دعمه وتعاونه مع بلاده، فضلا عن جهده في دعم العمل الإسلامي المشترك.

كما أجرى معالي الأمين العام مباحثات مع معالي وزير الإعلام والسياحة في الصومال، السيد داوود أويس جامع. وبحث اللقاء أهمية التعاون بين المنظمة والصومال، حيث أكد معالي الأمين العام دور الصومال في المنظمة باعتباره عضوا مؤسسا، وأكد أيضا سعي المنظمة وحرصها على تقديم المزيد للصومال والوقوف إلى جانبه من أجل المساهمة في ترسيخ المزيد من الاستقرار والازدهار في هذا البلد. وأعرب معالي الوزير عن ثقته وشكره لمعالي الأمين العام على دوره في دعم بلاده، مؤكدا تطلعه للمزيد من التعاون والتنسيق في الفترة المقبلة.

وكان اللقاء قد بحث جملة من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وسبل تطوير التعاون الثنائي بين المنظمة والصومال.

المنظمة تؤكد ضرورة مواجهة التحديات الإعلامية بخطاب مدروس

انعقد اجتماع كبار المسؤولين التحضيري، للدورة 12 للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام، بمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول، بالجمهورية التركية، والتي تحمل عنوان: "دورة: مناهضة التضليل الإعلامي وظاهرة الإسلاموفوبيا في عصر ما بعد الحقيقة"، ، 21 أكتوبر الماضي.

وفي مستهل الاجتماع سلم سعادة الدكتور خالد الغامدي، وكيل وزارة الإعلام بالمملكة العربية السعودية، للعلاقات الإعلامية الدولية، رئاسة الاجتماع لسعادة الدكتور أوز جونار، مدير عام الدبلوماسية العامة، في دائرة الاتصالات بالجمهورية التركية.

وألقى السفير يوسف بن محمد الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، كلمة أمام الجلسة الافتتاحية للاجتماع، وقال إن مشروع القرار المقدَّم لهذه الدورة يحمل في طياته العديد من الرسائل الإعلامية الهادفة في مختلف محاوره، لافتا في كلمة الاجتماع، إلى أنه سيكون قراراً إعلامياً شاملاً، على غير ما جرت عليه العادة في الدورات السابقة حيث كانت القرارات تقدم منفردة.

وتضمن القرار محاور وقضايا متنوعة وحيوية بالنسبة للدول الأعضاء والأمانة العامة للمنظمة ومؤسساتها الإعلامية، بحيث تتنوع هذه القضايا بين دور الإعلام في مساندة قضية فلسطين والقدس الشريف، والبرنامج الإعلامي الذي يخصّ القارة الإفريقية لإبراز مكانتها، ودعم مشروع إطلاق قناة المنظمة الفضائية؛ ودعم مؤسسات العمل الإسلامي المشترك في مجال الإعلام؛ ومشروع إطلاق جائزة المنظمة الدولية لمكافأة وسائل الإعلام والإعلاميين في مجال تعزيز الحوار والتسامح والوئام بين الثقافات؛ وغيرها من القرارات.

وأوضح السفير الضبيعي بأن المؤتمر انعقد والأمة الإسلامية تواجه تحديات جساماً تستهدف هويتها ومجتمعاتها وتعترض مسيرة نهضتها وتنميتها، في ظل ثورة إعلامية رقمية متسارعة وغير مسبوقة.

ولفت الأمين العام المساعد إلى أن ذلك يستدعي من الإعلام أن يكون على قدر عِظَم المسؤولية لعرض رسالة العالم الإسلامي بخطاب متوازن ومدروس وبأسلوب يفهمه الآخر ويلمس من خلاله سماحة الإسلام ونبل قيمه وسموّ أخلاق معتنقيه.

وتوجه السفير الضبيعي بالشكر لكل من الجمهورية التركية قيادة وحكومة وشعباً، على استضافتها أعمال مؤتمر وزراء الإعلام، كما تقدم بالشكر للمملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، رئيس القمة الإسلامية، وصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد للدعم المتواصل لجميع نشاطات المنظمة التعاون الإسلامي.

إلى ذلك، شدد إعلان اسطنبول لوزراء الإعلام على الدور الحاسم لوسائل الإعلام في الدول الإسلامية في فضح وتعرية العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين، داعيا إلى تسليط الضوء على القضية المشروعة للشعب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

ورحب الإعلان بالقرار الصادر رقم 76 / 254 بشأن "اليوم الدولي لمكافحة الإسلاموفوبيا" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 15 مارس 2022، كما رحب بالقرار الصادر رقم 76 / 227 بشأن "مكافحة التضليل الإعلامي من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 24 ديسمبر 2021.

وأكد الإعلان ضرورة مكافحة الإسلاموفوبيا وكراهية الإسلام بجميع مظاهرها من خلال تجلية الصورة الحقيقية لدين الإسلام السمحة على نحو فعال، والاستفادة من المنصات الجديدة والناشئة والوسائل التقنية الحديثة.

وشدد إعلان إسطنبول على أهمية التعاون بين الدول الأعضاء في تطوير الآليات اللازمة لمناهضة التضليل الإعلامي ومواجهة التحديات الأخرى ذات الصلة في عصر ما بعد الحقيقة، وبلورة خطط استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل في المعركة الشاملة ضد التضليل الإعلامي.

كما سلمت الدول الأعضاء بأهمية التركيز في المدى القصير على قضايا محددة وسيناريوهات محتملة، وعمليات للتواصل متعددة الأبعاد للأزمات وإدارتها، وآليات التحقق من دقة المعلومات على المدى المتوسط ، والمحتوى الإخباري، والتثقيف الإعلامي، ومحو الأمية الإعلامية الرقمية على المدى الطويل.

وشدد على أهمية التضامن والمساعدة الدوليين لدعم، وعلى وجه الخصوص، اللاجئين والنازحين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وأشادت الدول الأعضاء في المنظمة بجهود "التعاون الإسلامي" من أجل النهوض برسالة الإسلام وشجعت على الحوار بين الثقافة الإسلامية وثقافات العالم الأخرى، مشيدة كذلك بالجهود والمبادرات المستمرة للأمين العام للمنظمة واتصالاته داخل العالم الإسلامي وخارجه، مما يسهم في منح الصوت الإسلامي مكانة بارزة في المحافل الدولية، وطالبت الدول ببذل مساعيه الحميدة والاستفادة الكاملة من قدرات المنظمة وأجهزتها لتنسيق تنفيذ القرارات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر بشأن مكافحة التضليل الإعلامي والإسلاموفوبيا في عصر ما بعد الحقيقة.

ودعا الإعلان إلى تجديد الالتزام بالأهداف النبيلة لـ "التعاون الإسلامي" ودعم جميع مبادراتها وأنشطتها، ولا سيما في مجالات الاتصال والإعلام، بغية تشجيع الوحدة والتضامن والتعاون في العالم الإسلامي.

كما دعا وسائل الإعلام في الدول الأعضاء إلى إذكاء الوعي العالمي بأعمال التدمير والتدنيس المتعمد للتراث الثقافي والديني الإسلامي في الدول غير المسلمة، ولا سيما في المناطق التي تعرضت فيها مجتمعات الشعوب الأصلية المسلمة للتطهير العرقي.

ورحب إعلان اسطنبول بالتقدم المحرز في تفعيل منتدى الإعلام في المنظمة ودعا الهيئات والمؤسسات الإعلامية في الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى هذا المنتدى.

وأعرب الإعلان عن التقدير للجمهورية التركية حكومةً وشعباً على كرم الضيافة خلال الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام.

وبحث الاجتماع قضايا مهمة في الشأن الإعلامي، وبعد الاطلاع على تقرير الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي المقدم لهذه الدورة الذي استعرض فيه ما تم إنجازه في قطاع الإعلام من برامج ومشاريع، وما تم بذله من جهود لتطوير العمل الإعلامي منذ الدورة الحادية عشرة؛ وبعد الاطلاع على تقرير رئيس اجتماع كبار المسؤولين التحضيري لهذه الدورة، أجرى أصحاب المعالي وزراء الإعلام والاتصال ورؤساء الوفود مناقشات مستفيضة حول القضايا المدرجة على مشروع جدول الأعمال.

سندي يستعرض الدور الإعلامي لـ "التعاون الإسلامي" في منابر دولية

شاركت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في المؤتمر الدولي "الإعلام والتواصل الإنمائي.. الأدوار في خدمة التنمية"، الذي نظمته جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس بالشراكة مع الأكاديمية الدولية لتنمية الإعلام والاتصال، وذلك خلال يومي 4 و5 نوفمبر 2022 في مدينة إفران بالمملكة المغربية.

ومثل الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في هذا الحدث مدير إدارة الإعلام في المنظمة، السيد وجدي علي سندي الذي قدم ورقة عمل بعنوان "دور مراكز إعلام المنظمات الدولية في خدمة العمل الإنساني التنموي.. منظمة التعاون الإسلامي أنموذجا". وسلط مدير إدارة الإعلام الضوء على الدور الذي تضطلع به منظمة التعاون الإسلامي باعتبارها "الصوت الجامع للعالم الإسلامي"، وثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة، تجاه إيصال قضايا وطموحات الشعوب الإسلامية والحدث إلى جميع أنحاء العالم، من خلال وسائل الإعلام المختلفة التقليدية والمعاصرة.

وفيما يتعلق بدور مراكز الإعلام في المنظمات الدولية في خدمة العمل الإنساني التنموي، أشار السيد وجدي سندي إلى أن إدارات الإعلام في المنظمات الدولية تلعب دورا بارزا في الإنذار مبكرا عن الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات ومتضرري الحروب وغيرها، الأمر الذي يتيح سرعة الاستجابة من قبل المنظمات الإنسانية والإغاثية. وأكد أن العمل الإنساني التنموي يرتبط بشكل وثيق مع الإشهار الإعلامي فشراكة الجانبين مهمة في إبراز معاناة الفئات الضعيفة والهشة التي تعاني ظروفا صعبة يتوجب التعريف بها، وحشد الطاقات والموارد من أجل مساعدتها.

وتطرق مدير إدارة الإعلام إلى الاستراتيجية الإعلامية لمنظمة التعاون الإسلامي للفترة 2016 ـ 2025، مشيرا إلى أنها تشكل بوصلة تحدد الأهداف التي "نعمل من خلالها لتحقيق غايات العمل الإعلامي على مستوى الدول الأعضاء في المنظمة"، إضافة إلى التعريف بقضايا الأمة الإسلامية في شتى المجالات، وتشجيع الاستثمار في الكوادر البشرية العاملة في قطاع الإعلام.

وكانت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) قد شاركت كذلك في أعمال المؤتمر الدولي وقد ناقش المؤتمر أهمية دور الإعلام في تحقيق التنمية، والتحديات التي تواجه الإعلام التنموي في دول العالم الإسلامي، وما يحتاجه هذا النوع من الإعلام لأداء الدور المنوط به. كما شهد عروضا لاستراتيجيات وتجارب عدد من الدول والمنظمات الدولية في التواصل، للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

من جهة ثانية، أكد مدير إدارة الإعلام، السيد وجدي علي سندي أهمية إقامة شراكات استراتيجية في المجال الإعلامي مع عدد من المؤسسات الإعلامية الرائدة في روسيا الاتحادية. وأضاف أن المنظمة تحث على تعزيز التعاون والتضامن في الجانب الإعلامي، و"نعمل على توفير تغطيات إعلامية متكاملة لشتى زيارات معالي الأمين العام والمباحثات الثنائية الدورية التي تقيمها المنظمة مع المسؤولين في روسيا الاتحادية، بالإضافة إلى تسليط الضوء في وسائل الإعلام التقليدية والحديثة على مخرجات تلك المشاورات، وذلك لتنوير الرأي العام المحلي الروسي والإسلامي والعالمي بما يتم بحثه من قضايا وما يتم تنظيمه من برامج بين المنظمة وروسيا الاتحادية".

جاء ذلك في مداخلة مدير إدارة الإعلام في المؤتمر الدولي "روسيا والعالم الإسلامي: خطوات عملية في التعاون الإعلامي"، الذي نظمته مجموعة الرؤية الاستراتيجية حول روسيا والعالم الإسلامي، والمجموعة الإعلامية لروسيا سيغودنيا ووكالة الأنباء الدولية سبوتنيك، واتحاد وكالات أنباء دول منظمة التعاون الإسلامي (يونا) في العاصمة موسكو يومي 15 و16 ديسمبر 2022.

وقدم مدير إدارة الإعلام في المنظمة شكره لدولة رئيس جمهورية تترستان فخامة الرئيس رستم مينّيخانوف، رئيس مجموعة الرؤية الاستراتيجية حول روسيا والعالم الإسلامي، والمندوب الدائم لروسيا الاتحادية لدى المنظمة، السفير رمضان عبداللطيبوف، على جهوده التي ساهمت في تجسيد هذا المؤتمر.

حسين طه يتباحث مع الأمم المتحدة في قضايا الإرهاب

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في 15 ديسمبر الماضي، بمقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، سعادة السيد فلاديمير فورونكوف، والوفق المرافق له.

وبحث الجانبان أوجه التعاون بين المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وآفاق تعزيزه في إطار مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين خلال العام 2018. وتبادلا أيضا وجهات النظر حول التحديات الأمنية التي تواجه العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، وقضايا تمويل الإرهاب والأمن السبرياني، كما شددا الجانبان على الحاجة إلى ضرورة تعزيز التعاون الدولي في هذا الشأن.

وميدانيا، رصدت مجلة المنظمة ست عمليات إرهابية في ست دول أعضاء بالمنظمة خلال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر الماضي، حيث دانت الأمانة العامة في ديسمبر الماضي، وبأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي استهدف عناصر من قوات الأمن العراقية شمال جمهورية العراق وأودى بحياة عدد من عناصر الأمن وجرح آخرين. وأعرب الأمين العام للمنظمة، معالي السيد حسين إبراهيم طه، عن تعازيه لذوي الضحايا ولحكومة وشعب العراق، متمنيا الشفاء العاجل للمصابين. وجددت الأمانة العامة التأكيد على دعم منظمة التعاون الإسلامي لأمن العراق واستقراره وموقفها المبدئي ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وضرورة مضاعفة الجهود للقضاء عليه.

وفي نوفمبر، دانت الأمانة العامة للمنظمة بشدة الهجوم الإرهابي على فندق فيلا روز في العاصمة الصومالية مقديشو.

وجددت التأكيد على إدانة منظمة التعاون الإسلامي للإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره، ودعمها لجهود الحكومة الصومالية في التصدي له ومكافحته.

وفي الشهر نفسه، أدانت "التعاون الإسلامي" واستنكرت بشدة التفجير الإرهابي الذي حدث بمدينة إسطنبول بالجمهورية التركية، والذي أسفر عن سقوط العديد من الضحايا والمصابين. وعلى إثر هذه العملية الدنيئة، توجه الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، بصادق التعازي لأسر الضحايا ولحكومة الجمهورية التركية وشعبها، متمنيا الشفاء العاجل للمصابين. وعبر الأمين العام عن تضامن المنظمة مع الجمهورية التركية، مؤكدا الموقف الثابت لمنظمة التعاون الإسلامي ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

وأعربت الأمانة العامة لـ "التعاون الإسلامي" عن إدانتها الشديدة للهجوم الإرهابي الذي استهدف وحدة من ثكنة ناتيابواني العسكرية ومجموعة من المتطوعين للدفاع عن الوطن بالقرب من بلدة كيكيديني في بوركينا فاسو، في أكتوبر الماضي، والذي قُتل خلاله ثلاثة عشر جنديًا واثنان من المتطوعين للدفاع عن الوطن وجُرح أربعة أشخاص.

وفي الشهر نفسه دانت الأمانة العامة للمنظمة بشدة الهجوم الإرهابي الذي استهدف مقر وزارة التعليم في العاصمة الصومالية.

وأعرب معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، عن تنديده الشديد بهذه العملية النكراء، معربا عن تعازيه وتضامنه مع أسر الضحايا وحكومة الصومال وشعبه، ومتمنيا عاجل الشفاء للمصابين.

وجدّد الأمين العام موقف المنظمة المبدئي ضد الإرهاب بجميع أشكاله وتجلياته.

وأدانت الأمانة العامة في سبتمبر الماضي، وبأشد العبارات الهجوم الوحشي الذي شنته مجموعة مسلحة على مسجد في ولاية زامفارا شمال غربي نيجيريا، مما أسفر عن مقتل 15 شخصًا على الأقل.

المنظمة تحث ميليشيا الحوثي على الانخراط في العملية السلمية

حثت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ميليشيات الحوثي على الانخراط في العملية السياسية، فيما حملتها مسؤولية عرقلة الحل السياسي في اليمن، عبر عدم التزامها ببنود الهدنة وخلق مبررات لعدم تمديدها، الأمر الذي يؤكد إيمانها بالحل العسكري بدلا من الحل السياسي.

وأكدت الأمانة العامة أن رفض ميليشيات الحوثي لمقترح المبعوث الأممي لتمديد وتوسيع الهدنة، يحملها المسؤولية الكاملة إزاء الآثار الاقتصادية والإنسانية المترتبة على عودة العميات العسكرية ومحاولة نشر الإرهاب والفوضى في المنطقة لتحقيق أهدافها وغاياتها غير المشروعة.

ودعت الأمانة العامة ميليشيات الحوثي إلى الالتزام بتمديد وتوسيع الهدنة وتنفيذ كافة شروطها، كما دعت المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته بموجب القانون الدولي والمواثيق الدولية.

من جهة أخرى، أعربت الأمانة العامة للمنظمة عن إدانتها الشديدة للهجوم الذي أقدمت عليه ميليشيا الحوثي، في 11 نوفمبر الماضي، بطائرات مسيرة في محاولة لاستهداف ميناء قنا في محافظة شبوة اليمنية. واستنكرت الأمانة العامة استهداف المنشآت المدنية والحيوية في الجمهورية اليمنية وحذرت من تداعياتها وطالبت بوقفها. وأكدت مجددا موقف "التعاون الإسلامي" الداعم لأمن الجمهورية اليمنية واستقرارها ورفع المعاناة عن شعبها.

منظمة التعاون الإسلامي تدعم الجهود الدولية والخليجية وتؤكد وقوفها الدائم مع اليمن

كما جددت التأكيد على دعمها للمساعي الأممية والدولية لتمديد الهدنة في اليمن والتوصل الى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية وفقا للمرجعيات الثلاث، بما يحقق تطلعات الشعب اليمني في الأمن والسلام والاستقرار.

وكانت الأمانة العامة لـ "التعاون الإسلامي"، قد أدانت وبأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي شنته ميليشيا الحوثي الإرهابية في أكتوبر الماضي على ميناء الضبة النفطي في محافظة حضرموت.

وأكد معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، أن هذا الاعتداء الارهابي يمثل تهديدا لإمدادات الطاقة على المستوى الإقليمي والدولي، ويعد خرقا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، ويعد انتهاكا للقوانين والاعراف الدولية وتهديدا لممرات الطاقة العالمية وتهديدا للبيئة البحرية.

وجددت الأمانة العامة دعمها لجهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص وكذلك جهود مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة العربية السعودية، فإنها تؤكد وقوفها الدائم مع اليمن من أجل رفع المعاناة عن شعبه وتحقيق آماله وتطلعاته في السلام والأمن والاستقرار والتنمية. ودعت كذلك جماعة الحوثي إلى ضرورة تجاوبها مع المساعي الدولية والإقليمية لتجديد الهدنة، والتعاون مع كافة الجهود للتوصل إلى حل سياسي وشامل للأزمة اليمنية.

نيجيريا تشهد الفيضانات الأسوأ في تاريخها

وكوارث بشرية في إندونيسيا وفلسطين

عصفت العديد من الكوارث الطبيعية والأزمات والكوارث البشرية في مناطق مختلفة من أنحاء العالم الإسلامي، وأسفرت عن ضحايا بشرية وعينية. وفي هذا التقرير تم رصد أبرز تلك الكوارث.

ففي نيجيريا، وفي أكتوبر الماضي، وعلى إثر الفيضانات المدمرة التي أسفرت عن وفاة مئات الأفراد، ونزوح عدد آخر وإحداث دمار في العديد من ولايات نيجيريا، أعربت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي عن صادق تضامنها مع حكومة وشعب جمهورية نيجيريا الاتحادية. كما تقدمت بتعازيها الصادقة لأسر الضحايا وعن مواساتها للنازحين وغيرهم من ضحايا الفيضانات الأسوأ التي شهدتها نيجيريا في العقد الأخير. وأشادت بالتدابير الإغاثية والوقائية العاجلة التي اتخذتها الحكومة النيجيرية لمواجهة العواقب السلبية للفيضانات. وأكدت الأمانة العامة بأنها سوف تسعى جاهدة لحشد المزيد من الدعم لمساعدة نيجيريا في جهودها للتعافي من آثار تلك الفيضانات.

وفي الكاميرون، والشهر نفسه، أعربت الأمانة العامة عن تضامنها مع جمهورية الكاميرون إثر الفيضانات التي عمت شمال البلاد، وتسببت في سقوط العديد من الضحايا.

ونوهت الأمانة العامة بالإجراءات الطارئة التي اتخذتها السلطات الكاميرونية لمساعدة الضحايا والحد من الأضرار الناجمة عن هذه الفيضانات، داعية مؤسساتها المالية ودولها الأعضاء وشركائها الدوليين إلى دعم جهود الكاميرون الهادفة للتخفيف من معاناة السكان ضحايا هذه الكارثة وإعادة إعمار المناطق والمنازل التي دمرت. كما أعربت المنظمة عن مواصلة حشد طاقاتها وبذل قصارى جهدها لمساعدة الكاميرون في إغاثة ضحايا الفيضانات.

وفي الكاميرون كذلك، وفي نوفمبر الماضي، كان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، قد أعرب عن صادق مواساته وتعازيه لجمهورية الكاميرون حكومة وشعبا، وذلك على إثر حادث الانهيار الأرضي الذي أسفر عن سقوط العديد من القتلى الذين كانوا يحضرون جنازة في منطقة تقع وسط الكاميرون يوم 27 نوفمبر 2022. وأعرب الأمين العام كذلك للمنظمة عن تضامنه مع الأسر المكلومة داعيا الله أن يلهمهم الصبر والسلوان القوة لتجاوز مُصابهم في فقدان أحبائهم.

في سياق ذلك، أعرب الأمين العام عن أصدق التعازي والمواساة إلى ماليزيا وشعبها، في ضحايا الانهيار الأرضي الذي أصاب مخيما في "باتانج كالي" في ولاية سيلانجو شمال العاصمة كولالمبور، في 16 ديسمبر الماضي، وأدى إلى سقوط قتلى وجرحى ومفقودين.

وعبر الأمين العام عن تعاطفه مع أهالي الضحايا سائلا المولى عزّ وجل أن يتغمدهم برحمته الواسعة وأن يسكنهم فسيح جناته ويلهم ذويهم الصبر والسلوان، وأن يرد المفقودين إلى أهاليهم ويمن على المصابين بالشفاء العاجل.

وفي إندونيسيا، تقدم الأمين العام لـ "التعاون الإسلامي"، بأصدق تعازيه ومواساته إلى جمهورية إندونيسيا قيادة وشعبا، وذلك في ضحايا الزلزال المدمر الذي أصاب جزيرة جاوة الإندونيسية في نوفمبر الماضي، والذي أدى إلى سقوط قتلى وجرحى وتدمير العديد من المنازل والمنشئات.

وفي إندونيسيا كذلك، أعربت الأمانة في أكتوبر الماضي، عن بالغ الحزن والأسى لمقتل العديد ونقل جرحى بالمئات إلى المستشفى، بعد أحداث تدافع مؤسفة في أعقاب مباراة كرة قدم محلية في محافظة جاوة الشرقية في البلاد. وتقدم السيد حسين إبراهيم طه، بخالص وأحر التعازي لفخامة الرئيس الإندونيسي، السيد جوكو ويدودو والشعب الإندونيسي، كما عبر عن مواساته لأسر الضحايا.

"ظاهرة التغير المناخي" تخلق قلقا مَرَضيا بين البشر

برلين ساندرا ارينس (د ب ا): تغير المناخ يؤثر على الجميع، ولكن لا يمكن القول إنه الخطر الوحيد الكبير. الكثيرون يشعرون بالتهديد بسبب جائحة كورونا أو الحرب. البعض يكبحون قلقهم، ويعيشون حياتهم بصورة طبيعية، في حين هناك آخرون يشعرون بالخوف والغضب والاضطراب.

"القلق بسبب المناخ أو "بسبب كوفيد – 19" أو "القلق بسبب الحرب"، تبدو جميعها اضطرابات من الأفضل التغلب عليها، مثل الرهاب من العناكيب أو الخوف من المصاعد. فهل هي كذلك؟

تقول كاثرين ماشا، الطبيبة النفسية والمعالجة النفسية بجامعة ماينز بألمانيا" تغير المناخ، على سبيل المثال، يمثل أزمة حقيقية، لذلك يعد القلق بشأنه أمرا مبررا". على الرغم من أن " القلق من الأزمة " لا يعد تشخيصا مستقلا. وتقول ماشا " التصريح بأن شخصا ما لديه – قلق من الأزمة – بصورة منفردة يمكن التعامل معه بالعلاجات ينطوي على خطر التقليل من شأن الأزمة".

ويتفق ساندرا روت، كبير الأطباء بإدارة الطب النفسي والمعالجة النفسية و الطب النفسي الجسدي في مستشفى فيفانتس نيكولن في برلين، على أنه لا يوجد سبب لاعتبار أنماط القلق من الأزمات بصورة عامة أعراضا مرضية. ولكنها إذا أدت ليأس أعمق، وعدم قدرة على العمل والانعزال الاجتماعي، فإنه يمكن بالفعل تطور الأمر ليصل إلى الاصابة باضطراب القلق السريري.

ويشار إلى أن هناك الكثير من مسببات المحتملة للاضطرابات المتعلقة بالقلق. وتقول الطبيبة النفسية اميلي شومبورج، وهي مؤلفة كتاب بشأن كيفية تأثير أزمة المناخ على النفس، إذا كان التغير المناخي هو سبب القلق، فإنه غالبا ما يكون من الصعب تقديم مساعدة خارجية.

وأوضحت "الكثير من الأشخاص يحملون المسؤولية بصورة مباشرة على عاتقهم، وربما ينزلقون إلى عمل غير صحي لا يعود بالنفع عليهم، ويمكن أن يؤدي إلى الارهاق العام".

ومع ذلك، هم لا يشعرون دائما بالضغط النفسي. ويقول روت "القلق من المناخ بصورة خاصة يعد مميزا: فهو مقبول اجتماعيا ويحظى بالاحترام". وأضاف" هذا يجعله مميزا عن بقية أنواع القلق الأخرى التي في كثير من الأحيان تعد مصدرا للعار ويتم العمل على إخفائها".

وتقول ماشا، التي تنشط في جماعة "علماء نفس من أجل المستقبل" المعنية بالمناخ ومقرها ألمانيا، إن أي شخص يشعر بأن مستوى قلقه من الأزمة يؤثر بصورة سلبية عليه، يتعين أن يستقطع وقتا من أجل الاعتناء بنفسه. ويجب أن يترك المرء وقتا لأمور أخرى أيضا، وكذلم لأسرته وأصدقائه. كما أوصت ماشا بتجربة أساليب استرخاء.

وتقول "من خلال إحداث توازن، يمكن أن تجذب طاقة جديدة من الفعاليات الاجتماعية. هذا أفضل علاج للقلق من الأزمة".

ولكن إذا كان القلق مازال يغمرك، يتعين أن تفكر في الحصول على مساعدة من شخص محترف. ويقول روت إنه في حال تم تشخيصك بالإصابة باضطراب القلق، فإن العلاج النفسي يعد خيارا علاجيا يمكن أن يساعد في تهدئة الأفكار التشاؤمية".

وأوضح "بعض الأشخاص لديهم آليات دفاع قوية تمكنهم من كبت أو عدم تصور شعور القلق".

وبصورة عامة تعد آليات الدفاع القوية غير بناءة فيما يتعلق بالتغير المناخي، وعلى الرغم من ذلك تقول ماشا "القلق من المناخ بصورة خاصة يريد أن يخبرنا أمرا ما. إنه نداء صحوة. حيث أن كبته سوف يكون مضللا".

وأوضحت شومبورج أن أفضل وسيلة للتعامل مع القلق من الأزمة هو مشاركته مع الآخرين، واستمداد القوة من الجماعة.

وتقدم ماشا نصيحة مماثلة. وهي أنه إذا أردت أن الاهتمام بقلقك بجدية، وأن لا تدعه يخرج عن السيطرة، يمكن أن تنخرط وتدعم الجماعات النشطة أو تتبادل الآراء مع أشخاص لديهم نفس التفكير. وأضافت "سوف تستعيد السيطرة على مشاعرك، وعجزك سوف يتلاشى، وبالإضافة لذلك سوف تقوم بأمور جيدة".

"التعاون الإسلامي" ومفوضية اللاجئين" توقعان خطة عمل مشتركة

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، 13 نوفمبر الماضي في مكتبه بمقر الأمانة العامة، سعادة السفير محمد عبدي أيفي، ممثل المفوض السامي لشؤون اللاجئين في منطقة القرن الإفريقي، والسيد خالد خليفة، ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

وتم خلال اللقاء التأكيد على أهمية العلاقات الثنائية بين منظمة التعاون الإسلامي والمفوضية السامية، وتبادل الجانبان وجهات النظر حول أوضاع اللاجئين والنازحين في العالم الإسلامي لاسيما في منطقة القرن الإفريقي التي تعيش أوضاعا إنسانية كارثية جراء موجات الجفاف التي أصابت المنطقة، خاصة الصومال الذي يعاني ظروفا إنسانية متدهورة ووضعا أمنيا يهدد استقراره.

وأكد معالي الأمين العام للمنظمة أهمية التحرك بسرعة كبيرة لتفادي انتشار المجاعة على نطاق واسع في الصومال والمنطقة والتي تهدد حياة ملايين النازحين واللاجئين لاسيما من الأطفال والنساء والشيوخ، مشيرا إلى أن المنظمة تشاطر إزاء هذه الكارثة الإنسانية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين والعديد من الشركاء الإنسانيين القلق بشأن حجم الاستجابة الدولية تجاه المجاعة في الصومال وتحذر من مغبة التباطؤ في التدخل الإنساني وضرورة التحرك الفوري قبل فوات الأوان.

يذكر أن الإدارة الإنسانية بالأمانة العامة للمنظمة كانت قد عقدت اجتماعا ثنائيا مع وفد من ممثلية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الخليج وذلك في 13 سبتمبر الماضي في مقر الأمانة العامة.

وتم خلال الاجتماع التوقيع على تجديد خطة العمل المشتركة في المجال الإنساني للأعوام 2022-2025، وذلك تتويجا للجهود المقدرة التي بذلها

> الأمين العام يؤكد أهمية التحرك بسرعة لمنع انتشار المجاعة في الصومال تفاديا لتهديد حياة ملايين النازحين واللاجئين

الجانبان لتنفيذ خطة العمل المنتهية للفترة من 2020-2022 رغم الظروف الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورنا.

وتهدف خطة العمل الجديدة لتوطيد الشراكة الاستراتيجية في مجال العمل الإنساني بجانب التنسيق في القضايا ذات الاهتمام المشترك لاسيما قضايا النازحين واللاجئين في إطار التعاون القائم بين المنظمتين منذ عام 1988.

ووقع على خطة العمل الجديدة من جانب الأمانة العامة للمنظمة السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية فيما وقع عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين السيد خالد خليفة، الممثل الإقليمي للمفوضية في الخليج.

من جهة أخرى، بحث الجانبان العلاقات الثنائية وسبل تطويرها وتعزيزها في جميع المجالات المتعلقة بأوضاع اللاجئين والنازحين في العالم الإسلامي، وكيفية تنفيذ خطة العمل وذلك في ظل الظروف الإنسانية المتدهورة في كثير من مناطق العالم الإسلامي جراء الكوارث الطبيعية والأوبئة والتغيرات المناخية والنزاعات المسلحة.

في غضون ذلك، رحبت الأمانة العامة للمنظمة بالتوقيع على إنشاء الصندوق الإسلامي العالمي للاجئين بالشراكة بين المفوضية السامية للأمم المتحدة وصندوق التضامن الإنساني للتنمية التابع للبنك الإسلامي للتنمية.

جاء ذلك في الكلمة التي ألقاها السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية في "التعاون الإسلامي" خلال الفعالية التي تم تنظيمها في نيويورك في 22 سبتمبر الماضي بحضور مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين ونائب رئيس البنك الإسلامي للتنمية والمديرة العامة لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية والمشرف العام لمركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية.

وأشاد السفير طارق بالشراكة التي تربط المنظمة مع هذه المؤسسات، معربا عن التزام المنظمة بتعزيزها في شتى المجالات وخاصة لمواجهة التحديات المرتبطة باللاجئين في العالم الإسلامي، مؤكدا دعم المنظمة لمبادرة انشاء الصندوق لتحقيق اهدافها الانسانية المرجوة .

"الشؤون الإنسانية" تستضيف ورشتين حول قضايا اللجوء والكوارث

عنيت إدارة الشؤون الإنسانية في المنظمة برفع الوعي والخبرات في مجال اللاجئين، حيث نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ورشة عمل بشأن موضوع "اللاجئون في القانون الدولي للجوء" وذلك في مقرها بجدة، في 15 نوفمبر الماضي، بالإضافة لاستضافتها في 17 الشهر نفسه، ورشة عمل حول الدبلوماسية الإنسانية في عالم متغير، وذلك في إطار استراتيجياتها لتوقع الكوارث الإنسانية والتعامل معها ومع تأثيراتها على المجتمعات الضعيفة في منطقة "التعاون الإسلامي".

وحاضر في ورشة "اللاجئون في القانون الدولي للجوء" كل من محيي ساهر محيي الدين، نائب ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لدى دول مجلس التعاون الخليجي، وسارة صابر خان؛ مسؤول مساعد الحماية في المفوضية في العاصمة الرياض.

وألقى السفير حسن علي، مدير الشؤون القانونية بالتعاون الإسلامي، كلمة نوه خلالها بدور المنظمة، والمفوضية في الاستجابة للاجئين والتخفيف من معاناتهم باعتباره موضوعا يحظى بالأولوية في الأجندة الإنسانية للمنظمة.

وأوضح السفير علي بأن توقيت الورشة جاء في سياق دولي دقيق يتسم بارتفاع كبير في أعداد المهجرين قسرا بسبب الصراعات والكوارث لاسيما في بعض الدول الأعضاء بالمنظمة، مؤكدا أن ذلك يستوجب رفع التحدي لإيجاد حلول دائمة للأزمة الإنسانية للاجئين والنازحين.

وبين بأن الورشة تأتي كذلك في سياق جهود "التعاون الإسلامي" لدعم اللاجئين ضمن عدة أنشطة تعمل الأمانة العامة على إنجازها بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وذلك وفقا لخطة العمل المجددة للفترة 2022-2025 تأسيساً على مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين عام 1988 وقرارات القمة ومجلس وزراء الخارجية ذات الصلة.

يذكر أن الورشة قد سلطت الضوء على الإطار القانوني والحماية القانونية للاجئين في ضوء اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 والميثاق العالمي للاجئين 2018 والميثاق العالمي للهجرة واتفاقية نيويورك للاجئين لسنة 2016.

وفي السياق نفسه نظمت إدارة الشؤون الإنسانية في "التعاون الإسلامي" واللجنة الدولية للصليب الأحمر ورشة العمل لتزويد موظفي المنظمة بالأساليب والمعرفة الجديدة ليكونوا قادرين على فهم القضايا والتحديات الناشئة التي تواجه عالم اليوم.

وفي بداية الورشة، ألقى الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية، السفير طارق علي بخيت، كلمة افتتاحية، نيابة عن معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه. وشدد الأمين العام على أنه ينبغي الاعتراف بأن الدبلوماسية الإنسانية وتبنيها هي ضرورة ويجب معرفتها وممارستها من قبل جميع الدبلوماسيين والموظفين الدوليين الذين يتعاملون مع الشؤون الدولية.

من جانبه، أشار رئيس البعثة الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر لدول مجلس التعاون الخليجي، مامادو صو، إلى أن التكلفة البشرية والمجتمعية للصراع في جميع أنحاء العالم كارثية، كما أن الصراعات التي طال أمدها تحطم الأمم وتطيل من معاناة الناس. وشدد على أن الدبلوماسية الإنسانية وتعزيز احترام القانون الدولي الإنساني لا يزالان أمرين ضروريين.

تجدر الإشارة إلى أن ورشة العمل هذه تأتي جزءا من تنفيذ خطة العمل 2021-2024 الموقعة بين منظمة التعاون الإسلامي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي تهدف إلى المساهمة في بناء قدرات موظفي منظمة التعاون الإسلامي.

على صعيد آخر، استقبل إبراهيم طه، 17 نوفمبر الماضي، السيد مامادو صو. وقد تبادل الجانبان وجهات النظر حول أفضل السبل والوسائل الكفيلة بالعمل بشكل أفضل لتعزيز الشراكة بين المنظمتين والإسهام في التخفيف من الأزمات الإنسانية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

"التعاون الإسلامي" تشارك باحتفالية "أوشا" و"مركز الملك سلمان" للاحتياجات العالمية الإنسانية

التقي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي السيد حسين إبراهيم طه، ١ ديسمبر الماضي في الرياض معالي الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة المشرف العام لمركز الملك سلمان للاغاثة والاعمال الانسانية.

وبحث اللقاء برنامج التعاون والتفاهم المشترك بين الجانبين، وتم الاتفاق علي تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين المنظمة والمركز في العديد من المجالات وبخاصة تقديم المساعدات الانسانية للدول الاعضاء المتاثرة بالكوارث والازمات الانسانية.

من جهة ثانية شارك الأمين العام في احتفالية مكتب الامم المتحدة للمساعدات الانسانية (اوشا) ومركز الملك سلمان من خلال إطلاق التقييم الأكثر شمولاً للاحتياجات الإنسانية العالمية في عام ٢٠٢٣ وكيفية الاستجابة لها. وخلال مشاركته في جلسة الأمن الغذائي والنزاعات الدبلوماسية الانسانية: مشهد انساني متغير والتي عقدت بعد الجلسة الافتتاحية لاطلاق التقييم الأكثر شمولا للاحتياجات الانسانية العالمية عام ٢٠٢٢ وكيفية الاستجابة لها في ١ ديسمبر الماضي، بجامعة الملك سعود في الرياض، حيث أكد السيد إبراهيم طه أن العديد من بلدان العالم المتضررة من أزمة الغذاء العالمي هي دول اعضاء في المنظمة، مشيرا إلى أن المنظمة تبنت إجراءات فورية وعاجلة وعلى المستوي المتوسط والبعيد لمساعدة الدول الأعضاء المتأثرة لمواجهة هذه الأزمة والأزمات الإنسانية الأخرى وذلك من خلال التنسيق مع الدول الأعضاء المانحة ومؤسسات التمويل الإسلامية والشركاء الدوليين.

واستعرض الأمين العام في مداخلاته في الجلسة التحديات الإنسانية في دول المنظمة وبخاصة في القرن الإفريقي، ومنطقة الساحل ودول حوض بحيرة تشاد وأفغانستان والجهود التي تقوم بها المنظمة لتقديم المساعدات الانسانية العاجلة.

وأكد الامين العام ضرورة التعاون الدولي لمواجهة التحديات الإنسانية موجها رسالة للمتضررين من الأزمات الإنسانية في العالم أن المجتمع الدولي الإنساني

> الأمين العام يشيد بتوجيهات خادم الحرمين بتقديم يد العون والمساعدة لمتضرري فيضانات باكستان

سيكون بجانبهم وسيبذل قصاري جهده لمساعدتهم والتخفيف من معاناتهم.

على هامش الحدث، التقى معالي الامين العام في الأول من ديسمبر في الرياض السيدة جويس ميسويا، مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة الطارئة. وبحث اللقاء أوجه التعاون والشراكة بين المنظمة ومكتب الامم المتحدة للشراكة الإنسانية وذلك في ضوء مذكرة التفاهم الموقعة بين الجانبين، وتم الاتفاق خلال اللقاء علي تعزيز التعاون والتنسيق الانساني خلال الفترة المقبلة وتكثيف الاتصالات لوضع خطة عمل مشتركة لمواجهة التحديات الانسانية في العديد من المناطق التي تواجه أزمات انسانية.

على صعيد آخر، أشاد معالي الأمين العام بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، بتقديم يد العون والمساعدة لمتضرري الفيضانات المدمرة التي تجتاح باكستان وخلفت مئات الوفيات، وتهدم مئات الآلاف من المنازل، وتشريد الملايين من الأُسر. وتنفيذا لذلك أطلق مركز الملك سلمان حملة شعبية لجمع التبرعات في المملكة العربية السعودية عبر منصة "ساهم" التابعة له؛ لإغاثة المتضررين من الفيضانات.

من جهة أخرى، حث معالي الأمين العام الدول الأعضاء والمؤسسات المالية والإغاثية والمجتمع الدولي إلى الإسراع في تقديم المساعدات الإغاثية للشعب الباكستاني الذي يعيش محنة إنسانية قاسية تستدعي إبراز القيم الإسلامية السمحة في التضامن والتكافل والإغاثة.

من ناحية ثانية أكد إبراهيم طه على دعم المنظمة المتواصل لقضايا اللاجئين وحقوقهم بما في ذلك حق الوصول إلى التعليم. جاء ذلك في كلمته التي ألقاها نيابة عن معاليه السيد محمد علي الخمليشي ممثل الإدارة الإنسانية في الأمانة العامة في الندوة الدولية الثامنة للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة، التي تستضيفها العاصمة الماليزية كوالالمبور يومي ٥-٦ أكتوبر الماضي.

الانقلاب العسكري يلحق خسائر كارثية بميانمار

يانجون أتنز زاو زاو وكارولا فرنتزن (د ب أ): كانت باجان وهي مدينة قديمة في ميانمار، تكثر فيها الأماكن الأثرية والتي تجتذب ملايين الزوار من مناطق عديدة من العالم، إلى أن أدى الانقلاب العسكري، إلى التسبب في خسائر مالية لقطاع السياحة. وتم تقريبا هجر تلك الأماكن السياحية منذ أن استولى الجنرالات على السلطة في فبراير ٢٠٢١.

وولد كو "كو مين" في مدينة باجان، وبعد أن تخرج من المدرسة اعتاد أن يبيع البطاقات البريدية للسياح الذين تدفقوا على الموقع. غير أن غياب الزوار بسبب الانقلاب وتفشي جائحة كورونا، كانت له تداعيات كارثية على سبل معيشة السكان، وقال كو مين "يمكننا عادة أن ندبر أمورنا، ولكن مرت ٣ سنوات حتى الآن على هذه الأوضاع، واضطر بعض السكان إلى بيع أراضيهم للحصول على المال».

وأعرب مين عن قلقه إزاء ما يعنيه هذا الوضع بالنسبة لمدينة باجان في المستقبل، حيث أخذ الشباب يبحثون عن فرص عمل في أماكن أخرى بعيدا عن المدينة، وأوضح أن الشباب "بدأوا في الانتقال إلى المدن الكبرى، مثل يانجون وماندلاي، في محاولات للعثور على فرص عمل في مجالات مثل التشييد والمطاعم والحانات».

كما يشعر بالقلق حيال ما ستصبح عليه المباني العتيقة المتداعية، الباقية من عهد الإمبراطورية البوذية المبكرة، وذلك في حالة نزوح السكان المحليين من مواقعها، بحيث لن تجد من يعتني بها ويقوم على صيانتها، ويتذكر مرحلة شبابه قائلا "اعتاد الجيل الأكبر سنا أن يعلم الصغار كيفية صيانة هذه المباني ذات الطراز المعماري الفريد، وبالتالي كان أبناء باجان هم الوحيدين الذين يمكنهم تجديدها وترميمها».

أما كياو كياو الذي نشأ أيضا في باجان، فهو يعمل حاليا لدى دار نشر في مدينة يانجون، وهو أيضا كان يبيع في صغره الهدايا التذكارية للسياح، ولكنه رحل بعيدا بسبب مخاوفه، من عدم إمكانية العثور على وظيفة في مدينته، وفقا لما قاله وأضاف "ما زالت أسرتي في باجان، ولكن لم يعد يوجد فيها عمل».

وتتكرر مخاوف مماثلة تجاه المستقبل في أنحاء المدينة، مع تلاشي الآمال في عودة السياحة إلى سابق عهدها، منذ أن أطاح الانقلاب العسكري بالقيادة المنتخبة ديمقراطيا العام الماضي، مما أدى إلى إغراق ميانمار في هوة الاضطرابات.

وتم احتجاز أون سان سو تشي، في سجن انفرادي بالعاصمة نايبيتاو، ويمكن أن تواجه أونج السجن لمدة تصل إلى ١٩٠ عاما، في حالة إدانتها في التهم الموجهة إليها، ومن بينها الاحتيال فيما يتعلق بانتخابات عام ٢٠٢٠.

ويسعى المجلس العسكري حاليا من أجل احتواء الاحتجاجات والمقاومة المسلحة لسلطته، بينما تقول المنظمات الحقوقية، إن ١٩٠٠ شخص على الأقل قتلوا، كما تم اعتقال أكثر من ١٤ ألف آخرين منذ وقوع الانقلاب.

ويدعم السكان المحليون ما يعرف باسم قوات الدفاع المدنية، التي تقاتل جنود الجنرالات وسط الغابات، ويعد كياو كياو أحد أولئك السكان، وهو يتبرع بجزء من راتبه للأفراد المشاركين في المقاومة. ويقول إن شبابا كثيرين من باجان، انضموا أيضا إلى مجموعات المقاتلين المدنية.

وقبل تفشي جائحة كورونا، جاء ٤ر٣ ملايين سائح إلى ميانمار، من عدة دول حول العالم في عام ٢٠١٩.

ولكن حذرت عدة حكومات مواطنيها من القيام برحلات إلى هذه الدولة، وتنصح وزارة الشؤون الخارجية البريطانية ودول الكمنولث والتنمية رعاياها، "بعدم السفر إلى مانيمار، إلا في حالة الضرورة، وباستثناء إقليم يانجون".

«وزارية انتهاكات حقوق الروهينغيا» تعقد اجتماعا في «التعاون الإسلامي»

عقدت اللجنة الوزارية المخصصة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا اجتماعاً مفتوح العضوية، في ١٠ نوفمبر الماضي، بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بجدة، برئاسة معالي الوزير داودا جالو، النائب العام ووزير العدل في جمهورية غامبيا.

وألقى معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه كلمة استعرض خلالها الخطوات العملية التي اتخذتها المنظمة لتوعية المجتمع الدولي بمحنة الروهينغيا وأكد التزام المنظمة القوي بمبادئ العدالة والمساءلة.

وأشاد الأمين العام بالدور الرائد لجمهورية غامبيا في القضية المرفوعة ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية، كما أعرب عن تقديره للدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لقضية الروهينغيا.

وقام معالي الوزير داودا جالو، بصفته رئيس اللجنة الوزارية المخصصة، بتقديم إحاطة للاجتماع حول الوضع الحالي للقضية المعروضة على محكمة العدل الدولية.

وناقش المشاركون في الاجتماع المستجدات المتعلقة بالقضية وجهود منظمة التعاون الإسلامي في هذا الصدد.

وكان السيد إبراهيم طه، قد استقبل على هامش الاجتماع في مكتبه بجدة، معالي السيد داودا جالو.

خلال الاجتماع، أشاد الجانبان بمستوى التعاون بين المنظمة وغامبيا وأعربا عن رغبتهما في تعزيزه. وأشاد الأمين العام بغامبيا لدورها في إطار منظمة التعاون الإسلامي ولالتزامها القوي بمبادئ العدالة والمساءلة، والدفاع عن قضية مسلمي الروهينجا.

يذكر أن الأمانة العامة للمنظمة كانت قد أحيت مرور خمس سنوات على بداية التدفق الهائل للاجئين من الروهينغيا والمجتمعات الأخرى من ولاية راخين في ميانمار إلى بنغلاديش، في ٢٥ أغسطس ٢٠١٧، حين بدأ جيش ميانمار تنفيذ عمليات عنيفة ضد سكان الروهينغيا في ولاية راخين الشمالية، مما أدى إلى ارتكاب جرائم خطيرة بموجب القانون الدولي وأجبر مئات الآلاف على الفرار.

وقالت المنظمة في بيان لها إنه وبعد خمس سنوات، لا يزال الروهينغيا في ولاية راخين يفتقرون إلى حرية الحركة وغيرها من الحقوق الأساسية مثل الحصول على الغذاء الكافي والرعاية الصحية والتعليم.

وأضافت «ونذكر في هذا اليوم بأن الجرائم المرتكبة ضد الروهينغيا تتطلب المساءلة».

وفي هذا السياق، أعربت «التعاون الإسلامي» عن تقديرها لبنغلاديش حكومةً وشعبًا لجهودها الدؤوبة لتوفير الحماية والضيافة والمساعدة اللازمة للاجئين الروهينغيا الذين يعيشون في كنفها على مدى نصف عقد، معربة عن تقديرها كذلك للدعم الدولي، بما فيه ذلك الذي تقدمه الدول الأعضاء في المنظمة، لقضية هؤلاء اللاجئين.

وجددت دعم المنظمة الراسخ لشعب الروهينغيا، داعية المجتمع الدولي للوقوف بحزم معه في محنته، ومضاعفة الجهود لحماية حقوقه الإنسانية الأساسية، بما في ذلك حقه في المواطنة الكاملة، وضمان الشروط المواتية لعودة آمنة وطوعية وكريمة ومستدامة لجميع اللاجئين الروهينغيا والنازحين داخليا إلى وطنهم.

وأعربت الأمانة العامة عن أملها في أن يساهم الحكم الأخير لمحكمة العدل الدولية القاضي برفض الاعتراضات الأولية لميانمار، في حشد الزخم اللازم للعمل الدولي الفعال الذي من شأنه أن يوفر المزيد من الدعم لشعب الروهينغيا ويساهم في إيجاد حل نهائي لمحنته المستمرة.

الضبيعي يشارك في اجتماع مجموعة دعم المرحلة الانتقالية بمالي

شارك السفير يوسف بن محمد الضبيعي، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، في الاجتماع الثالث لمجموعة الدعم للمرحلة الانتقالية في مالي في ٦ سبتمبر الماضي، المنعقد في لومي (جمهورية التوغو)، بدعوة مشتركة من حكومة جمهورية التوغو والاتحاد الأفريقي.

ويهدف هذا الاجتماع الهام إلى الإطلاع على التطورات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في مالي وتقييم مبادرات الدول الأعضاء في المجموعة فضلاً عن حشد وتنسيق الدعم السياسي والاستراتيجي والمالي والتقني المشترك للعملية الانتقالية الجارية في جمهورية مالي.

وبهذه المناسبة، ألقى السفير الضبيعي كلمة نيابة عن الأمين العام، معالي السيد حسين إبراهيم طه، أكد فيها التزام المنظمة بتقديم الدعم السياسي لجمهورية مالي

والسعي لتعبئة الدول الأعضاء والأجهزة التابعة للمنظمة لدعمها في هذه الفترة الانتقالية الحاسمة.

وعلى هامش هذا الاجتماع التقى السفير يوسف بن محمد الضبيعي بالسفير بانكول أديوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن، حيث تم خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين المنظمتين وتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وعلى هامش الاجتماع، التقى الوفد بمعالي السيد عبدالله ديوب، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجمهورية مالي ومعالي السيد روبرت دوسي، وزير الشؤون الخارجية والاندماج الإقليمي والتوغوليين في الخارج بالجمهورية التوغولية. وتناول النقاش في اللقاءين القضايا ذات الاهتمام المشترك.

الرئيس الموريتاني يتلقى رسالة شفهية من الأمين العام

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني في ٢٠ ديسمبر الماضي، بالقصر الرئاسي في نواكشوط، سعادة السفير طارق علي بخيت الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في منظمة التعاون الإسلامي، بحضور الامين العام للغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والزراعة الاستاذ يوسف الخلاوي.

ونقل سعادة السفير طارق رسالة شفهية من معالي الأمين العام، السيد حسين إبراهيم طه لفخامة الرئيس أشاد فيها بالجهود المخلصة التي تبذلها موريتانيا لدعم العمل الإسلامي المشترك والتضامن الإسلامي بما في ذلك استعدادها لاستضافة ورئاسة الدورة القادمة لمجلس وزراء الخارجية، وأحاط فخامة الرئيس بالتحضيرات التي تجريها الأمانة العامة لعقد المؤتمر.

من جهة أخرى، أكد الأمين العام عبر الرسالة التي نقلها السفير طارق اهتمام المنظمة بالأوضاع في منطقة الساحل ودول حوض بحيرة تشاد، مشيدا بما تبذله موريتانيا من جهود مخلصة لتحقيق الامن والاستقرار في المنطقة.

وأشاد الأمين العام كذلك بنتائج ملتقي التمويل الأصغر والجهود التي بذلتها موريتانيا في استضافته، مشيرا إلى التزام الأمانة العامة بمتابعة ما تمخض عنه من نتائج بالتنسيق مع الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة.

وأكد فخامة الرئيس التزام موريتانيا بدعم جهود المنظمة لتعزيز العمل المشترك في كافة المجالات، مشيرا إلى أهمية بذل المزيد من الجهود لمواجهة التحديات التي تواجه إقليم الساحل الإفريقي. كما أشاد فخامة الرئيس بنتائج ملتقى التمويل الأصغر وأكد ضرورة متابعة تنفيذ نتائجه بما في ذلك الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها على هامش الملتقى.

وحضر اللقاء من الجانب الموريتاني وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة، السيدة صفية بنت انتهاه، ومدير ديوان رئيس الجمهورية الموريتانية، السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، ورئيس غرف التجارة والصناعة لمجموعة الدول الخمس بالساحل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة الموريتانية، السيد أحمد باب ولد اعلي.

حسين طه يشيد بدعم الإمارات لـ السلام العالمي

شارك معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في الدورة التاسعة لمنتدى أبو ظبي للسلم، ٨ نوفمبر الماضي في أبو ظبي، بدولة الإمارات العربية المتحدة، تحت عنوان «عولمة الحرب وعالمية السلام: المقتضيات والشراكات».

وفي الكلمة التي ألقاها، أشاد معالي الأمين العام بالتزام الإمارات بدعم السلام العالمي والتسامح وبدور منتدى أبو ظبي للسلم في دعم قيم التعايش السلمي بين جميع دول العالم وشعوبه.

وأكد أن المنظمة تسعى منذ إنشائها لتعزيز السلام والأمن والاستقرار والوئام والتنمية على المستوى الدولي وإلى تعزيز التعاون متعدد الأطراف والدبلوماسية، وتدعو للتسامح والتعايش السلمي، ويتجلى ذلك في مختلف المقررات والقرارات الصادرة على مستوى القمة والوزراء. وأشار إلى أنه «لطالما اعتقدت المنظمة أن التحديات الماثلة مثل كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا والعنصرية وخطاب الكراهية يجب معالجتها من خلال الحوار والتسامح وتعزيز التعددية والتعايش». وأضاف أن المنظمة تدعم جميع الجهود الدولية والإقليمية التي تهدف إلى منع التطرف العنيف ومكافحة الإرهاب الدولي، حيث تنبه باستمرار إلى الحاجة الماسة لمعالجة الأسباب الجذرية والعوامل الكامنة وراء التطرف العنيف والإرهاب، مؤكدا أن المنظمة ستواصل استخدام جميع المنابر لتعزيز التعاون متعدد الأطراف والحوار بين الثقافات وأتباع الأديان والتسامح والمساهمة في مناهضة قوى التعصب والتمييز.

الأمين العام يولي فلسطين أهمية خاصة في خطابه أمام القمة العربية

خاطب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، الجلسة الافتتاحية للقمة العربية في دورتها ٣١ التي استضافتها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في ١ و٢ نوفمبر الماضي، في الجزائر العاصمة، وأكد على عمق الروابط بين المنظمة وجامعة الدول العربية وما يجمعهما من مبادئ وقيم وقواسم وتحديات مشتركة، وعبّر عن تطلع المنظمة إلى تعزيز التعاون والتضامن والتنسيق والتكامل بين المنظمتين.

وأكد الأمين العام أن القضية الفلسطينية تشكل القضية المركزية والجامعة لمنظومتي العمل العربي والإسلامي المشترك، حيث تشهد استمرار انغلاق أفق الحل السياسي وتصاعد وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وخصوصا المسجد الأقصى المبارك، مما يهدد بتداعيات وخيمة من شانها أن تزيد من تدهور الأوضاع، ما يستدعي توحيد المواقف وتعزيز الجهود على الساحة الدولية لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ودعم حقوقه المشروعة بما فيها حقه في تجسيد سيادة دولته على حدود العام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس الشرقية. وأضاف الأمين العام بأن المنظمة تدعم الجهود الدولية والإقليمية الرامية الى إيجاد حلول سياسية دائمة لمختلف الأزمات والتحديات الراهنة في العالمين العربي والإسلامي.

كما أشار الأمين العام إلى أن مكافحة الإرهاب والتطرف والتصدي لخطاب الكراهية والاسلاموفوبيا حول العالم تمثل أبرز التحديات التي تواجه المجتمعات العربية والإسلامية وتتطلب تكثيف الجهود وتعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي وترسيخ قيم التسامح والتفاهم والتعايش السلمي.

حسين طه في الأردن: العراق يحتاج لكل الدعم

أشاد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي بعقد مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في المملكة الأردنية الهاشمية، في ٢٠ ديسمبر الماضي، مؤكدا أنه يأتي في وقت دقيق يحتاج فيه العراق الى كل الدعم والمساندة ليتجاوز مختلف التحديات التي يواجهها. وأشاد بدور صاحب الجلالة الملك عبد الله ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية ودور الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون.

وفي الكلمة التي ألقاها نيابة عنه السفير سمير بكر دياب، الامين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس، أكد الأمين العام المكانة الخاصة التي يحظى بها

العراق داخل المنظمة وعبر عن الاستعداد التام للمنظمة وأجهزتها للإسهام في كل الجهود والمساعي الخيرة لدعم وحدة العراق وسلامة أراضيه واستباب أمنه واستقراره وإعادة الإعمار وازدهاره ليواصل دوره الريادي في العالم العربي والإسلامي. وأوضح أن استقرار العراق وازدهاره يساهمان في استقرار المنطقة وازدهارها.

ودعا دول المنطقة والدول العربية والاسلامية والدول الصديقة وشركاء العراق والمؤسسات الدولية دعم العراق في جهوده من أجل تدعيم ركائز الأمن والسلم والاستقرار والتنمية في إطار احترام سيادته واختياراته وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

موسينوف يلقي كلمة الأمين العام أمام مؤتمر آسيوي

تلبية للدعوة الرسمية الموجهة إلى السيد إبراهيم حسين طه، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، شارك وفد من الأمانة العامة برئاسة السفير أسكار موسينوف، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، في أعمال مؤتمر القمة السادسة لمنتدى التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا، في أكتوبر الماضي في أستانا بجمهورية كازخستان. وحضر القمة العديد من قادة ورؤساء الدول وحكومات الدول الأعضاء بالإضافة لمسؤولي المنظمات الأقليمية والحكومية الدولية.

وخلال المؤتمر اعتمد قادة ورؤساء الدول والحكومات العديد من القرارات التي من بينها تحويل منتدى التفاعل وإجراءات الثقة في آسيا إلى منظمة مكتملة الأركان، وخطة عمل المنظمة بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومسألة رئاسة المنتدى خلال الأعوام المقبلة.

وعلى هامش أعمال مؤتمر القمة، عقد سعادة السفير عسكر موسينوف، لقاء مع السفير خيرات سارييباي، المدير التنفيذي للمنتدى.

"هيئات الدواء" تعتمد خطة الوصول للقاحات والأدوية الآمنة

انعقد الاجتماع الثاني للهيئات الوطنية لتنظيم الدواء في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي في إسطنبول في ٥-٦ سبتمبر الماضي. واعتمد خطة عمل المنظمة لتعزيز التعاون بين هيئات الدواء، بغية الوصول إلى الأدوية واللقاحات الآمنة والفعالة وذات الجودة في دول المنظمة، ٢٠٢٢-٢٠٢٤. وتضمنت الخطة ٨ أهداف، جاء من بينها، تعزيز التعاون والتشبيك بين هيئات الدواء في الدول الأعضاء من أجل تطوير قدرات الموارد البشرية، وإنشاء وتعزيز التنسيق الإقليمي وشبه الإقليمي وربط شبكات دول المنظمة ببعضها.

واعتمد الاجتماع كذلك، إعلان إسطنبول، الذي احتوى على ضرورة الاعتراف بالتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد -١٩. كما أكد إدراك الدول الأعضاء بالتفاوت الحاصل بين هيئات الدواء في دول المنظمة، خاصة وأن بعض هذه الدول لا تملك القدرات التصنيعية الكافية في مجال إنتاج الأدوية. لكن الإعلان سلط الضوء على تطورات واعدة في دراسات أبحاث اللقاحات التي أجرتها دول أعضاء بشأن فيروس كورونا.

وكان سعادة نائب وزير الصحة التركي د. تولغا طولوناي، قد افتتح الاجتماع بحضور رؤساء هيئات تنظيم الدواء.

وفي الجلسة الافتتاحية، نقل السفير أسكار علييف موسينوف، الأمين العام المساعد لشؤون العلوم والتكنولوجيا بالمنظمة، تحيات معالي الأمين العام، السيد حسين ابراهيم طه. كما أعرب عن شكره للجمهورية التركية، وكذلك جمهورية إندونيسيا على استضافتهما اجتماعي هيئات تنظيم الدواء. وقال موسينوف إن الاجتماع جاء في وقت يتعافى فيه العالم من جائحة كوفيد – ١٩، مشيرا إلى أن هذه المنصة (الاجتماع) قد أثبتت أنها أداة مفيدة في حشد هيئات الدواء للدول الأعضاء من أجل تبادل الأفكار والخبرات.

وأشار موسينوف للجهود التي بدأت من خلال إنشاء مجموعة مصنعي اللقاحات في المنظمة، داعياً إلى دعمها للتغلب على التحديات التي واجهتها بعض الدول الأفريقية الأعضاء خلال فترة الوباء.

وعلى هامش الاجتماع، التقى السفير موسينوف بالدكتور طولوناي حيث بحث اللقاء العلاقات الثنائية وقضايا تتعلق بالأدوية وغيرها من المواضيع ذات الصلة.

من جهة ثانية، عقد الفريق الاستشاري الإسلامي قد عقد اجتماعه السنوي التاسع في مقر الأمانة العامة للمنظمة في جدة ١٣ ديسمبر الماضي. وأكد الفريق ضرورة التصدي للتحديات الحالية والمستجدة في مجال الصحة العامة في إقليم شرق المتوسط وخارجه، والاستعانة بالدِّين في تبديد المفاهيم الخاطئة بشأن الصحة العامة.

وشارك في الاجتماع كل من مجمع الفقه الإسلامي الدولي، والأزهر الشريف، والبنك الإسلامي للتنمية، حيث بحث الاجتماع موضوع "الشراكة من أجل التغيير وتأثير الدِّين في تعزيز الصحة العامة"، وسلَّط الضوء على دور الفريق الاستشاري الإسلامي وشركائه في إشراك المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الإقليم، من أجل تعزيز الصحة العامة.

كما ناقش الاجتماع توسيع دور الفريق الاستشاري الإسلامي، استنادًا إلى سِجل نجاحاته والدروس المستفادة من تنفيذ تدخلات الاستجابة لشلل الأطفال وكوفيد-١٩. ويرتكز تغيير توجُّه الفريق على الاستعانة بالقيادات الدينية وعلماء الدين، لضمان المزيد من المشاركة في قضايا الصحة العامة الأوسع نطاقًا فيما يتعلق بصحة الأمهات والأطفال، والتمنيع الروتيني، وأنماط الحياة الصحية. وتتمثل الرؤية الجديدة للفريق الاستشاري الإسلامي في "تعزيز صحة المجتمعات الإسلامية والسكان عامةً وعافيتهم، من خلال استخدام تعاليم الدين الإسلامي في ترسيخ الشعور بالمسؤولية تجاه تدخلات الصحة العامة والتضامن معها ودعمها". ويشمل ذلك توسيع شبكة المؤسسات الأكاديمية الإسلامية، فضلًا عن توسيع نطاق التغطية الجغرافية لتدخلات الفريق الاستشاري الإسلامي، لتشمل بلدانًا خارج إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط، لا سيما منطقة الساحل في أفريقيا.

رئيس الوزراء الباكستاني يستقبل الأمين العام في إسلام آباد

استقبل دولة رئيس وزراء جمهورية باكستان الإسلامية، السيد محمد شهباز شريف، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في إسلام آباد ١٢ ديسمبر الماضي.

وخلال اللقاء، أشاد رئيس الوزراء الباكستاني بالموقف المبدئي والدعم الثابت للمنظمة في دعمها لجهود حل نزاع جامو وكشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. وأكد الأمين العام مجددا التضامن الكامل مع شعب كشمير في سعيها للحصول على حق تقرير المصير، وفي هذا الصدد، أطلع إبراهيم طه، دولة رئيس الوزراء على جهوده الدبلوماسية المبذولة بشأن قضية جامو وكشمير.

وتبادل الجانبان خلال اللقاء أيضا، وجهات النظر حول القضية الفلسطينية والتحديات الإنسانية التي يواجهها الشعب الافغاني والجهود المبذولة للتصدي لتنامي الكراهية المتزايدة ضد المسلمين والإسلاموفوبيا عبر العالم.

واستعرض الجانبان أوجه التعاون بين المنظمة وباكستان، وعلى الخصوص، بشأن تنفيذ قرارات مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في "التعاون الإسلامي" والذي ترأسه حاليا باكستان.

وكان الأمين العام والوفد المرافق له قد قاموا بجولة في مظفر آباد وعقدوا لقاءات مع رئيس آزاد جامو وكشمير، فخامة باريستار سلطان محمود شوذري، وتلقى الوفد المذكور إحاطات على خط المراقبة الفاصل بين باكستان والهند.

وعقد معاليه جلسة عمل مع وزير الشؤون الخارجية، معالي السيد بلاوال بوتو زاردري، ناقش خلالها الجانبان العلاقات بين الجانبين، وقضايا ذات الصلة بنزاع جامو وكشمير والإسلاموفوبيا والوضع الإنساني في أفغانستان، وتبادلا أيضا وجهات النظر حول التعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا.

وزار الأمين العام مقر اللجنة الدائمة التابعة للمنظمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) في إسلام أباد يوم ١٢ ديسمبر الماضي، وتلقى إحاطة عن البرامج والأنشطة المقبلة للجنة الكومستيك قدمها منسقها العام، الأستاذ الدكتور محمد إقبال شودري، الذي رحب بالأمين العام في زيارته الأولى لمقر هذه اللجنة.

وأعرب طه عن تقديره للمنسق العام وفريقه في اللجنة لما يقدمونه من مساهمات مهمة في تعزيز العلوم والتكنولوجيا في الدول الأعضاء، والتي أشار إليها الأمين العام باعتبارها عنصراً حاسماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي وفي مناطق أخرى. كما أشاد، بالبلد المضيّف، جمهورية باكستان الإسلامية، لالتزامها العميق ومساهمتها السخية في سير العمل في مقر الكومستيك، وذلك منذ إنشائه في إسلام أباد في عام ١٩٨١.

من ناحية ثانية، مثّل السفير أسكار موسينوف، الأمين العام المساعد للعلوم والتكنولوجيا، الأمين العام للمنظمة في الاجتماع الأول لكبار الموظفين لمنصة "التعاون الإسلامي" للحوار ١٥، الذي عُقد في إسلام أباد، باكستان، واستضافته (الكومستيك).

وضم الاجتماع، الذي تمت المشاركة فيه بطريقة مختلطة (حضورياً وعبر الإنترنت) في المقام الأول، مسؤولين مكلفين بقضايا تطوير العلوم والتكنولوجيا والتعليم ينتمون إلى ١٧ دولة عضواً في المنظمة تم اختيارهم وتوجيه الدعوة إليهم في وقت سابق.

وقدم السفير موسينوف، ضمن كلمته الترحيبية، إحاطة للحضور تضمنت معلومات أساسية عن منصة المنظمة للحوار ١٥ وجوهر عملها وما عرفته من تطور، والتي تُعرَف بأنها مبادرة من كازاخستان، تم الإعلان عنها والموافقة عليها خلال القمة الأولى للتعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا في أستانا في عام ٢٠١٧.

وشدد موسينوف على التزام الأمانة العامة للمنظمة بأداء ما أُنيط بها من مهام لتعزيز منصة المنظمة ما يعود بالفائدة على دول المنظمة، مشيرا لأهمية نتائج اجتماع كبار الموظفين بالنسبة للاجتماع الوزاري لمنصة المنظمة للحوار ١٥، المقرر عقده في كازاخستان في عام ٢٠٢٣.

وتدارس اجتماع كبار الموظفين في مداولاته عدداً من الوثائق الأساسية ووافق عليها، مع الإشارة إلى أهداف منصة المنظمة للحوار ١٥، والاختصاصات والقواعد الخاصة بإجراءات العمل، والتي سيعتمدها جميعها الاجتماع الوزاري المذكور في وقت لاحق.

الأمين العام في الدورة ٣١ لكومستك:

المنظمة مهتمة بتعزيز الإطار المؤسسي العلمي والتكنولوجي بالدول الأعضاء

خاطب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه الاجتماع ٣١ للجنة التنفيذية للجنة الدائمة للمنظمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (الكومستيك). معربا عن خالص شكره وامتنانه لفخامة رئيس جمهورية باكستان الإسلامية ، السيد عارف علوي، على رعايته الكريمة لهذا الاجتماع ودعمه الثابت لجميع برامج المنظمة وأنشطتها.

وقال إن باكستان هي أحد الأعضاء المؤسسين للمنظمة، ومساهماتها في عملها غنية عن التعريف. فقد قدمت باكستان، بوصفها مقر لجنة الكومستيك، مساهمة قيّمة في برنامج المنظمة للنهوض بالعلوم والتكنولوجيا في العالم الإسلامي، مضيفا بأنه يمكن لباكستان، من خلال عدد شبابها الكبير وقوتها البشرية الضخمة ومؤسساتها العلمية، أن تضطلع بدور رائد في إحياء العلوم والتكنولوجيا والابتكار في العالم الإسلامي.

وأضاف الأمين العام بأن العالم الإسلامي يواجه جملة من التحديات في مجال التنمية، والتدهور البيئي، والتغير المناخي، وصحة الإنسان، ونقص الطاقة، وندرة موارد المياه، لافتا إلى أنها مشاكل كلها ذات أبعاد علمية وتوفر مجالاً واسعاً للتعاون البيني في إطار "التعاون الإسلامي" في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار.

وشدد الأمين العام على أن المنظمة تولي أهمية كبيرة لتعزيز الإطار المؤسسي العلمي والتكنولوجي في الدول الأعضاء. ويتمثل هدف برنامج عمل المنظمة في مجال العلوم في توفير منصة للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الأعضاء والشركاء الدوليين.

وقد اعتمدت الدورة الأولى لقمة المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا التي عُقدت في أستانا بكازاخستان في سبتمبر ٢٠١٧ برنامجًا مدته عشر سنوات بعنوان: "برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٢٦"، والذي يحدد الأولويات والاستراتيجيات لتعزيز قدرات الدول الأعضاء. وجاء إعلان أبو ظبي، الذي اعتمدته الدورة الثانية لقمة المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا التي عُقدت افتراضياً برئاسة حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في يونيو ٢٠٢١، كي يرسخ الأساس الرامي لإقامة تعاون أكثر قوة بين الدول الأعضاء للنهوض في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم العالي والبحث.

وقال إن الدول الأعضاء تمكنت بالفعل من إحراز تقدم يبعث على التفاؤل نحو تحقيق الأهداف والغايات على النحو المنصوص عليه في برنامج عمل المنظمة للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٢٦. لكن قال إنه ومع ذلك، ورغم ما أحرزته العديد من البلدان الإسلامية من تقدم مشجع، لا تزال أغلب البلدان الأقل نمواً في المنظمة تكافح من أجل التغلب على تحديات النقص في الموارد الفنية والمالية والبشرية، فنحن بحاجة إلى العمل المشترك لتوفير بيئة مواتية إذا أردنا أن تكون هذه البلدان جزءًا من البرنامج الشامل لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية.

وانطلاقاً من روح التضامن الإسلامي، وضعت الأمانة العامة للمنظمة برامج خاصة لمساعدة البلدان الأقل نمواً في المنطقة الإفريقية، معربا عن أمله بأن تقوم لجنة الكومستيك، بحشد الجهود في البلدان الإفريقية الأعضاء في المنظمة. وطالب معاليه لجنة الكومستيك بإنشاء آلية للتنسيق لإطلاق برنامج جماعي للدول الأعضاء في المنظمة في المنطقة الإفريقية، موضحا بأن العديد من مؤسسات المنظمة مثل منظمة الإيسيسكو والبنك الإسلامي للتنمية ومركز سيسريك تنفذ بالفعل برامج في هذه البلدان.

وأشار إلى أهمية تطوير التآزر داخل مختلف مؤسسات المنظمة تفادياً للازدواجية وإهدار الموارد المالية. كما دعت الأمانة العامة للمنظمة أعضاء اللجنة التنفيذية وكذلك الدول الأعضاء الأخرى التي لديها الموارد، إلى تقديم الدعم المالي والفني اللازم لتنفيذ المبادرات في البلدان الإفريقية الأعضاء في المنظمة.

في ختام كلمته، أشاد الأمين العام مجدداً بما تبذله لجنة الكومستيك من جهود في ظل القيادة الباكستانية المقتدرة، معربا عن ثقته من أن لجنة الكومستيك ستضطلع بدور فعال جداً في تنفيذ القرارات التي اتخذتها قمتا المنظمة حول العلوم والتكنولوجيا. وأكد بأن الأمانة العامة للمنظمة ستواصل من جانبها دعم لجنة الكومستيك من خلال بناء الشراكات وحشد الإرادة السياسية لما فيه خير دولها الأعضاء.

الرئيس التركي يستقبل الأمين العام للمنظمة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية التركية، السيد رجب طيب أردوغان، معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، في إسطنبول بالجمهورية التركية، يوم ٢٨ نوفمبر الماضي، وذلك على هامش الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك) التابعة للمنظمة.

وأشاد فخامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري، معرباً عن ترحيبه بتفعيل نظام الأفضلية التجارية الذي سيضطلع بدور فعال في تعزيز التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وطالب بحث الدول الأعضاء الأخرى على الانضمام إلى النظام.

كما تطرق فخامة الرئيس التركي للقضية الفلسطينية، ولا سيما التطورات الأخيرة المتعلقة بمدينة القدس، داعياً إلى القيام بعمل جماعي أكثر قوة لدعم القضية الفلسطينية.

وشدد فخامة الرئيس التركي، على ضرورة الاستمرار في معالجة القضايا العادلة للمجتمعات المسلمة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك قضايا القبارصة الأتراك والروهينغيا والإيغور والكشميريين وكذلك الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية. وأكد فخامته مجدداً استعداد تركيا لتقديم كل مساعدة ممكنة لجهود المنظمة في هذا الصدد.

وشدد فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان على ضرورة مواصلة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لجهودها الرامية إلى إصلاح المنظمة وأجهزتها ومؤسساتها وتعزيز قدرتها ودورها.

وعرض الأمين العام، خلال اللقاء، وجهات نظره حيال مجموعة من القضايا الرئيسية المدرجة على جدول أعمال "التعاون الإسلامي"، ولا سيما التطورات السياسية بما في ذلك القدس، إضافة إلى عدد من القضايا الإقليمية والدولية في الدول الأعضاء في المنظمة.

> حسين طه يناقش الأنشطة الهادفة لتعزيز قدر أكبر من التعاون البيني في مختلِف المجالات

وناقش إبراهيم طه البرامج والأنشطة الهادفة إلى تعزيز قدر أكبر من التعاون الإسلامي البيني في مختلِف المجالات، بما في ذلك مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء.

وتوجه السيد حسين إبراهيم طه بالشكر إلى فخامة الرئيس التركي على رئاسته الناجحة للجنة الكومسيك، ولا سيما ما بُذِل من جهود مكثفة بغية تحقيق نتائج ناجحة لهذه الدورة يتم بموجبها مراجعة وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

في غضون ذلك، استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه يوم ٢٧ نوفمبر الماضي في إسطنبول، وعلى هامش اجتماع كومسيك، معالي السيد جبرين إبراهيم، وزير المالية في جمهورية السودان.

وأعرب الأمين العام عن أهمية مشاريع منظمة التعاون الإسلامي في مجال النقل والمواصلات، بما في ذلك مشروع خط سكة الحديد دكار – بورتسودان، داعيا في الوقت ذاته حكومة جمهورية السودان للمشاركة الفعالة في الاجتماع الثاني للجهات المعنية بالمشروع المذكور والمزمع عقده في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية شهر فبراير ٢٠٢٣.

وناقش الجانبان السبل والوسائل الكفيلة بتسريع تنفيذ برامج ومشاريع منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي، والوضع الغذائي العالمي الراهن غير الآمن واتفقا على النهوض بدور مؤسسات المنظمة، ذات الصلة لدعم مشاريع الزراعة والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في المنظمة.

وفي ختام اللقاء هنأ معالي الأمين العام جمهورية السودان بمناسبة التوقيع على الاتفاقية الإطارية لتمويل مشروع خط سكة الحديد بورتسودان – أدري.

كومسيك تعقد دورتها الـ ٣٨ وسط تحديات اقتصادية كبيرة

افتتح فخامة الرئيس التركي، السيد رجب طيب أوردغان، في ٢٨ نوفمبر الماضي في إسطنبول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، بحضور معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، والوزراء المعنيين بالدول الأعضاء في المنظمة والسفراء ورؤساء الوفود.

وتعهد فخامة الرئيس أوردغان في كلمته بالمناسبة بدعم نشاطات "التعاون الإسلامي" لتنفيذ برامجها ومشاريعها لصالح الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء. وفي معرض كلمته خلال الجلسة الافتتاحية للدورة ٣٨ للجنة، أشاد الأمين العام بالدعم الدؤوب للرئيس أوردغان، رئيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، والذي يُساهم في تيسير إنجاز مختلف برامج المنظمة ومشاريعها الاقتصادية.

ودعا الأمين العام للمنظمة في كلمته جميع الدول الأعضاء في المنظمة لترسيخ روح التآزر بين الدول الغنية الأعضاء ماليا وتكنولوجيا مع تلك التي تمتلك موارد طبيعية، مثل الأراضي الصالحة للزراعة والتي تفتقد للموارد المالية والتكنولوجيا لاستغلال ذلك خدمة للمصلحة المشتركة، داعيا في الوقت ذاته الدول الأعضاء إلى إنشاء صندوق لتمويل المشاريع الناشئة قصد دعم وتشجيع مشاريع الشباب المبتكرة في مختلف المجالات الاقتصادية.

وقال الأمين العام بأن "هذه الدورة المهمة تنعقد في وقت لا نزال نشعر فيه بآثار جائحة كورونا" مضيفا بأنه بسبب هذه الجائحة وما اتُخذ من تدابير صارمة لاحتوائها، فإن الدول الأعضاء عانت من خسائر فادحة في الوظائف، ومن انكماش اقتصادي، وتراجع في الاستثمارات والصادرات، وكذلك تراجع الأنشطة السياحية، لافتا إلى أن هذا الوضع ألقى بالعديد من الناس في العالم الإسلامي إلى غائلة الفقر وألْـفَوْا أنفسهم في مواقف صعبة.

وأشار إلى أنه قبل أن تتمكن الدول الأعضاء في المنظمة، بل والعالم بأسره، من إيجاد مسارات واضحة للخروج من الاختلالات الناجمة عن جائحة كورونا، اندلع الصراع بين روسيا وأوكرانيا، مما زاد من تعقيد الجهود المبذولة نحو تحقيق التعافي الاقتصادي وتضميد الجراح في العالم.

وأوضح أن أثر ما عرفته أنظمة الإمدادات الغذائية من اضطراب بسبب الصراع الروسي الأوكراني سلبًا على الأمن الغذائي للعديد من الدول الأعضاء في المنظمة، ودفع ذلك بالعديد من البلدان إلى حافة الاضطرابات المدنية الداخلية.

وقال معالي الأمين العام إن الصراع الروسي الأوكراني سلط الضوء مرة أخرى على ضرورة عمل الدول الأعضاء في المنظمة لتحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الغذاء، وكذلك مراكمة احتياطيات غذائية كافية.

وأكد الأمين العام بأنه وفي مواجهة التحديات المذكورة أعلاه، فإن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بحاجة إلى بلورة استراتيجية لتحقيق التعافي الاقتصادي.

واستعرض الأمين العام بإيجاز بعض الأنشطة التي ساهمت في الجهود الجماعية لتوسيع نطاق التجارة الإسلامية البينية وتشجيع الاستثمار، وتنمية السياحة، وكذلك معالجة انعدام الأمن الغذائي في عدد من الدول الأعضاء بالمنظمة، حيث عُقدت الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة بنجاح في باكو بجمهورية أذربيجان، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ يونيو الماضي. ونظم المركز الإسلامي لتنمية التجارة بالتنسيق مع الحكومة السنغالية والأمانة العامة للمنظمة المعرض التجاري السابع عشر للمنظمة في العاصمة السنغالية داكار، وذلك في الفترة من ١٣ إلى ١٨ يونيو الماضي.

ومن المقرر أن يُعقد المعرض التجاري الثامن عشر التالي للمنظمة في مدينة لاهور بجمهورية باكستان الإسلامية، في الفترة من ١٦ إلى ١٨ يونيو ٢٠٢٣. واغتنم الأمين العام الفرصة الفرصة لتوجيه دعوة لجميع الدول الأعضاء في المنظمة من أجل المشاركة بنشاط في هذا المعرض التجاري الثامن عشر المهم للمنظمة.

وأبرز الأمين العام العمل الثالث بما قامت به مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من إطلاق لبرنامج شامل للاستجابة للأمن الغذائي بقيمة ١٠,٥٤ مليار دولار أمريكي، وذلك بهدف دعم جهود الدول الأعضاء في المنظمة لمواجهة التحديات الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي في بلدانها.

وأضاف الأمين العام بأن الدول الأعضاء والعالم بأسره يمرون بأوقات عصيبة، مشيرا إلى أنه بالنسبة للكثيرين، فإنه قد تعطلت الاقتصادات، وتعرضت الإمدادات الغذائية للضغوط، وارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات قياسية، وارتفع عدد الأطفال المشردين، وأصبحت النظم الصحية تتجاوز طاقتها الاستيعابية، كما أن المتسربين من المدارس في ازدياد، ولا يزال أغلبية سكان الريف يفتقرون إلى المرافق الأساسية للحياة، مشيرا إلى أن النزاعات والكوارث الطبيعية الناجمة عن التغير المناخي تسببت في تشرد ملايين اللاجئين والنازحين في العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مما أدى إلى تفاقم الوضع الذي يعاني الهشاشة أصلاً.

«التعاون الإسلامي» تعقد اجتماعا تشاوريا لدول المجموعة الأفريقية

حسين طه يدعو لإنشاء صناديق خاصة لتمويل المشاريع

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، اجتماعا تشاوريا مع الدول الأعضاء في المجموعة الأفريقية في المنظمة، في جدة ١٧ أكتوبر الماضي، حيث ناقش تنفيذ مختلف القرارات ومشاريع المنظمة التي تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولها في القارة الأفريقية.

وفي بداية الاجتماع، قال معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، إن فكرة عقد الاجتماع جاءت من الحاجة الملحة لتسريع وتيرة العمل الجماعي للمنظمة إزاء معالجة تحديات التنمية في الدول الإفريقية الأعضاء المنظمة.

وأشار الأمين العام إلى القضايا المدرجة في جدول أعمال الاجتماع، مؤكدا أن الاجتماع سيمكن الدول الأعضاء من رسم مسارات عمل مشتركة لمواجهة التحديات التنموية في دول المنظمة، بالإضافة إلى تحديد سبل ووسائل ترجمة أطر التعاون الاقتصادي للمنظمة إلى إجراءات ملموسة على مستوى الدول.

ومن الجدير بالذكر أن الاجتماع ناقش العديد من القضايا، مثل معالجة انعدام الأمن الغذائي في الدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة، وتنظيم منتدى الاستثمار للمنظمة في إفريقيا. كما تناول الاجتماع تنفيذ مشروع منظمة التعاون الإسلامي لسكة حديد داكار – بورتسودان، وتطوير صناعة الحلال في إفريقيا، بالإضافة إلى كيفية التعامل مع الأعداد المتزايدة لأطفال الشوارع في البلدان الأفريقية الأعضاء بالمنظمة، فضلا عن اقتراح وضع المرحلة الثانية من البرنامج الخاص لتنمية إفريقيا.

وفي مناسبة أخرى، عقدت الأمانة العامة للمنظمة، في ١٦ أكتوبر الماضي في مقرها، جلسة تطارح الأفكار بشأن استراتيجيات معالجة التحديات الراهنة والمستقبلية للدول الأعضاء في المنظمة في مجال الأمن الغذائي، بالتزامن مع يوم الغذاء العالمي الذي يصادف ١٦ أكتوبر من كل عام.

وخاطب معالي الأمين العام، الجلسة من خلال كلمة ألقاها نيابة عنه الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالمنظمة، الدكتور أحمد كويسة سينغيندو، والتي جاء فيها إن يوم الغذاء العالمي يعد فرصة لتبادل الأفكار والرؤى حول كيفية معالجة مشكلة الأمن الغذائي للدول الأعضاء في المنظمة بطريقة فعالة وجماعية. ونوهت الكلمة بأن قضايا التنمية الزراعية والأمن الغذائي هي في صلب نشاطات المنظمة التي تهدف لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الأعضاء.

وأوضح الأمين العام أن قطاع الزراعة يضم أكثر من ٢٢٠ مليون عامل في هذا المجال، أي أنه يشكل ما نسبته ٣١,٧٪ من إجمالي القوى العاملة في الدول الأعضاء، موضحا أن عدد من يعيشون في المناطق الريفية تصل نسبته إلى ٤٨,٧٪ من مجمل مليار وتسعمائة مليون نسمة موزعين في جميع أرجاء العالم الإسلامي.

يذكر أن انعقاد الجلسة يأتي في ظل التحديات التي يشهدها العالم في الوقت الحالي إزاء تحقيق الأمن الغذائي.

على صعيد آخر، شارك وفد "التعاون الإسلامي" برئاسة الدكتور سينجندو، في منتدى أذربيجان للاستثمار وريادة الأعمال الشبابية الذي عُقد يومي ١٧ و١٨ نوفمبر الماضي، في باكو بجمهورية أذربيجان.

وألقى الدكتور سينجندو، كلمة في الجلسة الافتتاحية للمنتدى نيابة عن الأمين العام الذي أشار إلى أن صانعي السياسات ومجتمعات الأعمال المعنية على المستويين الوطني والدولي بحاجة إلى التلاقي وتبادل المعارف وصياغة الالتزامات لتحسين مناخ الاستثمار في الدول الأعضاء في المنظمة. وأشرف على تنظيم هذا المنتدى كل من منتدى شباب التعاون الإسلامي ووكالة تنمية الأعمال الصغرى والمتوسطة في جمهورية أذربيجان.

كما شارك وفد المنظمة في العديد من حلقات النقاش حول رأس المال البشري وريادة الأعمال في دول المنظمة. ووفر المنتدى فرصة أمام رواد الأعمال الشباب من مختلف البلدان من أجل عرض ابتكاراتهم واستكشاف أفضل الطرق لتحويل أفكارهم إلى استثمارات وأعمال تجارية ناجحة.

الأمين العام يهنئ قطر بنجاح كأس العالم ٢٠٢٢

هنأ الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر والشعب القطري بنجاح تنظيم بطولة كأس العالم ٢٠٢٢ التي أقيمت بين شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين. وأشاد الأمين العام بحسن التنظيم الذي أبهر العالم وجعل من البطولة نسخة تاريخية من بطولات كأس العالم حيث أثنى عليها جميع المشاركين والمتابعين.

وقدم حسين إبراهيم طه، تهانيه الحارة لدولة قطر خاصة، ولكافة الدول الأعضاء في المنظمة، على هذا الحدث الرياضي العالمي الكبير الذي استضافته إحدى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وأعرب الأمين العام لدولة قطر قيادة وحكومة وشعباً عن أصدق التهاني وأطيب التمنيات بهذا الإنجاز الكبير والمستحق الذي يُعدّ إنجازاً لها ولكافة دول المنظمة وشعوبها. وأكد أن هذا الإنجاز جاء نتاجاً للجهود المبذولة في دولة قطر في مجال الرياضة وتعزيز قدرات الشباب، وتمنى لدولة قطر مزيداً من التقدم والازدهار في جميع المجالات.

وأمّن الأمين العام على دور الرياضة في تعزيز السلام والتضامن والتلاحم الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولما لكرة القدم من شعبية عالمية يمكن أن تقرب بين الشعوب وأن يكون لها دور إيجابي في تعزيز التنمية والسلام.

يذكر أن إعلان الدورة الخامسة لمؤتمر وزراء الشباب والرياضة الذي عقد في جدة في سبتمبر الماضي، كان قد أشاد كذلك باستعدادات دولة قطر بتنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، علما أن الإعلان كان قد صدر قبل بدء التصفيات في أواخر نوفمبر الماضي، مشيرا إلى الارث الذي حققته من اعتزاز وفخر الشباب العربي والاسلامي باستضافة دولة عربية واسلامية لهذا الحدث العالمي، وما حققته الاستضافة من دعم العديد من المبادرات الشبابية من خلال منصة الجيل المبهر الذي تم اطلاقها في العام ٢٠١٠ وبرامج التدريب والتطوير للكوادر الشبابية عبر معهد جسور، وكذلك برامج المتطوعين الذي استوعب اكثر من ٢٠٠٠٠ متطوعا ، مما يعزز جهود العمل الاسلامي المشترك في مجال الشباب والرياضة.

وفي بيان سابق، كان الأمين العام، أكد وقوف المنظمة مع دولة قطر في مواجهة الحملة التي تستهدفها قبل استضافتها لبطولة كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، باعتبارها أول دولة عضو في العالم الإسلامي تستضيف مثل هذا الحدث، بما يحمله من مضامين إنسانية وعالمية تهدف إلى بث روح التضامن والترابط بين دول العالم.

وشدد على أن هذا الهجوم الذي برز مع بدء الاستعدادات لاستضافة دولة قطر للبطولة، كان مستهجنا، فضلا عن كونه سابقة هي الأولى من نوعها التي تتعرض فيها دولة تستضيف هذه المسابقة لهذا الحجم من الاتهامات والانتقادات، ما يدفع للتساؤل عن هذه الانتقائية والعدوانية التي تحث البعض على التصيد والتربص.

وهنأ الأمين العام كذلك، منتخب المملكة المغربية لكرة القدم على الإنجاز التاريخي ببلوغه الدور نصف النهائي عقب فوزه على منتخب البرتغال ضمن مباريات دور الثمانية من بطولة كأس العالم ٢٠٢٢ التي تحتضنها دولة قطر.

علما أن الفريق المغربي نجح في الوصول إلى المرتبة الرابعة على مستوى العالم في إنجاز تاريخي يحسب له. وأشاد الأمين العام بالأداء البطولي للاعبي الفريق المغربي في تلك المباراة، متمنياً للفريق تحقيق المزيد من الانتصارات في الجولات القادمة من البطولة. وكان الأمين العام قد هنأ أيضا كلا من المنتخب السعودي والسنغالي على أدائهم الفريد في المباريات التي جرت في التصفية.

فضاء المنظمة يستوعب ثلث شباب العالم في ٢٠٥٠

استضافت المملكة العربية السعودية الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في جدة خلال الفترة 7 ـ 9 سبتمبر 2022 تحت شعار "تنمية الشباب والرياضة لبناء أمة متضامنة". وخاطب معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، الدورة حيث دعا إلى مواجهة التحديات أمام شباب الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة فيما يتعلق بارتفاع معدلات البطالة وخطر انتشار ظاهرة التطرف ومشكلة النزوح واللجوء والهجرة غير الشرعية، وذلك عبر وضع سياسات واستراتيجيات وخطط عمل مشتركة لتلبية احتياجات الشباب وتوفير الفرص وتعزيز دورهم في التنمية للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي وبناء وتعزيز السلم والحوار ومكافحة التطرف والإرهاب.

وتحدث في الجلسة الافتتاحية أيضا صاحب السمو الملكي، الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، وزير الرياضة والشباب بالمملكة العربية السعودية رئيس الدورة الحالية، ومعالي السيد فريد غايبوف، وزير الشباب والرياضة بجمهورية أذربيجان، رئيس الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، ومعالي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، الدكتور محمد بن سليمان الجاسر.

وأشار معالي الأمين العام إلى أن الدراسات العالمية تشير إلى أن فضاء المنظمة يستوعب حوالي ربع تعداد الشباب في العالم، كما أنه من المتوقع أن تضم دول المنظمة أكثر من ثلث شباب العالم بحلول 2050، وذلك حسب التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة، لافتا إلى أن هذه الحقائق والإحصاءات الواقعية يمكن أن توفر فرصاً سانحة للعالم الإسلامي إذا تم تسخير إمكانات الشباب بالشكل المناسب، وإشراكهم في وضع السياسات والبرامج حول تنمية الشباب والرياضة وإشراكهم كذلك في تنفيذ تلك السياسات والبرامج.

ودعا إبراهيم طه إلى طرح مبادرات وأفعال ملموسة لتفعيل استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي لتطوير الرياضة في الدول الأعضاء واستراتيجية المنظمة للشباب، وذلك عبر إطلاق برامج تنموية تخص الشباب في جميع الدول الأعضاء، وأن تفعِّل الدول الأعضاء والمؤسسات ذات الصلة دورها في تلك البرامج والمبادرات.

وأعرب معالي الأمين العام عن عظيم الشكر والتقدير لحكومة المملكة العربية السعودية، دولة مقر منظمة التعاون الاسلامي، بقيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي عهده الأمين، صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على استضافتها الكريمة لهذه الدورة بعد استضافتها المحمودة للدورتين الأولى والثانية لهذا المؤتمر، مشيدا في الوقت ذاته بالاهتمام الكبير الذي ما فتئت توليه القيادة السعودية الرشيدة للقضايا الخاصة بالشباب وللحراك الرياضي في الدول الأعضاء في المنظمة بصفة خاصة ولما توليه من رعاية كريمة للمنظمة ودعم مستمر لمختلف أنشطتها وبرامجها، تعزيزاً للتضامن الإسلامي، وارتقاءً بالدور المنوط بالمنظمة.

كما أعرب معالي الأمين العام عن الشكر والامتنان لصاحب السمو الملكي، الأمير عبد العزيز بن تركي الفيصل، وزير الرياضة بالمملكة العربية السعودية على التحضير الجيد والترتيبات الممتازة التي تم اتخاذها لعقد هذه الدورة.

كما شكر السيد حسين طه جمهورية أذربيجان، حكومة وشعباً، على استضافتها للدورة الرابعة لهذا المؤتمر ولا سيما وزارة الشباب والرياضة وعلى رأسها معالي الوزير فريد غايبوف الذي لم يدخر جهداً خلال فترة رئاسته للدورة الرابعة بكل براعة، والذي ساهم في بلورة المبادرات التي تم اتخاذها في ظل رئاسة أذربيجان للدورة.

تحضيري الشباب: المؤتمر مهم بعد تعافي العالم من كورونا

التأم اجتماع كبار الموظفين التحضيري للدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والذي استضافته المملكة العربية السعودية في سبتمبر الماضي تحت شعار «تنمية الشباب والرياضة لبناء أمة متضامنة».

وتحدث في الجلسة الافتتاحية للاجتماع التحضيري كل من ممثل جمهورية أذربيجان رئيس الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، السيد علي قاديروف، ووكيل شؤون الرياضة والشباب في وزارة الرياضة السعودية رئيس الدورة الخامسة للمؤتمر، السيد عبد العزيز بن عبد الرحمن المسعد، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والأسرة في منظمة التعاون الإسلامي، السفير طارق علي بخيت.

وفي كلمة الأمانة العامة، أشار السفير بخيت إلى أن استضافة المملكة العربية السعودية لهذه الدورة بعد استضافتها الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر في عامي 2005، و2014 تؤكد اهتمامها بدعم أنشطة منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك على اهتمامها بقضايا تنمية الشباب والرياضة في الدول الأعضاء، مؤكدا في الوقت ذاته أن انعقاد هذه الدورة في الوقت الذي بدأ العالم يتعافى من جائحة كورونا، يمثل التزام المنظمة بقضية النهوض بالشباب والرياضة في الدول الأعضاء وجهودها في دعم التعددية الثقافية والحوار بين الثقافات وبين الحضارات ونشر القيم الإسلامية من خلال الرياضة.

وأضاف السفير طارق بخيت أن الاجتماع فرصة لمناقشة القضايا المتعلقة بتنمية الشباب والرياضة بهدف بناء أمة قوامها التضامن، وبحث التحديات التي تعيق بناء قدرات الشباب وتنمية الرياضة في الدول الأعضاء، وبلورة السبل الكفيلة واقتراح الحلول والآليات المناسبة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في هذا المجال.

وأعرب الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والأسرة عن شكر الأمانة العامة لجميع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي النشطة في مجال الشباب والرياضة، وخاصة البنك الإسلامي للتنمية، ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، ومنظمة تنمية المرأة، ومركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (سيسريك)، والمركز الإسلامي لتنمية التجارة، والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، ومنتدى التعاون الإسلامي للشباب، والاتحاد العالم للكشاف المسلم على جهودها في مجال تنمية الشباب والرياضة في الدول الأعضاء وجهودها في متابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الدورات السابقة للمؤتمر الوزاري للشباب والرياضة.

وبحث الاجتماع وضع الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والأهمية التي توليها المنظمة وأجهزتها ومؤسساتها المعنية لتنمية الشباب والرياضة، والعمل من أجل تعزيز قدرات الشباب والنهوض بدوره في التنمية بهدف توفير ظروف الاستقرار والتقدم والازدهار ومحاربة الأفكار المتطرفة والعنيفة التي تدعو لها التنظيمات الإرهابية والتشجيع على الحوار والاعتدال والوسطية والتسامح واحترام الآخر. كما ناقش الاجتماع التزام الدول الأعضاء بتنفيذ استراتيجيتي المنظمة الاسترشاديتين للشباب ولتطوير الرياضة لتعزيز العمل الإسلامي المشترك في مجال الشباب والرياضة.

وجاء في إعلان مؤتمر الشباب والرياضة ضرورة إيلاء الأهمية القصوى لقضايا الشباب والرياضة للمساهمة في جهود التنمية في الدول الأعضاء، بالإضافة إلى التوصية بضرورة تنفيذ استراتيجية المنظمة للشباب وخطة عمل المنظمة لتطوير الرياضة في الدول الأعضاء.

كما حثّ الإعلان الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة على وضع آليات لتعزيز دورها للتنسيق مع المنظمات والمؤسسات الدولية العاملة في مجالي الشباب والرياضة وتكثيف التعاون وتبادل المعلومات والخبرات من أجل تعزيز قدرات الشباب وتطوير الرياضة للمساهمة في تحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

«التعاون الإسلامي» ترحب بإنشاء وحدة للشباب لدى الأمانة العامة

رحبت الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في الفترة 7 ـ 9 سبتمبر الماضي تحت شعار «تنمية الشباب والرياضة لبناء أمة متضامنة»، بالقرار رقم: 11/43-ت بشأن إنشاء وحدة جديدة للشباب لدى الأمانة العامة للمنظمة والصادر عن مجلس وزراء الخارجية في دورته الثالثة والأربعين المنعقدة في طشقند بجمهورية أوزبكستان، ودعوة كافة الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى دعم وحدة الشباب لتمكينها من القيام بالمهام المناطة بها.

ودعت الأمانة العامة، وبمساهمة من الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة وخاصة البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، إلى تعزيز قدرات وحدة الشباب وتزويدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة للتعاون والتنسيق مع أجهزة المنظمة العاملة في مجال الشباب والرياضة لمتابعة تنفيذ القرارات واستراتيجيات وخطط عمل المنظمة ذات الصلة.

وحث الإعلان الدول الأعضاء وأجهزة ومؤسسات المنظمة ذات الصلة على اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تنفيذ استراتيجية المنظمة للشباب واستراتيجيتها لتطوير الرياضة وقراراتها ذات الصلة، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة.

وأشاد الإعلان برؤية المملكة العربية السعودية 2030 والمكانة التي خصت بها الشباب والرياضة، وبالجهود التي تبذلها حكومة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وولي العهد من أجل وضع قضايا الشباب والرياضة في صلب جدول أعمال التنمية في المملكة، كما دعت الدول الأعضاء لاتخاذ التدابير اللازمة من أجل إزالة جميع العقبات التي تحول دون مشاركة الشباب في التنمية.

وأعرب الإعلان عن القلق العميق إزاء تصاعد الهجمات الإرهابية والتطرف العنيف والغلو وعمليات التحريض على الإرهاب في أوساط الشباب، وخاصة من خلال وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي وتداعيات ذلك

> الاجتماع يؤكد الدور المركزي للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال الشباب والرياضة في تنفيذ استراتيجية المنظمة للشباب

على الاستقرار والأمن والتعايش السلمي بين الشعوب في جميع أنحاء العالم، ولاسيما في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ودعا إعلان المؤتمر دول المنظمة لوضع قضايا الشباب والرياضة في صلب برامج وخطط عملها التنموية وضمان مشاركة الشباب والشابات بفعالية في تنفيذها وفي أعمال التنمية الوطنية، والعمل على توفير فرص التعليم الجيد والصحة والتدريب والعمل اللائق لهم والعناية بالشباب من ذوي الاحتياجات الخاصة.

وأشاد الإعلان بجهود المملكة الأردنية الهاشمية في دعم الشباب وتمكينهم وتقديم العديد من المبادرات ومن أبرزها تبني مجلس الأمن الدولي للقرار الخاص بالشباب والأمن والسلم ودعوة الدول الأعضاء لمتابعة الجهود لتنفيذه.

وأكد الاجتماع على الدور المركزي للمؤسسات الوطنية العاملة في مجال الشباب والرياضة في تنفيذ استراتيجية المنظمة للشباب واستراتيجية المنظمة لتطوير الرياضة ودعوة الأمانة العامة لتعزيز التعاون والتنسيق مع تلك المؤسسات وعقد ندوات إقليمية للمساهمة في تعزيز قدرات الشباب في المجالات الدبلوماسية الثقافية ومهارات إنشاء وتطوير المشاريع والتمويل متناهي الصغر وتعزيز العمل التطوعي وتشجيع التبادل الثقافي والشبابي والرياضي والزيارات لتعزيز التقارب بين شباب دولنا الأعضاء.

كما أعرب الإعلان عن أسمى آيات الشكر والامتنان إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، على الاستضافة الكريمة لعقد الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة، معربا لها عن شكره وبخاصة وزارة الرياضة، وذلك على الترتيبات المتميزة التي قامت بها في سبيل إنجاح هذا المؤتمر، كما شكر الإعلان الأمانة العامة على جهودها المتميزة في إنجاح أعمال المؤتمر.

«التعاون الإسلامي» ترحب باعتماد مكتب أممي للشباب

رحّب معالي الأمين العام لمنظمة التعان الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه بقرار الجمعية العامة بشأن إنشاء مكتب الأمم المتحدة للشباب الصادر عن أعمال جلسة 8 سبتمبر الماضي وتكون مهمته العمل على تعزيز المشاركة والنهوض بقضايا الشباب عبر منظومة الأمم المتحدة في مجالات السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وغيرها.

وأشار الأمين العام إلى أنه في ظل تنامي حاجات الشباب في كافة أنحاء العالم إلى صحوة وإلى مجتمعات تقوم على مبادئ السلام والعدالة والمساواة بين الرجل والمرأة، فإن إنشاء هذا المكتب في منظومة الأمم المتحدة سيساهم في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها ومؤسساتها ذات الصلة في هذا الشأن.

وأكّد الأمين العام استعداد منظمة التعاون الإسلامي وأجهزتها ومؤسساتها العاملة في مجال بناء قدرات الشباب للتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المنشئ حديثاً من أجل دعم الدول الأعضاء لمواجهة التحديات التي تواجهها في هذا المجال.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس وزراء الخارجية للمنظمة قد أنشأ وحدة الشباب لدى الأمانة العامة بموجب القرار الصادر عن دورته الثالثة والأربعين في طشقند عام 2016، من أجل تنسيق جهود المنظمة وأجهزتها ومؤسساتها ذات الصلة في مجال تنمية الشباب وتعزيز دورهم في التنمية، كما أن الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة التي استضافتها المملكة العربية السعودية في 9-7 سبتمبر 2022 في جدة قد دعت الأمانة العامة للمنظمة إلى تعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين والاقليميين من أجل تعزيز قدرات الشباب وتمكينهم في الدول الأعضاء.

وفي السياق نفسه، وبمناسبة الاحتفاء بيوم منظمة التعاون الإسلامي للشباب في الثالث سبتمبر من كل عام، بقرار من مجلس وزراء الخارجية في دورته الرابعة والأربعين في كوت ديفوار عام 2017، تقدم معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه بخالص التهاني والتبريكات إلى كافة الشباب والشابات في جميع أنحاء العالم الإسلامي، وخص الأمين العام بالذكر الشباب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي، والشباب الذين يعيشون في ظل النزاعات المسلحة في الدول الأعضاء الأخرى.

> الأمين العام يشير إلى أن تخصيص يوم منظمة التعاون الإسلامي للشباب جاء تأكيداً لمحورية قضايا الشباب في أولويات المنظمة

وأشار الأمين العام إلى أن تخصيص يوم منظمة التعاون الإسلامي للشباب جاء تأكيداً لمحورية قضايا الشباب في أولويات المنظمة وفرصة للإشادة بمساهمات الشباب في تحسين عالمنا والتنويه بدورهم المهم في التنمية وفي بناء وتعزيز السلم والحوار ومكافحة التطرف والإرهاب في الدول الأعضاء، ودعا الأمين العام الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تكاتف الجهود من أجل تعزيز دور الشباب والشابات في التنمية بحيث يكونوا شركاء فعّالين في الجهود الرامية للنهوض بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في العالم.

كما أشار الأمين العام إلى أنه في إطار الرعاية الكريمة التي توليها المملكة العربية السعودية لقضايا الشباب والرياضة في العالم الإسلامي، فإن المملكة ستستضيف الدورة الخامسة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في 9-7 سبتمبر القادم بمدينة جدة، وأن هذه الدورة ستتيح الفرصة كذلك للدول الأعضاء والمؤسسات العاملة في مجال تنمية الشباب والرياضة لرصد التقدم المحرز في هذا المجال وبحث سبل تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في هذا الشأن في إطار العمل الإسلامي المشترك.

دول المنظمة تبحث إعداد مشروع اتفاقية "التعاون الإسلامي" لحقوق الطفل

عقد بمقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في 29 نوفمبر الماضي بمقر الأمانة العامة بجدة الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين مفتوح العضوية للدول الأعضاء لاستكمال مناقشة مشروع اتفاقية المنظمة لحقوق الطفل في الإسلام بهدف عرضها على مجلس وزراء الخارجية القادم في نواكشوط بالجمهورية الإسلامية الموريتانية لاعتمادها.

واستعرض الأمين العام للمنظمة، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية، قرأها نيابة عنه الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، سعادة السفير طارق علي بخيت، المراحل التي مر بها مشروع إعداد "اتفاقية المنظمة لحقوق الطفل"، منوهاً بأنه تم إعداد المسودة الثانية من مشروع الاتفاقية بالتنسيق فيما بين الأمانة العامة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان، وذلك بإدراج جميع مرئيات الدول الأعضاء ومراجعتها ليتسنى استكمال بحثها خلال هذا الاجتماع.

ودعا الأمين العام لتكثيف التعاون فيما بين الدول الأعضاء في مجال حماية حقوق الطفل وترجمة الحقوق التي كفلها الإسلام والأنظمة والمواثيق الدولية للطفل إلى واقع عملي، وذلك عبر تعزيز آليات التنسيق بين المؤسسات الوطنية من جهة وبينها وبين أجهزة ومؤسسات المنظمة واتخاذ خطوات هامة من أجل تنفيذ الاتفاقية. كما حث المشاركين على ضرورة دراسة سبل تعزيز دور أجهزة ومؤسسات المنظمة في تبادل الخبرات ووضع معايير وآليات وسبل كفيلة لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

من جانبه، قدّم رئيس الاجتماع سعادة السفير رضوان شيخ، المندوب الدائم السابق الباكستاني لدى المنظمة، الذي ترأس بلاده حالياً مجلس وزراء خارجية المنظمة، عرضاً حول تطور مشروع الاتفاقية، وشدّد على ضرورة الاستفادة من تجارب ممثلي الدول الأعضاء ومن الاتفاقيات الوطنية والإقليمية والصكوك الدولية لحقوق الإنسان حول الطفل.

ورشة عمل مشتركة بين المنظمة والاتحاد الأوروبي حول «العنف الجنساني»

في إطار الشراكة والتعاون والمشاورات المتواصلة مع الاتحاد الأوروبي نظمت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، في 7 ديسمبر الماضي، ورشة عمل فنية افتراضية حول "القضاء على العنف الجنساني". ويأتي تنظيم ورشة العمل هذه في أطار إحياء اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة الذي يوافق 25 نوفمبر من كل سنة وكذلك حملة "يونايت" (حملة الستة عشر يوماً للاتحاد من أجل القضاء على العنف ضد المرأة).

تهدف ورشة العمل لتبادل المعلومات حول الأطر القانونية والإجرائية والآليات والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان من أجل حماية حقوق المرأة والقضاء على العنف المتعلق بالجنس والنوع، وتهدف كذلك لتبادل الأنشطة والجهود بين المؤسسات في كل من المنظمة والاتحاد في إطار مكافحة العنف الجنساني وصياغة توصيات وأفكار ملموسة لتعزيز التعاون المستقبلي بين المنظمتين.

وشارك من جانب "التعاون الإسلامي" كل من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الانسان ومركز سيسرك والبنك الإسلامي للتنمية ومنظمة تنمية المرأة التي قامت باستعراض جهودها ومبادراتها في مجال تمكين المرأة بصفة عامة وفي مجال مكافحة العنف ضدها بالخصوص.

ومن جانب الاتحاد الأوروبي، ألقت السيدة بريجيت لوزر، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كلمة افتتاحية سلطت الضوء فيها على الأهمية الكبيرة لهذه الورشة التي تأتي في إطار الحوار والتشاور المستمر بين المنظمة والاتحاد منذ عام 2015. كما أكدت بريجيت في كلمتها أهمية وجود تعاون أكثر عمقًا بين "التعاون الإسلام" و"الاتحاد" في المنتديات متعددة الأطراف .

الأمين العام يؤكد أهمية متابعة مشروع بنك الأسرة في دول الساحل

أشاد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه بجهود موريتانيا في مجال العمل الاجتماعي ورعاية الطفولة وتمكين الأسرة، وذلك في الكلمة التي ألقاها نيابة عنه السفير طارق علي بخيت الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية في الجلسة الافتتاحية للملتقى الاقليمي في إفريقيا الذي استضافته موريتانيا يومي 19 و20 ديسمبر الماضي، في نواكشوط بعنوان: التمويل متناهي الصغر: فرص واعدة ونموذج مبتكر.

وأكد الأمين العام أن استضافة موريتانيا لهذا الملتقى الإقليمي تكتسي أهمية خاصة للدول الأعضاء حيث تشكل فرصة مناسبة لتبادل الآراء والخبرات، وتحديد أفضل السبل والوسائل الكفيلة لتنفيذ مختلف برامج التمويل متناهي الصغر من اجل المساهمة في التخفيف من وطأة الفقر خاصة في وسط النساء.

وأشار الأمين العام إلى أن التمويل متناهي الصغر يعتبر أداةً من الأدوات الأساسية ومصدرا مهما من مصادر التخفيف من وطأة الفقر، كما تعتبر استراتيجية من استراتيجيات التنمية التي يجب تنفيذها ودعمها لبلوغ الغاية الطموحة المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر واستدامة الدخل في العالم.

وكانت معالي السيدة صفية بنت انتهاه وزيرة العمل الاجتماعي والطفولة والأسرة الموريتانية قد استقبلت في مكتبها بمقر الوزارة في نواكشوط 19 الشهر نفسه، السفير بخيت، وذلك في إطار مشاركة وفد الأمانة العامة في الملتقى الإقليمي.

المنظمة تقيم ندوة تعزيز التواصل لما بعد "كورونا"

أقامت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، في 10 أكتوبر الماضي، ندوة «تعزيز التواصل في العالم المعاصر لما بعد جائحة كورونا: تعزيز الحوار بين العالم الإسلامي وغيره من الحضارات الكبرى». وألقى كلمة معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والثقافية والاجتماعية، السفير طارق علي بخيت، حيث قالت الكلمة الافتتاحية إن اختيار موضوع الندوة جاء من أجل تتبع كيفية تفاعل بلدان العالم الإسلامي مع الحضارات الأخرى إن كان ذلك من خلال الدول أو الثقافات أو الأديان وغيرها.

والجدير بالذكر أن الندوة أقيمت بناءً على قرار الدورة 48 لمجلس وزراء الخارجية رقم C-1/48، لدول منظمة التعاون الإسلامي.

وشارك في الندوة متحدثون من مختلف دول العالم، حيث حاضر الشيخ محمد بن عبد الواحد العريفي، مستشار وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية عن تجربة بلاده خلال الجائحة. كما تحدث كل من الأستاذ محمد شفيق، المدير التنفيذي لمركز بريان وجان هيكي للدراسات بين الأديان والحوار، بالولايات المتحدة الأمريكية، والأستاذ ما ليرونج، مدير معهد دراسات استراتيجية – طريق الحرير بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية بجمهورية الصين الشعبية، والأستاذ هوساكا شوجي، رئيس الجمعية اليابانية لدراسات الشرق الأوسط، من اليابان، والبروفيسور سيرجي فوروبييف، من كلية الاقتصاد العالمي والشؤون الدولية في جامعة HSE، بالاتحاد الروسي.

وشارك في الحلقة النقاشية الثانية كل من المتحدثين؛ السفير الأستاذ الدكتور محمود إرول كيليك، المدير العام لمركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، (إرسيكا)، والسيدة نهال سعد، مدير ديوان الممثل السامي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، والسيدة فلورنس جوب، مستشار بمجلس الاتحاد الأوروبي.

"بامخرمة" يحاضر بمناسبة تأسيس منظمة التعاون الإسلامي

احتفلت منظمة التعاون الإسلامي بيوم تأسيسها الذي يصادف يوم 25 سبتمبر من كل عام، والذي شهد نشأتها في قمة الرباط التأسيسية في 25 سبتمبر من عام 1969 عقب الحريق الغاشم للمسجد الأقصى في 21 أغسطس 1969. وبهذه المناسبة استضافت المنظمة ندوة سعادة السفير ضياء الدين بامخرمة، سفير جمهورية جيبوتي، عميد السلك الدبلوماسي المعتمد لدى الرياض، إضافة لمسؤولين من الأمانة العامة.

وتناولت الندوة لمحة تاريخية عن نشأة المنظمة، وأهميتها، والأدوار المنوطة بها وبمؤسساتها المتخصصة والمتفرعة والمنتمية في الملفات التي تهم العالم الإسلامي

مثل قضايا فلسطين، والأقليات المسلمة، ظاهرة الإسلاموفوبيا، وتعزيز مفاهيم الوسطية والتسامح.

كما تطرقت الندوة للجهود المبذولة بغية تعزيز التضامن والتعاون في شتى المجالات بين الدول الأعضاء في إطار حرصها على إعطاء نفس متجدد للعمل الإسلامي المشترك والمساهمة في العمل الثقافي والاجتماعي لتحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة. وركزت كذلك على المبادرات التي تقوم بها المنظمة من أجل حث دولها الأعضاء على بناء علاقات ثنائية و متعددة الأطراف قائمة على احترام كرامة الإنسان، وترسيخ قيم التنوع الثقافي والعدالة الاجتماعية، والحرص على تطوير آليات عملها لتواكب متغيرات العصر الحديث.

الاحتفاء باليوم العالمي للتسامح لتعزيز مفاهيم الاحترام المتبادل

بمناسبة اليوم العالمي للتسامح الذي يصادف يوم 16 نوفمبر من كل عام، أقامت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي، اليوم الخميس، 01 ديسمبر 2022، ندوة افتراضية تأتي ضمن سلسلة المحاضرات والندوات الثقافية الدورية التي تقيمها الأمانة العامة للمنظمة حرصاً منها على تعزيز المحتوى الثقافي وإبرازه.

واستضافت الندوة الدكتور يوسف الحسن الكاتب والباحث الإماراتي الحائز على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، وهو من الرعيل الأول للدبلوماسيين الإماراتيين (1972 – 2010) وشغل العديد من المناصب والمسؤوليات الدبلوماسية كان آخرها المدير العام للمعهد الدبلوماسي بدرجة سفير، وعضو مجلس أمناء في عدد كبير من مراكز الأبحاث والفكر والجامعات، وعضو مؤسس للفريق العربي للحوار الإسلامي – المسيحي.

وسلّطت الندوة الضوء على مفهوم التسامح وسياقاته الحضارية والهدف من التسامح، كما تطرقت إلى مسائل الحوار والتعايش، وأهمية التسامح والسلام في تعزيز العيش المشترك، وكيفية مواجهة التعصّب، ومكانة التسامح ومظاهره في الدين الإسلامي.

كما تطرقت الندوة إلى جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تعزيز قيم التسامح عبر العالم ومبادراتها في هذا الشأن، وناقشت الدور المنوط بالمنظمات الدولية والفكرية والثقافية ووسائل الإعلام للقيام به لتعزيز ثقافة التسامح عبر العالم.

جدير بالذكر أن الاحتفال بهذا اليوم يمثل مناسبةً سنوية عالمية، يحتفل فيها العالم بقيم ومعاني التسامح والاحترام المتبادل بين الأمم والحضارات، ويدعو إلى محاربة روح التعصب والانغلاق والكراهية، ترسيخاً للسلم الأهلي والعالمي ودعماً للمشترك بين الثقافات البشرية.

يذكر أن مركز صوت الحكمة في المنظمة، كان قد شارك العالم احتفاله باليوم الدولي للتسامح والذي يصادف 16 نوفمبر من كل عام، والذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1996، وأصبح منذ ذلك التاريخ مناسبة سنوية لتعزيز التعايش ونبذ الكراهية.

الأمانة العامة للمنظمة تستضيف اجتماعا تنسيقيا لمؤسسات "التعاون الإسلامي"

عقدت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي يومي ١٤ و١٥ ديسمبر الماضي، بدعوة من معالي الأمين العام للمنظمة، السيد حسين إبراهيم طه، الاجتماع السنوي التنسيقي السادس لمسؤولي مؤسسات المنظمة.

وفي معرض كلمة ترحيبية بالمشاركين في الاجتماع ألقاها بالنيابة عن الأمين العام، أكد الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية، السيد أحمد كاواسا سينغندو، أن الاجتماع السنوي التنسيقي لمؤسسات المنظمة يعد أداة هامة لإجراء تقييم جماعي للمبادرات الرئيسية لمؤسسات المنظمة ذات الصلة لتنفيذ قرارات المنظمة في جميع المجالات، فضلا عن وضع الحلول لضمان الاستخدام الفعال والناجح القدرات وتخصيص الموارد وتجنب ازدواجية الجهود غير الضرورية مبرزا بعض التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في المنظمة والتي تتطلب العمل العاجل والمنسق من قبل الأمانة العامة ومؤسساتها.

وأوضح الدكتور سينغندو أن "ما يزيد عن ٨٩ مليون شخص داخل دولنا الأعضاء محرومون من الغذاء وهم في حاجة إلى مساعدة غذائية، وأن ١٩ مليون آخرون هم لاجئون، وفي واقع الأمر، أن اللاجئين من مجتمعات الدول الأعضاء في "التعاون الإسلامي" يمثلون نسبة ٧٢,١٪ من مجموع لاجئي العالم، حيث تعتبر بعض تلك الدول في آن واحد، بالدول المصدرة والمستقبلة لأولئك اللاجئين".

وأضاف بأن "لعديد من الدول الأعضاء تواجه أوضاعا يشوبها انعدام مرعب للأمن وتفشي النزاعات، حيث يعيش أزيد من ٣٠٠ مليون شخص تحت مستوى خط الفقر، في حين لا يزال تحقيق أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال لدى العديد من الدول الأعضاء وكما أكدت الظواهر الأخيرة التي شهدتها العديد من الدول الأعضاء من فيضانات وموجات جفاف، فإن ظاهرة تغير المناخ أصبحت واقعا لا يمكن تجاهله بعد الآن".

وأشار سينغندو أن العيش والعمل في عالم من هذا القبيل، يتطلب من مؤسسات المنظمة، التحلي بروح التعاون الأخوي والتخطيط المشترك والتنفيذ الفعال والناجح في الوقت المحدد للقرارات ولجميع أنشطة المنظمة المخطط لها. وشدد التأكيد على الدور الهام الذي يجب على مؤسسات المنظمة أن تضطلع به من أجل رسم مستقبل أفضل للأمة الإسلامية وللبشرية جمعاء.

وأقام معالي حسين طه، حفل عشاء رسمي على شرف رؤساء وفود أجهزة المنظمة ومكاتبها الخارجية ومبعوثي الأمين العام الخاصين المشاركين في اجتماع المؤسسات لتعزيز التعارف وترسيخ التعاون فيما بين المنظمة وأجهزتها ومكاتبها الخارجية، وبحضور المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية رئيسة القمة الاسلامية الرابعة عشر. وأعرب الأمين العام خلال الحفل، الذي حضره أيضاً الأمناء العامون المساعدون، عن تصميم المنظمة على مواصلة تقديم شتى وسائل الدعم والمساندة من أجل تفعيل عمل أجهزة المنظمة ومكاتبها المنتشرة عبر ربوع العالم ودعم المبعوثين الخاصين للأمين العام في مهامهم.

حسين طه يستقبل أمين عام الغرفة الإسلامية

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين ابراهيم طه، في مكتبه ١٦ أكتوبر الماضي، الدكتور يوسف بن حسن الخلاوي، الأمين العام للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وتمحور اللقاء حول سبل تعزيز مفهوم التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء في المنظمة، ومتابعة تنفيذ مشروع إنشاء بنك الأسرة في دول مجموعة الساحل الخمس، والذي دعا لتنفيذه مجلس وزراء الخارجية في دورته الثامنة والأربعين المنعقدة في إسلام أباد بجمهورية باكستان الإسلامية في مارس الماضي.

واستعرض الخلاوي، الجهود التي تبذلها الغرفة لإنشاء بنك الأسرة في دول مجموعة الساحل الخمس، وذلك بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة والغرف التجارية في الدول المعنية. وجدد الأمين العام اهتمام الأمانة العامة بتعزيز قدرات الغرف التجارية والمؤسسات العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر في الدول الأعضاء، مؤكداً استعداد الأمانة العامة لدعم جهود الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة في هذا الشأن.

الأمين العام يزور "إرسيكا" في اسطنبول

زار معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، مقر مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية، إرسيكا، الجهاز المتفرع عن المنظمة، وذلك على هامش مشاركته في الدورة الثانية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام الذي انعقد في إسطنبول بالجمهورية التركية، على مدى يومي ٢١ و٢٢ أكتوبر الماضي.

والتقى معالي الأمين العام خلال الزيارة بالأستاذ الدكتور محمود إرول قليج، مدير عام المركز، واستمع منه لشرح عن عمل المركز، والمشاريع التي يضطلع بها. وأكد معاليه بدوره على مواصلة دعم الأمانة العامة للمركز والبرامج التي يقوم بها.

طه: يدعو مجمع الفقه لحشد موقف إسلامي من قرار طالبان منع الفتيات من التعليم

دعا معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، مجمع الفقه الإسلامي الدولي إلى سرعة إطلاق حملة دولية لجمع كافة أصوات العلماء والمرجعيات الدينية في العالم الإسلامي ضد قرار حكومة طالبان بمنع الفتيات من التعليم بما في ذلك التعليم الجامعي، وتداعياته الأخرى، وذلك وفقا لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف التي تدعو إلى تعليم البنات.

وجاءت دعوة الأمين العام للمنظمة في افتتاح الاجتماع الثاني لهيئة مكتب المجمع لسنة ٢٠٢٢، اليوم الخميس، ٢٩ ديسمبر الماضي، والذي انعقد بتقنية الاتصال المرئي. وترأس أمين عام "التعاون الإسلامي" الاجتماع حيث خاطبه قائلا: إن قرار حكومة طالبان بمنع الفتيات من الدراسة بما في ذلك التعليم الجامعي، وتسريح أعضاء هيئة التدريس الإناث من مناصبهن بدعوى تعارض ذلك مع الشريعة الإسلامية، يعتبر آخر ما تم وضعه أمام مجمع الفقه من تحديات، إضافة إلى قضايا الأقليات، وتصاعد مشاعر العداء للمسلمين في الدول الغربية، وغيرها من القضايا الملحة.

وشدد حسين إبراهيم طه على أولوية الملف الأفغاني في أجندات عمل المنظمة والمجمع، مشيرا إلى أن قرار طالبان لا يستند إلى نصوص في الشريعة الإسلامية خاصة وأن فريقا من العلماء زار أفغانستان في يونيو الماضي وعقد لقاءات مكثفة مع علماء طالبان وقادة الحكومة، حيث كان هناك اتفاق على أن الدين الاسلامي منح المرأة كافة حقوقها بما في ذلك الحق في التعليم والعمل، موضحا أن قرار طالبان بحرمان البنات من التعليم يزيد من عمق المغالطات التي تشاع وتبث عن الدين الإسلامي الحنيف والإسلام منها براء .

وأعرب الأمين العام عن سعادته بترأس اجتماع مجلس إدارة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، معربا كذلك عن شكره الجزيل لمعالي الدكتور قطب مصطفى سانو على الدعوة لانعقاد هذا المجلس، ولمعالي الشيخ صالح بن حميد رئيس المجمع على حرصه وتوجيهاته السديدة في سبيل إنجاح مهام المجمع وتحقيق الأهداف النبيلة التي تأسس من أجلها.

حسين طه يستقبل أعضاء "المستقلة لحقوق الإنسان" بالمنظمة

استقبل الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، بمكتبه في جدة ١٩ ديسمبر الماضي، أعضاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان للمنظمة. وأشاد الأمين العام بدور الهيئة ومنجزاتها في مجال النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الدول الأعضاء في المنظمة، بالإضافة إلى صون الحقوق الأساسية للجماعات والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

وقدم أعضاء الهيئة خلال هذا اللقاء للأمين العام إحاطة عن الأنشطة وأعمال الدورة العادية العشرين للهيئة المنعقدة في مقر الهيئة في جدة خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٢.

«التعاون الإسلامي» و «الإيسيسكو» توقعان مذكرة تفاهم

استقبل معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، ٤ أكتوبر الماضي في مقر الأمانة العامة بجدة، الدكتور سالم بن محمد المالك، المدير العام لمنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "إيسيسكو". وجرى خلال اللقاء توقيع مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة "الإيسيسكو"، حيث وقع عليها السيد حسين إبراهيم طه عن الأمانة العامة، والدكتور سالم بن حمد المالك عن "الإيسيسكو".

وتهدف مذكرة التفاهم إلى تعزيز التنسيق بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والإيسيسكو في تنفيذ المشاريع والبرامج التي تهتم بمجالات التربية والعلوم والثقافة.

من جهة أخرى، تم خلال اللقاء استعراض أوجه التعاون المشترك بين الجانبين، وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية والمؤتمرات القطاعية في مجالات الثقافة والتعليم والبيئة.

إلى ذلك، عقدت اللجنة الفنية المشتركة بين "التعاون الإسلامي" و"الإيسيسكو" اجتماعا جرت خلاله مناقشة تنفيذ العديد من البرامج المشتركة خلال الفترة المقبلة.

حسين طه يدعو لإطلاق برنامج جديد للمنظمة لفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٥

التأم في مقر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي الاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكوميين الدوليين حول استعراض منتصف مدة تنفيذ برنامج عمل المنظمة حتى العام ٢٠٢٥، وذلك في ٢٢ نوفمبر الماضي.

وأكد الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، معالي السيد حسين إبراهيم طه، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للاجتماع، قرأها نيابة عنه الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس السفير سمير بكر دياب، بأن برنامج عمل المنظمة شكّل خطة استشرافية لتعزيز العمل الإسلامي المشترك في شتى المجالات الحيوية للتعاون والتنمية والتآزر باعتبارها قضايا أساسية تحظى باهتمام دولنا الأعضاء.

كما أشاد الأمين العام بالجهود المخلصة للدول الأعضاء في تنفيذ أهداف هذا البرنامج الذي من شأنه أن يمد المنظمة "بتصور ورؤية واضحتين للنظر في إعداد البرنامج الجديد والشروع في إعداد التقرير النهائي حول تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام ٢٠٢٥، واقتراح مشروع برنامج عمل للعقد ٢٠٢٦ – ٢٠٣٥."

من جانبه، قدّم رئيس الاجتماع سعادة السفير رضوان شيخ، المندوب الدائم لجمهورية باكستان الإسلامية لدى المنظمة الذي ترأس بلاده حالياً مجلس وزراء الخارجية، عرضاً حول تطور إطلاق برنامج عمل المنظمة منذ انطلاقه والتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء لتنفيذ البرنامج لاسيما خلال السنتين الماضيتين التي اجتاحت فيهما جائحة كورونا العالم مما أثر على وتيرة تحقيق أهداف البرنامج كاملة، لافتاً إلى ضرورة التفكير في مراجعة البرنامج والاستعداد لإطلاق برنامج جديد.

حسين طه : «الإذاعات» يعزز التضامن في مجالات البث

خاطب معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، السيد حسين إبراهيم طه، اجتماع الجمعية العامة لاتحاد الإذاعات الإسلامية في دورته الثامنة، والذي عقد بشكل افتراضي ٢ أكتوبر الماضي، معربا عن أمله أن يكون الاجتماع خطوة إلى الأمام نحو استكمال الإصلاح المؤسسي لاتحاد الإذاعات الإسلامية في ضوء التقرير السنوي للاتحاد، والخطة الاستراتيجية لتطوير عمله خلال السنوات الخمس القادمة، انسجاما مع قرارات الدورة السابقة للجمعية العامة للاتحاد، وفي ضوء دعوة إصلاح منظومة "التعاون الإسلامي" التي عبّر عنها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود في القمة الإسلامية في دورتها الرابعة عشرة التي انعقدت بمكة المكرمة ٣١ مايو ٢٠١٩؛ حين دعا لضرورة تطوير المنظمة، وإصلاح أجهزتها، لتكونَ قادرةً على التعاطي مع التحديات المختلفة التي تواجه العالم الإسلامي.

وترأس الاجتماع معالي الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، وزير الإعلام المكلّف في المملكة العربية السعودية، رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد، بحضور الدكتور عمرو الليثي، مدير عام الاتحاد.

وتوجه معالي الأمين العام بخالص الشكر والتقدير للمملكة العربية السعودية قيادة وحكومة وشعباً على احتضانها ودعمها لمقر اتحاد الإذاعات الإسلامية، مؤكدا أن هذه المؤسسة الفاعلة تسهم في تعزيز التضامن الإسلامي في مختلف مجالات البث الإذاعي والتلفزيوني.

جهود مكثّفة لـ "التعاون الإسلامي" نحو بناء القدرات وتطوير ملاحظة الانتخابات

خصصت الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي مساحة كبيرة لمجال بناء القدرات والتدريب، بما يشمل منها مجالات ملاحظة الانتخابات والعمل الدبلوماسي. وفي هذا السياق عُقد في ١٥ نوفمبر الماضي، الاجتماع الدوري بين الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ممثلة بـ (وحدة ملاحظة الانتخابات) والأمانة العامة للأمم المتحدة ممثلة بـ (شعبة المساعدة الانتخابية) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (المشروع الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنطقة الشرق الأوسط) في إطار التعاون والتنسيق في مجال ملاحظة الانتخابات. كما جاء الاجتماع في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة لتعزيز قدراتها في هذا المجال.

تم خلال الاجتماع استعراض خطة العمل المشتركة للتعاون والشراكة في مجال ملاحظة الانتخابات، وكذلك مناقشة خارطة الطريق وآفاق مجالات التعاون المستقبلية لعام ٢٠٢٣. وثمنت الأمانة العامة الشراكة المثمرة مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال ملاحظة الانتخابات وما يقدمانه من دعم لجهود "التعاون الإسلامي" في هذا المجال.

في سياق ذلك، وبناءً على دعوة من اللجنة المركزية للانتخابات بجمهورية كازاخستان، تم إيفاد فريق من المراقبين من الأمانة العامة للمنظمة لمراقبة الانتخابات الرئاسية المبكرة التي جرت في ٢٠ نوفمبر الماضي. وراقب فريق المنظمة الانتخابات على ٣ مراحل من التصويت وشملت التحضيرات في فترة ما قبل الاقتراع، ويوم الاقتراع، وعد الأصوات. والتقى الفريق مع العديد من الجهات والأطراف المعنية، بما في ذلك مرشحون للرئاسة، وتلقى إحاطة بشأن عملية التصويت.

واختتم وفد المنظمة مهمة مراقبته، مشيراً إلى أن العملية الانتخابية جرت بطريقة شفافة وحرة ومنظمة، مع إقبال كبير من الناخبين لممارسة حقوقهم السياسية والمدنية. وتقدم الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، بالتهنئة لشعب كازاخستان على التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية.

كما أوفدت المنظمة بناءً على دعوة من الهيئة العليا المستقلة للأنتخابات في تونس، فريق من الملاحظين من لمراقبة الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٨ ديسمبر الماضي.

وعقدت بعثة المنظمة لمراقبة الانتخابات بتاريخ ١٥ الشهر نفسه اجتماعاً مع رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات بالجمهورية التونسية، سعادة فاروق بو عسكر وحضور أعضاء الهيئة، حيث نقل له الوفد تحيات معالي الأمين العام وتمنياته بنجاح العملية الانتخابية. وتلقى الوفد إحاطة حول العملية الانتخابية،

وشددت البعثة على الأهمية التي توليها المنظمة لعملية مراقبة الانتخابات في الدول الأعضاء، كما تنص على ذلك البنود ذات الصلة من ميثاق المنظمة. واختتم وفد المنظمة مهمته، مشيراً إلى أن العملية الانتخابية جرت بطريقة شفافة وحرة ومنظمة.

وفي سياق اهتمام المنظمة بملف رفع قدرات منسوبيها في مجالات العمل الدبلوماسي، أكد معالي الأمين العام للمنظمة، أهمية تدريب الدبلوماسيين الشباب من الدول الأعضاء بالمنظمة على اكتساب مهارات الوساطة بمختلف جوانبها، بما في ذلك تعريفهم بالنزاعات العالمية والإقليمية ومهارات التفاوض والدبلوماسية الوقائية، بغية تمكينهم من النهوض بأدوار فعالة في مجال الوساطة وفض الزاعات داخل النطاق الجغرافي للمنظمة.

جاء ذلك ضمن الرسالة التي وجهها الأمين العام للمشاركين في فعاليات النسخة الثالثة لبرنامج شهادة الوساطة من أجل السلام، وألقاها بالنيابة عنه السفير أحمد سرير، مدير الشؤون الآسيوية ومسؤول وحدة السلم والأمن وفض النزاعات بالأمانة العامة للمنظمة، والذي انطلقت أعماله في ٢٦ سبتمبر الماضي في أنقرة بالجمهورية التركية.

من ناحية ثانية، ألقى السفير طارق علي بخيت، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية والاجتماعية والثقافية في المنظمة، كلمة في الجلسة الافتتاحية، وقدم عرضًا في اليوم الأول من البرنامج التدريبي حول "الدبلوماسية الإنسانية" الذي نظمه مركز سيسرك عبر الإنترنت، بالتعاون مع منتدى شباب التعاون الإسلامي ووزارة الخارجية في الجمهورية التركية، في ٢٤ أكتوبر الماضي. وتم تصميم البرنامج التدريبي للدبلوماسيين الجدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تحديات الترجمة الفورية أثناء وبعد جائحة كورونا

د هشام خوجلي
مترجم فوري ومدرب وباحث بالأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي

يشهد العالم جائحة لم يعرف لها مثيلا في تاريخه الحديث ألا وهي جائحة فيروس كورونا المستجد التي أثرت سلبا في مختلف جوانب الحياة ولم يكن قطاع تنظيم المؤتمرات استثناء. فقد حملت إجراءات الإغلاق، منظمي المؤتمرات على إلغائها، أو تقنينها بعد العودة إلى المؤتمرات الحضورية.

وكالعادة، وجد أهل الصناعات في هذا التحدي فرصة عمل أخرى فانطلقت تتنافس في تقديم مختلف التطبيقات التي يمكن استخدامها في تنظيم الفعاليات من بعد. ولما كانت الترجمة الفورية جزءا لا يتجزأ من المؤتمرات الدولية، فقد لزم أن تشمل التطبيقات إتاحة خدمة الترجمة الفورية. وكان من أبرز التطبيقات ما يعرف بـ تطبيق زووم وتطبيق ميكروسوفت تيم وغوغل ميت، لتنظيم مؤتمرات عبر الفيديو مع خيار الترجمة الفورية. واضطرت المؤسسات والمنظمات وغيرها من الجهات التي تحتاج إلى استضافة أشخاص يتحدثون بلغات مختلفة إلى استخدام هذه التطبيقات بعد توقف العمل الحضوري تماما بسبب الجائحة.

وتحاول هذه المقالة عرض وتقييم هذه التجربة من منظور مترجم فوري وتوضيح أبرز تحديات استخدام مثل هذه التطبيقات.

فلقد تم اختيار التطبيقات الذكية للاتصال التي تحوي خدمة الترجمة الفورية بعكس برامج شهيرة أخرى مثال سيسكو وميكروسوفت تيم. ورغم ظهور منصات صممت خصيصا للترجمة الفورية عن بعد، مثل "كودو" و"إنتربريفي"، إلا أن أبرز الصعوبات الفنية التي واجهها المترجم الفوري والتي تبرز خلال عمله أنه يحتاج للتسجيل بوقت مبكر قبل دخوله إلى المنصة، وقد يتعرض المترجم لصعوبات فنية شتى تعيق دخوله والشروع بالترجمة الفورية، مما يسبب ارتباكا في جدول توزيع المترجمين الفوريين ويربك سير العملية برمتها.

كما برزت مشكلة احتياج المترجم لتخصيص مهمة الترجمة للمشاركة بصفة مترجم فوري وليس متحدثا. وقد يفقد المترجم هذه الخاصية فيتداخل صوته مع صوت الضيف مما يسبب خللا فنيا يلزم وقف الترجمة.

ومن صعوبات استخدام تلك التطبيقات، عدم توفر الاتصال بالانترنيت بالسرعة المناسبة سواء لدى الجهة المعنية أو المشاركين في الاجتماعات. وأدى ذلك لكثير من الصعوبات الفنية التي تمثلت في انقطاع الصورة أو الصوت عبر المنصة (من قنوات الترجمة وإليها).

وشكل ضعف الصوت أو وجود ضوضاء في الخلفية لدى أحد المتحدثين مشكلة أخرى. وإدراك وجود مشكلة تتعلق بوضوح الصوت أو ضعفه قد لا يتحقق للمستمع العادي (بمن في ذلك الفني) الذي يعتقد أن الصوت واضح برغم وجود المشكلة، ومرد ذلك إلى أن المترجم يحتاج لدرجة معينة من ارتفاع الصوت ونقائه، تفوق الدرجة التي يحتاجها المستمع العادي وذلك أن عملية الترجمة تنطوي على تحدث المترجم واستماعه للمتحدث في آن واحد.

ومن التحديات التي واجهت المترجمين الفوريين في بداية استخدام التطبيقات عدم توفر خاصية ترجمة الارتكاز (RELAY) التي تتيح للمترجم أن يترجم من لغة ليست من لغات تخصصه عبر مترجم آخر. وأضاف ذلك عبئا آخر على المترجمين حيث يضطر بعضهم للبقاء رهن الإشارة للدخول في الترجمة في حال تحدث متحدث بلغة لا يجيد زميله الترجمة منها.

ومع تخفيف قيود الحركة داخل المدن انتقل المترجمون للعمل من داخل مكاتبهم ثم العمل من داخل المقصورات مع وجود فريق فني من إدارة تقنية المعلومات لتيسير العمل عبر المنصة المعنية. ورغم استمرار الصعوبات الفنية المتمثلة في ضعف الاتصال عبر الانترنت وما يترتب عليه من تقطع في الصوت الصادر والصوت الوارد وما إلى ذلك من مشاكل أخرى ذكرت أعلاه، فقد تحسن الوضع كثيرا نظرا لوجود المترجمين في مكان واحد، مما يسر التواصل بينهم وتبادل الأدوار ويسر أيضا حل المشاكل الفنية عبر الفني الذي أصبح قريبا من المترجمين ويطلع على الصعوبات التي تقع في وقت يسير ويأتي للمترجم داخل المقصورة ويساعده لتجاوزها.

ولم تقتصر التحديات التي واجهتها اجتماعات الاتصال المرئي في استخدام تطبيق بحد ذاته على الجوانب الترجمية، بل امتدت لتشمل جوانب تتعلق بالأمن الفضائي من خلال اختراق منصات الاتصال عبر مشاركة الشاشة في ظل غياب ضمانات أمنية كافية أو عند مشاركة أحد المدعوين عنوان رابط URL لغرفة الاجتماع عمدا أو خطأً. وقد بينت البوابة العربية للأخبار التقنية عددا من الإجراءات التي يمكن أن تقلل من احتمال وقوع مثل هذا الاختراق، وهي من خلال تعيين كلمة مرور للاجتماع، وتفعيل غرفة الانتظار، ومنع مشاركة الشاشة إلا عبر المضيف، وتأمين الاجتماع بمجرد دخول المدعوين من خلال إغلاق غرفة الاجتماع .

ورغم عودة الأمور إلى طبيعتها بعد تراجع آثار الجائحة، فإن كثيرا من المنظمات الدولية وجدت في استخدام منصات المؤتمرات عن بعد، ضالتها في توفير نفقات السفر والمشاق المترتبة به، وأصبحت تستخدم الاجتماعات الهجينة التي تكون المشاركة فيها حضورية ومن بعد. إلا أن هذه الاجتماعات ما زالت تشكل تحديا كبيرا للمترجمين الفوريين الذين يجدون صعوبة لا يستهان بها في أداء مهمتهم عبر الترجمة من بعد.

> من التحديات التي واجهت المترجمين الفوريين في بداية استخدام التطبيقات عدم توفر خاصية ترجمة الارتكاز

"كتاب "الأندلس تطواف بين زمنين

القاهرة حجاج سلامة (د ب أ): كثيرة هي الذكريات والمواقف التاريخية والصور والمآثر والصروح، التي يرويها ويرسم تفاصيلها الكاتب العماني، سعود بن على الحارثي، من خلال فصول كتابه "الأندلس تطواف بين زمنين"، والصادر حديثا في مسقط، عن مؤسسة لُبان لنشر المعرفة.

حيث يغوص "الحارثي" عبر صفحات كتابه في تاريخ الأندلس، ويطوف بين هذه المدن الأندلسية الساكنة على تخوم عالمين، ولا تستطيع التحرر من أحدهما، ثم يختتم تطوافه بالسؤال: تُرى هل تعاني تلك المدن من وجع الحنين إلى الماضي؟، وهل تشتاق إلى ملوكها العظام، وشعرائها وأدبائها الذين تغنوا عشقا بوطن الجمال والفن والإبداع؟

ويستعرض الكتاب الكثير من الثوابت والمحطات المهمة في تاريخ الأندلس، بداية من قيام طارق بن زياد بفتح تلك البلاد، وتمكنه من إنهاء حكم القوط الغربيين في إسبانيا، والاندفاع بكامل جيشه نحو شبه الجزيرة الايبيرية، ورفع راية الإسلام في القارة الأوروبية لأول مرة.

ويتناول تلك الأسرار التي كشفتها الأيام للأجيال المسلمة تباعاً، وكيف انطلق القائد العسكري الفذ، طارق بن زياد، لضم بلاد جديدة للحضارة والدولة الإسلامية، ودعوة أقوام وشعوب أعجمية للدخول لدين الإسلام، محققا الانتصارات والأمجاد، وكان بجانب تلك الغايات العظيمة يمهد السبيل، ويسهل الوعر أمام آخر السلالة الأموية الحاكمة في دمشق لتصبح بلاد الأندلس امتدادا ومركزا لخلافة الأمويين، لتستقبل وتحتضن بعدها بثلاثة عقود (صقر قريش)، عبد الرحمن بن معاوية بن عبد الملك الذي أسس الدولة الأموية في الأندلس وحكمها هو وخلفاؤه لثلاثة قرون.

كما يتحدث الكتاب عن أعظم ما تحتضنه بلاد الأندلس من ذكريات ومواقف وصور ومآثر وصروح وتاريخ ذهبي لعصر إسلامي مجيد مشرف يبهج القلب ويفخر به العربي والمسلم على السواء.

ويحكي كيف تحولت الأندلس من حاضرة من حواضر الحضارة الإسلامية، إلى مسرح لسقوط، وانشطارات وتمزقات، وفتن وتعصبات مقيتة تهدم وتدمر البشر والأرض والقيم والحضارة والإرث العلمي والعمراني المنجز، وصراعات وحروب أهلية، وملوك طوائف يتناسلون ويتوارثون الممالك العربية والإسلامية، وضعف يؤدي إلى ضعف وانحطاط أسوأ وأشد وأعمق.

وتروي صفحات الكتاب كيف عبر طارق بن زياد مضيق جبل طارق وسلم بذلك الفتح الكبير مفاتيح أوروبا للعرب والمسلمين، وليس إسبانيا وحدها لكي يواصلوا المسيرة، وأقام صقر قريش بعده بعدة عقود مملكة إسلامية في الأندلس مركزها قرطبة أنارت سماء أوروبا بسراج العلم والمعرفة والحريات، فازدهرت الآداب والمدارس والجامعات، وأصبحت غرناطة وإشبيلية وقرطبة وبلنسية وطليطلة قبلة الرواد وطلبة العلم والمفكرين والاساتذة من كل أنحاء العالم، وكيف بلغت الأندلس في العصر الأموي أوج ازدهارها ورخائها ورفاهها في مختلف المجالات.

ويواصل مؤلف كتاب "الأندلس تطواف بين زمنين"، سرد تفاصيل أبرز المحطات في تاريخ الأندلس، منذ أن فتح تلك البلاد القائد طارق بن زياد، وحتى يوم الثالث من شهر يناير عام ١٤٩٢م، حين أمتطى أبو عبد الله الصغير آخر ملوك الطوائف، صهوة جواده موليا ظهره (شطر قصر الحمراء الشهير) الذي شيده الملك المسلم محمد بن يوسف بن محمد بن الأحمر، متجها إلى منفاه، بعد أن سلم مفاتيح

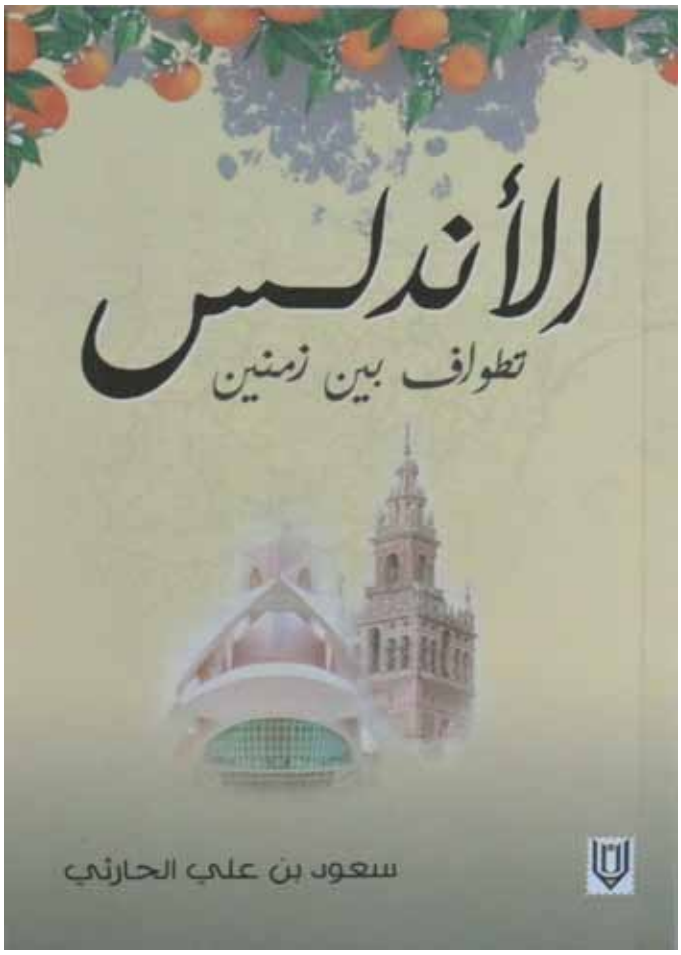

غرناطة لقائد الفرنجة (فرديناند)، منهيا بذلك حكم المسلمين لإسبانيا وإعادة القوط حكاما عليها.

ويُبيّنُ المؤلف كيف أن هذه الأحداث المتشابكة والمتباينة، رسمت تاريخ إسبانيا في عهدها الإسلامي وأبانت عن الكثير من الحقائق والدروس.

كما ألقى الضوء على عملية الإنقاذ التي قام بها المرابطون والموحدون، وهي العملية التي أخرت سقوط الممالك الإسلامية في إسبانيا، مروراً بمعركة الزلاقة الكبيرة في ٢٣ أكتوبر ١٠٨٦م بقيادة يوسف بن تاشفين والمعتمد بن عباد، والتي كانت آخر إنجازات المسلمين في هذه البقاع، إذ سرعان ما تكبدوا هزيمة ثقيلة في العام ١٢١٢ حصرت الحكم الإسلامي في إسبانيا ضمن مملكة غرناطة الصغيرة، إلى أن سقطت غرناطة نفسها في العام ١٤٩٢.

ولأن من سمع ليس كمن رأى، ولا من قرأ في صفحات التاريخ كمن شاهد واطلع بأم عينه، فقد حرص مؤلف كتاب "الأندلس تطواف بين زمنين"، على تضمين الكتاب تفاصيل رحلته إلى أسبانيا، وزيارته لمعالم الأندلس، تلك البقاع التي رثاها الشعراء والأدباء بدمع مدرار من الأحبار والصفحات وعيون وملاحم من الشعر والنصوص الأدبية.

غويانا

العاصمة: جورج تاون
المساحة: ٢١٤٩٧٠ كيلو متر مربع
اللغات الرسمية: الإنجليزية
العملة: الدولار الغويانى

غويانا وتسمى كذلك غَيانا أو غايانا بالإنجليزية (Guyana) أو غِيَانَة أو رسميًا جمهورية غيانا التعاونية وسابقًا غِيانا البريطانية، هي دولة ذات سيادة على الساحل الشمالي لأمريكا الجنوبية ولكنها ثقافيًا جزء من منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنجليزية. كانت غويانا مستعمرة هولندية وبريطانية (لأكثر من ٢٠٠ سنة). وهي عضو في منظمة التعاون الإسلامي، كما أنها الدولة الوحيدة من دول الكومنولث في البر الرئيسي لأمريكا الجنوبية كما أنها أيضًا عضو في مجموعة الكاريبي التي يقع مقر أمانتها في عاصمة غويانا؛ جورج تاون. ونالت غويانا استقلالها عن بريطانيا في ٢٦ مايو ١٩٦٦، وأصبحت جمهورية في ٢٣ فبراير ١٩٧٠.

تاريخيًا، تتألف المنطقة المعروفة باسم «غويانا» من مساحة كبيرة من الأرض للشمال من نهر الأمازون وشرقي نهر أورينوكو وتعرف باسم «أرض المياه الكثيرة» وفقا لقاموس أوكسفورد الإنكليزي. وتتكون غويانا التاريخية من ٣ مستعمرات هولندية: ايسيكويبو وديميرارا وبيربيس. ويحد غويانا الحديثة للشرق سورينام وإلى الجنوب والجنوب الغربي البرازيل ومن الغرب فنزويلا ومن الشمال المحيط الأطلسي.

وتطل على الساحل الشمالي الشرقي لأمريكا الجنوبية المشرف على المحيط الأطلنطي، وتقع في حيز النطاق الاستوائي. وتقسم الأرض إلى نطاقات ثلاثة، فالقسم الأول من أرضها والمطل على الساحل سهلي منخفض، ويصل في بعض مناطقة إلى ما دون مستوى سطح البحر، ثم تبدأ الأرض في الارتفاع التدريجي نحو الجنوب الغربي، ويغطي هذا القسم بالغابات الأستوائية الكثيفة، وتبلغ أرض غويانا أقصي ارتفاع لها في الجنوب الغربي، وهنا ينتقل النطاق النباتي إلى حشائش السافانا، وبها عدة أنهار قصيرة تصرف مياهها في المحيط الأطلنطي.

وتبلغ مساحتها ٢١٥،٠٠٠ كم٢ وهي بالتالي ثالث أصغر دولة ثالثة مستقلة في البر الرئيسي لأمريكا الجنوبية (بعد أوروغواي وسورينام). ويبلغ عدد سكانها حوالى ٧٧٠،٠٠٠ بحسب (بيانات عام ٢٠٠٢) والتي يشكل الهنود الشرقيون غالبيتها (٤٣,٥٪) ومن أصل أفريقي (٣٠,٢٪).

ويعود أصل تسمية الدولة إلى اشتقاقه من اسم «غَيانا» من «غِيانا» وهو الاسم الأصلي للمنطقة التي تشمل الآن غَيانا وسورينام (غِيانا الهولندية سابقاً) وغِيانا الفرنسية وأجزاء من فنزويلا والبرازيل.

وكانت غويانا مأهولة من قبل قبائل الأراواك والكاريب من الأمريكيين الأصليين. وتولت بريطانيا السيطرة على الأرض في أواخر القرن الثامن عشر كما تنازلت هولندا رسميًا عن المنطقة في عام ١٨١٤. في عام ١٨٣١ وأصبحت المستعمرات الثلاثة المنفصلة مستعمرة بريطانية واحدة تعرف باسم غيانا البريطانية.

ويعتبر مناخ غويانا استوائيا ترتفع حرارته معظم شهور السنة، ويلطف الماء من حدة حرارة السواحل، والأمطار غزيرة وتسقط في فصلين، الأول من إبريل إلى أغسطس، والثاني من نوفمبر إلى يناير. ويتكون السكان من الهنود والباكستانيين، وهؤلاء حوالى ٥٥٪ من جملة سكان البلاد، ويشكل الأفريقيون ثلث السكان، وهناك أكثر من ٣٠ ألفاً من الهنود الأمريكين، وهم البقية الباقية من سكان البلاد الاصليين وحوالي ٢٠٠٠ من الأوروبيين، ويوجد حوالى ١٠٠٠٠ من أصل صيني، والأقلية الباقية خليط من العناصر السابقة.

وتعتبر الزراعة من أعمدة اقتصاد البلاد، بجانب التعدين وتشغل الزراعة ١٪ من جملة مساحة الأرض، وأهم الغلات قصب السكر والأرز، ويزرع الموز، والذرة وجوز الهند في مساحات محدودة والماشية هي من الأغنام والماعز وغيانا من أهم الدول المنتجة لخام البوكسيت، ويشغل الألمنيوم المركز الثاني في صادراتها، ويصنع محلياً، بعد وضع محاولات لتصنيعة والتقليل من تصديره خاماً.

نبذة عن منظمة التعاون الإسلامي

تُعد منظمة التعاون الإسلامي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة، حيث تضم في عضويتها سبعًا وخمسين دولة موزعة على أربع قارات. وتُمثل المنظمة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي وتسعى لحماية مصالحه والتعبير عنها دعماً للسلم والانسجام الدوليين وتعزيزاً للعلاقات بين مختلف شعوب العالم. وقد أُنشئت المنظمة بقرار صادر عن القمة التاريخية التي عُقدت في الرباط بالمملكة المغربية في ١٢ من رجب ١٣٩٨ هجرية (الموافق ٢٥ من سبتمبر ١٩٦٩ ميلادية) ردًا على جريمة إحراق المسجد الأقصى في القدس المحتلة. عُقد في عام ١٩٧٠ أول مؤتمر إسلامي لوزراء الخارجية في جدة بالمملكة العربية السعودية، وقرر إنشاء أمانة عامة يكون مقرها جدة ويرأسها أمين عام للمنظمة. ويعتبر السيد حسين إبراهيم طه الأمين العام للمنظمة الثاني عشر، حيث تولى هذا المنصب في نوفمبر ٢٠٢١.

وجرى اعتماد ميثاق منظمة التعاون الإسلامي في الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في عام ١٩٧٢. ووضع الميثاق أهداف المنظمة ومبادئها وغاياتها الأساسية المتمثلة بتعزيز التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء. وارتفع عدد الأعضاء خلال ما يزيد عن أربعة عقود بعد إنشاء المنظمة من ثلاثين دولة، وهو عدد الأعضاء المؤسسين، ليبلغ سبعًا وخمسين دولة عضوًا في الوقت الحالي. وتم تعديل ميثاق المنظمة لاحقًا لمواكبة التطورات العالمية، فكان اعتماد الميثاق الحالي في القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عُقدت في دكار، عاصمة السنغال عام ٢٠٠٨ ليكون الميثاق الجديد عماد العمل الإسلامي المستقبلي بما يتوافق مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

وتنفرد المنظمة بشرف كونها جامعة كلمة الأمة وممثلة المسلمين وتناصر القضايا التي تهم ما يزيد على مليار ونصف المليار مسلم في مختلف أنحاء العالم. وترتبط المنظمة بعلاقات تشاور وتعاون مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية بهدف حماية المصالح الحيوية للمسلمين، والعمل على تسوية النزاعات والصراعات التي تكون الدول الأعضاء طرفًا فيها. واتخذت المنظمة خطوات عديدة للدفاع عن القيم الحقيقية للإسلام والمسلمين وإزالة المفاهيم والتصورات الخاطئة، كما ساهمت بفاعلية في مواجهة ممارسات التمييز ضد المسلمين بجميع صورها.

تواجه الدول الأعضاء في المنظمة تحديات متعددة في القرن الحادي والعشرين. ومن أجل معالجة هذه التحديات، وضعت الدورة الاستثنائية الثالثة لمؤتمر القمة الإسلامي التي عُقدت في مكة المكرمة في ديسمبر ٢٠٠٥ خطة على هيئة برنامج عمل عشري يهدف إلى تعزيز العمل المشترك بين الدول الأعضاء. وبحلول نهاية عام ٢٠١٥، استُكملت عملية تنفيذ مضامين برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي بنجاح. وقامت المنظمة بصياغة برنامجٍ جديدٍ للعشرية القادمة الممتدة بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٢٥.

ويستند برنامج العمل الجديد إلى أحكام ميثاق منظمة التعاون الإسلامي، ويتضمن ١٨ مجالاً من المجالات ذات الأولوية و١٠٧ أهداف. وتشمل هذه المجالاتُ قضايا السلم والأمن، وفلسطين والقدس الشريف، والتخفيف من حدة الفقر، ومكافحة الإرهاب، والاستثمار وتمويل المشاريع، والأمن الغذائي، والعلوم والتكنولوجيا، وتغيّر المناخ، والتنمية المستدامة، والوسطية، والثقافة والتناغم بين الأديان، وتمكين المرأة، والعمل الإسلامي المشترك في المجال الإنساني، وحقوق الإنسان والحكم الرشيد وغيرها.

ومن أهم أجهزة المنظمة؛ القمة الإسلامية، ومجلس وزراء الخارجية، والأمانة العامة، بالإضافة إلى لجنة القدس وثلاث لجان دائمة تُعنى بالعلوم والتكنولوجيا، والاقتصاد والتجارة، والإعلام والثقافة. وهناك أيضاً مؤسسات متخصصة تعمل تحت لواء المنظمة، ومنها البنك الإسلامي للتنمية، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو). وتؤدي الأجهزة المتفرعة والمؤسسات المنتمية التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أيضاً دوراً حيوياً وتكميلياً من خلال العمل في شتى المجالات.

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI

الدفاع عن القضية الفلسطينية • تعزيز الثقافة الإسلامية
تشجيع الحوار بين الحضارات والأديان
تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري
تعزيز حقوق الإنسان • حماية حقوق الأقليات المسلمة • مكافحة الإرهاب
مكافحة الفقر • الحفاظ على التراث الإسلامي
تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارية
التضامن الإسلامي المشترك • العلوم والتكنولوجيا
تعزيز العلاقات الدولية

منظمة التعاون الإسلامي
OIC - OCI